الإدارة والقانون فى مصر الرومانية

دراسة لوظيفة الإبستراتيجيا

تأليف

دكتور الحسين أحمد عبدالله

كلية الآداب - جامعة الزقازيق

الطبعة الأولى

٢٠٠٠م



عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية

EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

تصميم الغلاف : منى العيسوى

الناشر : عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

– ٥ شارع ترعة المريوطية – الهرم – ج.م.ع – تليفون – فاكس ٣٨٧١٦٩٣

ص . ب ٦٥ خالد بن الوليد بالهرم – رمز بريدى ١٢٥٦٧

Publisher:EIN FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES

5, Maryoutia St ., Alharam - A.R.E. Tel : 3871693

P . B 65 Khalid Ben - Alwalid - Alharam P. C 12567

إلى عائلتي

أبــي .... أمــي

أخوتي .... زوجتي

الإختصارات

A- Journals

Aeg.	=	Aegyptus, Rivista Italiana di Egittologia e di Papirologia (Milan).
A.F.P.	=	Archiv Für Papyrusforschung und Verwandte Gebiet (Leipzig).
Anc. Soc.	=	Ancient Society (Louvain).
ASP	=	American studies in Papýrology. New York. Toronto. Atlanta 1966-1996.
BASP.	=	Bulletin of the American Society of Papyrologists. (New Haven and Toronto) 1966-1997.
BIFAO	=	Bulletin de L'Institut Fransaiso d'Archéologie Orientale du Caire. (Le Caire).
CdE	=	Chronique d'Egypte (Bruxelles).
Eos	=	Eos. Commentarii Societatis Philologae Polonorum (Worklaw).
JEA	=	The Journal of Egyptian Archeology (London).
JJP	=	The Journal of Juristic Papyrology (Varsovie).
JRS	=	The Journal of Roman Studies (London).
Klio	=	Klio. Beiträge zur alten Geschichte (Berlin).
Müch. Beitr	=	Munchener Beitrage Zur Papyrus Forshcung and Antiken Rechtgschiechte. München. 1915.
Pap. Brux	=	Papyrologica Bruxellensia. Brusselso 1962.
RIDA	=	Revue Internationale des Droits de L'Antiquite (Bruxelles).
TAPA	=	Transactions and Proceedings of the American Philological Association (Cleveland).
ZSS. RA	=	Zeitschrifl Fur der Savignystiftung Für Rechtsgeschichte. Romanistische Abteilugn (Weimar).
ZPE	=	Zeitschrift Für Papyrologie and Epigraphik (Bonn).

B- *Actes of Congreses*

Actes V	=	Actes du V^e Congrés International de Papyrologic, Oxford 1937. (1938).
Actes IX	=	Proceedings of the IXth International Congress of Papyrology. Oslo. 1958 (1961).
Actes X	=	Actes du X^e Congres International de Papyrologues, Warsaw 1961 (1964).
Atti XI	=	Atti dell, XI Congrésso Interanzionale di Papirologia, Milan 1964 (1966).
Actes XII	=	Proceedings of the XIIth International Congress of Papyrology. Ann Arbor 1968 (Asp 7; 1970).
Akten XIII	=	Akten des XIII Internationalen Papyrologen Kongresses, Marburg 1971 (Münch. Beitr. 66, 1974).
Actes XV	=	Actes du XV^e Congrès International de Papyrologie, Brussels 1977) (Pap. Brux. 19: 1979).
Actes XVI	=	Proceedings of the XVIth International Congress of Papyrology. Chico. 1981 (ASp XXIII, 1981).
Atti XVII	=	Atti del XVII Congresso International di Papirologia 3 Vols. (Centro Internazionale Per Lo Studio dei Papiri Ercolanesi, Napoli 1984).

الفهرس

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب، وبعد.....

فإن تاريخ مصر فى العصر الرومانى يتميز بتعدد موضوعاته وجوانبه، وذلك بحكم تنوع مصادره وتناثرها بين أدبية ووثائقية، بردية كانت أم نقشيه ، بعضها موجه من السلطات الحاكمة يتخذ صورة رسمية، وبعضها الآخر له طابع خاص يتناول العلاقة بين الأفراد أو بين هؤلاء وبين السلطات المحلية، وهكذا تجمع لدينا تراث مبعثر ما بين نقوش ولفائف بردى وشواهد قبور وأطلال مدن وقرى تحكى لنا فى صمت رهيب قصة الحضارة اليونانية المصرية على عهد اليونان والرومان وهى تجتاز مرحلة من أدق المراحل التى قاست فيها من المعاناة والآلام الشئ الكثير.

وتمثل اللفائف البردية العنصر الغالب فى مصادر تاريخ مصر فى العصر الرومانى، وهى بحكم طبيعتها تمس جميع مناحى الحياة، وهى تحكى قضايا خاصة وتصور مشاعر الناس فى ألوان متباينة، بعضها قاتم وبعضها الآخر زاه، وقد يكون فيها "فى بعض الأحيان" شئ من التحامل والضيق أو المبالغة وقد تشير بين الحين والآخر إلى أوضاع عامة ومظالم وأنين خافت وقضايا وأحكام ومساجلات فى ساحات القضاء، وأمام محكمة الوالى، وقد تصور علاقات إنسانية بين طبقات من الناس أبرمت فى شكل عقود زواج أو طلاق ومطالبات برد البائنة للزوجة المطلقة، وتسجيل عقود بيع ورهن ووصايا وعقارات ومخالفات ومعاملات مالية... الخ.

ويكتنف دراسة تاريخ مصر فى العصر الرومانى كثير من الصعوبات، فتاريخ مصر فى هذه الحقبة لابد أن يعالج معالجات فردية لا كوحدة واحدة أو تاريخ أمة واحدة، عناصرها متسقة ومتحدة والديانة السائدة فيها واحدة ونظم الحكم القائمة فيها على وتيرة واحدة، بل على الدارس أن يأخذ فى الاعتبار أن البلاد كانت مفككة الأوصال، على الرغم من سواد الحكم الرومانى وصولجان السلطة الرومانية المعتمدة على جيش احتلال قوامه فرق رومانية ثلاث فى أول الأمر ثم فرقتين فيما بعد، تعضدها قوات مساعدة بين مشاة وفرسان تبلغ فى مجموعها نحو ٢١-٢٢ ألفا

مرابطين فى مواقع إستراتيجية فى طول البلاد عرضها ابتداء من الإسكندرية حتى أسوان وعلى تخوم البلاد وحدودها فى الشرق والغرب عبر الصحراء وعلى طول سواحل البحر الأحمر، وعلى الرغم من هذا كله فإن البلاد كانت فى واقع الأمر مفككة مقطعة الأوصال، تتجاذبها حضارات عريقة موغلة فى القدم بين مصرية فرعونية ويونانية، وبها ديانات وعادات وثنية كثيرة، وشاءت الحكومة الرومانية أن تغض الطرف عن هذه التيارات المتنافرة، بل وشجعت على استمرارها، إمعاناً منها فى تفكيك أوصال البلاد حتى تسلس مصر لحكمهم وتستجيب لمطالبهم وتوفى ما عليها من خراج سنوى (annona) يقدر بآلاف الأطنان من القمح والشعير والحبوب.

أما فيما يتعلق بوظيفة الإبستراتيجوس فكانت موضع اهتمام الباحثين منذ بداية هذا القرن حيث تناول مارتن (Martin) هذه الوظيفة بالدراسة فى عام ١٩١١م، وأعاد توماس (Thomas) دراسة هذه الوظيفة فى عام ١٩٧٦، ومع تراكم الأدلة البردية والنقوش الجديدة كان لابد من دراسة أخرى ولن تكون الأخيرة لهذه الوظيفة، واقتصرت هذه الدراسة على اختصاصين فقط من اختصاصات الإبستراتيجوس وهما الاختصاصات الإدارية والاختصاصات القضائية. وكانت وظيفة الإبستراتيجيا قد ظهرت فى عصر بطلميوس الخامس "إبيفانيس" لمواجهة الثورات الوطنية فى مصر بعد معركة رفح ٢١٧ ق.م.، وأثير حول هذه الوظيفة كثير من التساؤلات نذكر منها:

هل كان هناك إبستراتيجوس واحد أم أكثر فى نفس الوقت؟ هل كانت هذه الوظيفة تُشغل بشكل منتظم أم كانت وظيفة استثنائية يعين فيها الإبستراتيجوس فى الظروف الحرجة؟ هل كانت هذه الوظيفة مقصورة على طيبة فقط أم امتدت إلى أبعد من ذلك؟ وكان الغالب على الظن أن عدد الإبستراتيجوى فى مصر فى العصر البطلمى كان ثلاثة كما هو الحال فى العصر الرومانى، ولكن هذا الرأى أصبح غير ذى موضوع، وانتهى مارتن (Martin)[1] إلى القول بأنه كان إبستراتيجوس واحد فى العصر البطلمى، وأخذ

(1) V. Martin, Les Epistrateges. Geneva. 1911. pp. 10-11.

توماس (Thomas)[٢] بهذا الرأى وأضاف بأن اللبس الذى جاء حول هذا الأمر إنما مرده إلى الاختلاف حول تحديد الحدود الإدارية لمنطقة طيبه، وجاء بعد ذلك فانت داك (Van't Dack)[٣] برأى جديد وهو أن مصر عرفت نوعين من الابستراتيجوس فى نفس الوقت هما: أ) إبستراتيجوس مسئول عن مصر كلها حيث جاءت الإشارة إلى هيبالوس[٤] -بوصفه مهيمناً على مصر كلها على النحو التالى Ἱππαλοῦ τοῦ τότε προκαθημένου τῆς χώρας وكذلك كل من، أبوللوردوروس[٥]، بطلميوس[٦]. ب) أما النوع الثانى فهو إبستراتيجوس طيبة فقط ἐπιστρατήγος τῆς Θηβαΐδος وكان هذا الأخير يتبع الإبستراتيجوس المسئول عن مصر كلها ويجمع بين لقبى الإستراتيجوس والإبستراتيجوس.

أما فيما يتعلق بالجدل القائم حول ما إذا كانت وظيفة الإبستراتيجيا تُشغل بشكل استثنائى أم بشكل منتظم، فيقول مارتن (Martin) ان تعيين الأفراد فى هذه الوظيفة كان يتم بشكل استثنائى حتى عصر فيلوميتور ثم أصبح التعيين بشكل منتظم بعد ذلك، وكان توماس (Thomas) أكثر تحديداً حيث قال بأن الوظيفة كانت تُشغل بشكل منتظم منذ عصر يورجتيس الثانى ١٤٦-١١٦ق.م.، وقد جمع الإبستراتيجوس فى العصر البطلمى بين الاختصاصات المدنية والعسكرية وكان واسع النفوذ فى طيبة.

وفى هذا الشأن تم استبعاد الإفتراض بعدم وجود إبستراتيجوس فى الدلتا فى العصر البطلمى، واستبعاد الافتراض القائم على أن الإبستراتيجوس كان ذو نفوذ محدود فيما يتعلق بالأعباء الإلزامية، حيث أثبتت هذه الدراسة أنه كان واسع النفوذ، وكذلك تم استبعاد الافتراض بأن دور الإبستراتيجوس القضائى كان مقصوراً على القرن الثانى الميلادى فقط، فلدينا الكثير من القضايا التى عُرضت على الإبستراتيجوس فى القرن الثالث، وحاولت جاهداً تفسير عدم وجود ردود

(2) J.D. Thomas, The epistraegos in Ptolemaic and Roman Egypt. I. The Ptolemaic Epistrategos. Opledin. 1975. p. 127.

(3) Van,t Dack, "Encore L'Enigme de L'Epistrategie Ptolemaique". Studia Hellenistica 29 (1988) pp. 303-313.

(4) (UPZ 110.164-5)

(5) SB 1568

(6) SB 7259 عن هذه الألقاب راجع الملحق رقم (١)

للإبستراتيجوس فى كثير من القضايا التى تُعرض عليه، وأنه فقط كان يرد بوضوح على القضايا التى يكون أحد أطرافها من سكان أنتينوبوليس.

ولم يحدث أغسطس تغييراً ذا بال فى محيط الإدارة المحلية ، فأبقى على وظيفة الإبستراتيجوس بيد أنه بدّل في اختصاصاتها ومهامها عما كانت عليه فى العصر البطلمي، ذلك أنه أصبح موظفاً مدنياً ذا اختصاصات مدنية بحتة ولا علاقة له بالشئون العسكرية، وأضفى أغسطس على وظيفة الإبستراتيجوس بعدين مهمين أولهما:- أنه منذ عام ٤ ق.م. قصر وظيفة الحاكم العام -الإبستراتيجوس- على رجال طبقة الفرسان. وثانيهما: استحدث وظيفة الإبستراتيجوس فى المحافظات السبع (Heptanomia) وأرسينوى (Arsinoite) وكان ذلك عام ١٢/١١م.

وكان الإبستراتيجوس يعين من قبل الإمبراطور مباشرة وإن كان من غير المستبعد أن يكون ذلك بتزكية من الوالى. ولم تكن الخبرة والدراية بشئون مصر هى التى تؤهل لتولى هذه الوظيفة، وإذا كان الإمبراطور هو الذى يعين الإبستراتيجوس فمن المفترض أن فترة تولى الأخير للوظيفة كانت مرتبطة بفترة تولى الإمبراطور السلطة، ولكن ليس لدينا دليل على إرتباط وظيفة الإبستراتيجوس بموت الإمبراطور حيث إن وظيفة الإبستراتيجوس كانت من الوظائف المدنية الصغيرة بالقياس إلى باقى الوظائف الأخرى فى الإمبراطورية. وليس لدينا ما يفيد بأن هناك مدة محددة يتخلى بعدها الإبستراتيجوس عن وظيفته وكانت أطول مدة يبقى فيها الإبستراتيجوس هى عامين وتسعة أشهر.

أما فيما يتعلق بعدد الإبستراتيجوى فإنه كان مرتبطاً بالتقسيم الإدارى فى مصر، فكان التقسيم الأول يقوم على أساس جغرافى هو الجنوب ويقابله مصر العليا والشمال ويقابله مصر السفلى، أما التقسيم الثلاثى فلم تعرفه مصر فى العصر البطلمى، وما أشار إليه استرابون من وجود قسم بين طيبة والدلتا فإنما كان يشير إلى تقسيم جغرافى وليس إلى تقسيم إداري أما إبستراتيجية مصر الوسطى فيرجع إنشاؤها إلى عام ١٢/١١م. أما بردية P.Oxy 3362 فقد وزعت أقسام مصر على النحو التالى :

١- غرب ووسط الدلتا.   ٢- شرق الدلتا.

٣- الأقاليم السبع(Heptamonia) وأرسينوى (Arsinoite).   ٤- طيبة.

ومن ثم نخلص إلى القول بأنه قبل نهاية حكم أغسطس كان فى مصر ثلاث إبستراتيجيات، وأن هذا العدد زاد إلى أربع وذلك اعتباراً من النصف الثانى من القرن الثانى، وأن عدد الإبستراتيجوى استمر أربعاً فى آن واحد وذلك حتى اختفاء وظيفة الإبستراتيجيا فى مصر فى أواخر القرن الثالث الميلادى وكان ذلك مرتبطاً بالإصلاحات التى قام بها الإمبراطور دقلديانوس.

وفيما يتعلق بمكان إقامة الإبستراتيجوس، فكانت بطلمية هى مقر إقامة الإبستراتيجوس فى طيبة فى العصر البطلمى واستمرت كذلك فى العصر الرومانى، وكانت ممفيس هى مقر إقامة إبستراتيجوس المحافظات السبع والفيوم، إلا أن هذا المقر قد انتقل إلى أنتينوبوليس (الشيخ عبادة) بعد إنشائها. وكان مقر إقامة ابستراتيجوس شرق الدلتا فى بوليزيوم Pelusium، أما إبستراتيجوس وسط وغرب الدلتا فكان يقيم إما فى نقراطيس Naukratis أو فى مدينة سايس Sais (صا الحجر - غربية).

وقد قسمت هذه الدراسة إلى بابين وكل باب مقسم إلى ثلاثة فصول:

تناولت فى الباب الأول الاختصاصات الإدارية لوظيفة الإبستراتيجيا فى مصر فى العصر الرومانى.

وتحدثت فى الفصل الأول عن نشأة وظيفة الإبستراتيجيا واختصاصاتها وتناولت فى الشق الأول من هذا الفصل الوظيفة فى العصر البطلمى وتحدثت فيه عن حدود طيبة الإدارية، وإدارة طيبة، واختصاصات الإبستراتيجوس فيها. وفى الشق الثانى من هذا الفصل تناولت وظيفة الإبستراتيجيا فى العصر الرومانى وتقسيم مصر الإدارى فى العصر الرومانى وارتباط عدد الإبستراتيجوى بذلك ومكان إقامة الإبستراتيجوس وجولاته التفتيشية، ومتى اختفت الوظيفة من مصر.

وتناولت فى الفصل الثانى دور الإبستراتيجوس فى الأعباء الإلزامية، وتناولت فيه بداية الأعباء الإلزامية، ودور الإبستراتيجوس فى تعيين الأفراد فى هذه الوظائف عن طريق القرعة، والوظائف التى كان أصحابها يخدمون فيها خارج نطاق المحافظة

التى يقيمون فيها، ثم أفردت جانباً كبيراً من هذا الفصل للالتماسات المق
للإبستراتيجوس للإعفاء من الأعباء الإلزامية.

وتناولت فى الفصل الثالث من هذا الباب اختصاصات متف
للإبستراتيجوس منها ما يتعلق بالشئون العسكرية والجيش والسلطة الخاصة بح
الأمن، وفيها ما يتعلق باختصاصات الإبستراتيجوس فى شئون الزراعة مثل
والأراضى التى لا يصلها الفيضان وبيع المحاصيل ونقل القمح والضرائب.

أما الباب الثانى فتناولت فيه الاختصاصات القضائية وجاء هو الآخر م
على ثلاثة فصول.

الفصل الأول:

تناولت فيه القضايا المرفوعة إلى الإبستراتيجوس مباشرة وهى قضايا
مدنية تتعلق بالأعباء الإلزامية، وكان لقضايا الأسرة مكان بارز فى نوعية الق
التى تعرض أمام الإبستراتيجوس فمنها ما يتعلق بالطلاق، والسلطة الأبوية
البنت، ومنها ما يتعلق بالوصايا والميراث وغيرها مما يعرف الآن بقضايا الأ
الشخصية، أما الشق الثانى من القضايا التى تُعرض أمام الإبستراتيجوس فه
يمكن أن نسميه القضايا الإدارية / الجنائية وهى فى معظمها قضايا ضد مو
تتعلق بالرشوة أو الاختلاس أو التربح أو التزوير.

الفصل الثانى:

وتناولت فيه تداول القضايا بين الوالى والإبستراتيجوس ذلك أن الوالى
انعقاد الكونفتس Conventus لم يكن لديه من الوقت ما يكفى للنظر فى القـ
كلها فكان يحيل الكثير منها إلى الموظفين التابعين له، ففيما يتعلق بقضايا ا
(χώρα) فكان الوالى يفوض فيها الإبستراتيجوس والإستراتيجوس، ولم تخ
نوعيه هذه القضايا عن القضايا التى كانت توجه إلى الإبستراتيجوس مباشرة.

الفصل الثالث:

تداول القضايا بين الإبستراتيجوس والإستراتيجوس وتحدثت فيه عن ا
المساعد الذى كان يقوم به الاستراتيجوس فى الإجراءات القضائية بناءً
تعليمات من الإبستراتيجوس ويتعلق باستدعاء المتهمين أوتنفيذ الأحكام،

بعض الأحيان كان الإبستراتيجوس يحيل بعض القضايا إليه لإجراء التحريات اللازمة عن الموضوع وعمل مذكرة ورفعها إليه، أو الفصل فى القضية مباشرة دون الرجوع إلى الإبستراتيجوس مرة أخرى.

وقد ذيلت هذه الرسالة بملحق عن أسماء الإبستراتيجوى فى العصرين البطلمى والرومانى، مع التعليق على هذه القوائم وتصحيح بعض تواريخ البرديات وإعطاء تواريخ للبرديات التى أعيد نشرها، وإضافة إبستراتيجوس إلى القائمة، مع فصل الأسماء التى يحتمل أن يكون أصحابها قد شغلوا الوظيفة، واستبعاد بعض الأسماء من القائمة.

وبعد فالحمد لله حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، على جزيل عطائه، فالحمد لله الذى منّ على بأن أتتلمذ على عالمين جليلين، لهما باع طويل وخبرة واسعة فى تخصص صعب يحتاج إلى أولى العزم، فأتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذى الجليل والعالم الكبير الذى كرمه العالم والذى من حقه أن يكرمه وطنه أستاذى الجليل/ زكى على، أستاذ التاريخ اليونانى الرومانى بكلية الآداب جامعة القاهرة سابقا، الذى أعطانى من علمه وخبرته الكثير، وأقر بأننى كنت محظوظا بأن أتتلمذ على هذا العالم الجليل، فجزاه الله عنى وعن العلم خير الجزاء. وأتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى عالم جليل ذى فكر موسوعى، وعلم جم أعطانى من وقته الكثير، واحتوى حماسى واندفاعى فى أبوة رحيمة، وعلمنى أن العلم محيط مترامى الأطراف لا يحيط المرء بكل جوانبه،وقد استفدت من دقته فى البحث ومكتبته الثرية الشئ الكثير، أستاذى الجليل/ مصطفى كمال عبد العليم، أستاذ التاريخ اليونانى الرومانى بكلية الآداب جامعة عين شمس، فجزاه الله عنى خير الجزاء.

والله ولى التوفيق

الزقازيق - نوفمبر ١٩٩٩

الباب الأول

اختصاصات الإبستراتيجوس الإدارية

الفصل الأول

وظيفة الإبستراتيجيا: نشأتها واختصاصاتها

أولاً: العصر البطلمي

أ) حدود طيبة الإدارية.

ب) الجهاز الاداري في طيبة.

جـ) اختصاصات الإبستراتيجوس في طيبة.

ثانياً: العصر الروماني

أ) وظيفة الإبستراتيجيا في العصر الروماني.

ب) التقسيم الإداري.

جـ) عدد الإبستراتيجوي.

د) مكان إقامة الإبستراتيجوس وجولاته التفتيشية.

هـ) اختفاء الوظيفة.

أولاً: العصر البطلمى:

كان لاشتراك المصريين وانضوائهم فى الجيش فى معركة رفح ٢١٧ق.م. نتائجه الوخيمة[١] على الحكام البطالمة حيث بدأت الحركات الوطنية تظهر على السطح واضطربت ظروف مصر الداخلية، وفى مثل هذه الظروف كان الملك مضطراً إلى أن يتنازل عن سلطات واسعة للموظفين الذين عينهم لمواجهة هذه الثورات والاضطرابات الاقتصادية، وكانت منطقة طيبة أحد معاقل الثورة، إذ أنها بزعامة كل من أرماخيس (Armachis) و أنخماخيس (Anchmachis) اللذين اشتبكا فى صراع عنيف مع بطلميوس الرابع فيلوباتور ومن بعده مع ابنه بطلميوس الخامس (إبيفانيس)[٢]. ويرجح مارتن[٣] (Martin) أن تعيين الإبستراتيجوس فى مثل هذه الظروف العصيبة كان لمواجهة هذه الثورات، وأن أول من تولى هذه الوظيفة كان شخصاً يدعى هيبالوس Hippalos وذلك على عهد بطلميوس الخامس (إبيفانيس).

وفى ظل هذه الأوضاع ابتُدعت وظيفة الإبستراتيجيا واكتنفها الغموض منذ نشأتها وأثير حولها الكثير من التساؤلات التى نذكر منها ما يلى:

هل كان هناك إبستراتيجوس واحد أم أكثر من واحد فى نفس الوقت؟

هل كانت هذه الوظيفة تُشغل بشكل منتظم أم كانت وظيفة استثنائية يعين فيها الإبستراتيجوس فى الظروف الحرجة؟.

هل كانت هذه الوظيفة مقصورة على منطقة طيبة فقط أم امتدت إلى أبعد من ذلك؟.

لخّص مارتن (Martin)[٤] القضايا السابقة بقوله إن مصر كان بها إبستراتيجوس واحد من العصر البطلمى، وأنه كان يعين فى بداية ظهور تلك الوظيفة بشكل استثنائى ، إلا إنه أصبح يعين بشكل منتظم فيما بعد، وأنه كان يجمع بين يديه السلطتين المدنية والعسكرية وأن نفوذه كان مقصوراً على منطقة طيبة وحدها.

وقبل أن نخوض فى هذه القضايا ينبغى علينا أن نعرض لقضية أخرى تتعلق بهذا الموضوع وهى معرفة الحدود الإدارية لمنطقة طيبة والنظام الإدارى الخاص بها:

أ) الحدود الإدارية:

المعروف أن مصر كانت مقسمة من الناحية الإدارية إلى قسمين تقليديين هما مصر السفلى κατω χωρα ومصر العليا ανω χωρα وتلتقى حدود هذين القسمين عند الحدود الجنوبية لمفيس. ومن المؤكد أن مصطلح κατω χωρα يطابق مصر السفلى فهل لنا أن نطابق ανω χωρα مع الإقليم الطيبى = (Θηβαιδ) بمعنى أن المصطلح الأخير كان يستخدم للدلالة على مصر العليا كلها ابتداءً من جنوب ممفيس[٥].

إن المشكلة الأساسية التى نطرحها هنا هى تحديد الحد الشمالى لمنطقة طيبة من الناحية الإدارية، وهناك عدة افتراضات حول هذا الموضوع، فتجعل بردية قوانين الدخل (Νομοι τελωνικοι) من طيبة قسماً واحداً ويذكر استرابون أن منطقة طيبة كان بها عشرة أقسام إدارية (nomes)، أما ديودور الذى زار مصر على عهد بطلميوس الثامن = يورجتيس الثانى فيذكر أن طيبة كانت تضم عشرة أقسام إدارية تبدأ من جنوب هرموبوليس[٦] أما بلينى Pliny فيذكر أن طيبة كانت أحد عشر قسماً [٧] وتشير بردية قوانين الدخل إلى أن الحد الجنوبى لمقاطعة هرموبوليس هو نفسه الحد الشمالى لمنطقة طيبة[٨] ونعرف موقعاً جمركياً بين هرموبوليس وليكوبوليس وهى Lykopolite أسيوط ونعرف كذلك أن المحافظة الأخيرة كانت فى نطاق -زمام- الحدود الإدارية لمنطقة طيبة، ووردت إشارات متعددة عن هذا الحد الشمال فى المصادر الأدبية منذ القرن الثانى ق.م. وحتى القرن الأول الميلادى [٩].

وإذا كانت بردية قوانين الدخل تجعل الحد الشمالى لمنطقة طيبة هو نفسه الحد الجنوبى لمقاطعة هرموبوليس فإن ذلك يتفق مع ما ذكره أجاثرسيديس Agatharcides - وهو جغرافى من القرن الثانى ق.م.- ويتفق ذلك أيضاً مع ما ذكره -استرابون- القرن الأول ق.م.- وما ذكره بلينى-القرن الأول الميلادى وليس هناك من دليل يعارض أو يناقض هذه الآراء[١٠] حتى الآن ومن ثم وجب علينا أن نفترض صحتها، وخاصة وثيقة الدخل التى تعد وثيقة رسمية، يعتد بها.

ب) الجهاز الإدارى فى طيبة:

يقسم Van't Dack[١١] حكام طيبة إلى ثلاث فئات:

١- الحاكم العام-الإبستراتيجوس- وهو المسيطر على كل طيبة.

٢- الحكام Strategoi- ويشرف كل واحد منهم على عدد من المحافظات.

٣- الحكام الذين يشرفون على محافظة واحدة ويعرف الواحد منهم باسم epistates[١٢].

ولكن المسئولين عن محافظة واحدة فى إقليم طيبة أرتفعت درجاتهم الوظيفية من إبستاتيس الى إستراتيجوس وذلك فى الفترة ما بين ١١٠-٧٨ق.م [١٣] ولعل السبب فى ذلك يرجع الى اندلاع لهيب الثورات فى طيبة آنذاك ومن ثم استعان الملوك البطالمة الأواخر برجال الجيش لقمع هذه الثورات، وأسند الملك إدارة هذه المناطق النائية إلى العسكريين حيث كانت تعتبر بؤرة للثورات، ويستنبط من هذا أيضاً أن السلطة المركزية كانت ضعيفة.

لقد كان الغالب على الظن أن عدد الإبستراتيجوى فى مصر فى العصر البطلمى كان ثلاثة كما هو الحال فى العصر الرومانى، ويدحض هذا الرأى أن البطالمة لم يعينوا أى موظف عام بلقب إبسترا تيجوس خارج نطاق طيبة، وتذكر إحدى برديات مجموعة بردى تبتونيس رقم ٧٧٨ [١٤] أن الشكوى كانت عن موظف من قرية أرسينوى وأن هذه الشكوى لا علاقة لها بطيبة. ولكنها كانت مرفوعة الى إبستراتيجوس طيبة. وإذا افترضنا أنه كان هناك ثمة إبستراتيجوس فى مصر السفلى فلماذا لم يتوجه كاتب قرية أرسينوى بالشكوى ضد الحاكم الإقليمى لنفس المحافظة إلى هذا الإبستراتيجوس، (تتعلق البردية بنقل غلال من الجرن الملكى) وإذا كنا لا نملك الدليل على وجود مثل هذا الإبستراتيجوس، فإننا نفترض أن اختصاصات إبستراتيجوس طيبة كانت تمتد إلى مصر الوسطى وإذا كانت بردية أخرى من نفس المجموعة P. Tebt. 895 التى ترجع إلى عام ١٧٥ ق.م. وتشير إلى الإبستراتيجوس هيبالوس على النحو التالى :

Ἱππαλοῦ τοῦ τότε προκαθημένου τῆs χώρας [١٥] فهل يعنى ذلك أن سلطة هيبالوس كانت تمتد على كل (الخورا τῆs, χώρας) وليس على طيبة فحسب؟ وفى هذا الصدد يقول توماس[١٦] Thomas إن وضع هيبالوس كان وضعا استثنائيا وأن الذين تولوا تلك الوظيفة من بعده كانت اقتصرت سلطتهم على طيبة وحدها وأصبحت الإشارة إليه على النحو التالى ἐπιστρατήγοs τῆs Θηβαΐδοs أو قد ترد الإشارة إليه على النحو التالى:- στρατήγοs καὶ ἐπιστρατήγοs τῆs Θηβαΐδοs

وهنا نتساءل هل عرفت مصر آنذاك أكثر من إيستراتيجوس في وقت واحد أم لا؟.

بدأ Van't Dack[١٧] حديثه في هذا الشأن بالقول بأن هناك نوعين من الإبستراتيجوس، إبستراتيجوس مسئول عن كل مصر ومن هؤلاء (هيبالوس ، تيمارخوس ، أبوللودوروس ، بطلميوس) - الذين أسلفنا ذكرهم - أما النوع الثانى من الإبستراتيجوس فهو المسئول عن طيبة وحدها ἐπιστρατήγος τῆς Θηβαΐδος ونحا[١٨] L. Mooren هذا النحو عندما أعد قائمة للإبستراتيجوى فى طيبة فى القرن الثانى ق.م. وأخذ على الآنسة M. Vandoni[١٩] أنها لم تفرق بين هذين النوعين من الإبستراتيجوس عند إعدادها لقائمة الإبستراتيجوى فى مصر فى العصرين البطلمى والرومانى[٢٠].

ثم أتى Thomas[٢١] بعد ذلك بنظرية أخرى وهى أن مصر فى العصر البطلمى لم تعرف سوى إبستراتيجوس واحد فى طيبة، وأن اللبس الذى جاء حول هذا الأمر إنما كان سببه ذلك الاختلاف حول تحديد الحدود الإدارية لمنطقة طيبه، وأخذت بعده Linda Rickeits[٢٢] برأيه ولكن على حذر بشأن وجود إبستراتيجوس واحد فى مصر فى العصر البطلمى، وسيتضح هذا الاختلاف من خلال القوائم الخاصة بالموظفين الذى تولوا وظيفة الإبستراتيجيا فى مصر فى العصر البطلمى.

غير أن توماس Thomas تراجع عن رأيه فى كتابه الثانى عن الإبستراتيجوس فى العصر الرومانى، حيث قال إنه منذ عام ١١٥ق.م أصبح فى مصر اثنان من الإبستراتيجوى وهما على قدم المساواة مع بعضهما البعض وكان أحدهما هو المسئول عن طيبة، والآخر مسئول عن باقى مصر[٢٣]. وأعاد Van't Dack القول بأننا لا نملك الدليل القاطع على وجود أى إبستراتيجوس دائم مسئول فى الجزء الشمالى من مصر، ومازال يفضل رأيه السابق بوجود اثنين من الإبستراتيجوى أحدهما مسئول عن الخورا والآخر مسئول عن طيبة وكان يتبع إبستراتيجوس الخورا[٢٤] وأخذ Leon Mooren برأى فان داك Dack بوجود اثنين من الابستراتيجوى أحدهما مسئول عن مصر كلها كما يتضح من اللقب الذى أخذه هيبالوس Ἱππάλου τοῦ τότε προκαθημένου τῆς χώρας وأنه كان له زميل يتبعه يُعرف باسم στρατήγος τῆς Θηβαΐδος وأن هذا الأخير أخذ لقب الإبستراتيجوس فى

عــام ١٣٤/١٣٥ ق.م. ومنــذ ذلــك التــاريخ أخــذ اللقــب التــالى[٢٥] ἐπιστρατήγος τῆs θηβᾶιδos ولكن توماس[٢٦] يرجع هذا اللقب إلى عام ١١٥ ق.م. بيد أن التاريخ الذى ذكره Mooren [٢٧] - ١٣٥ ق.م. - هو الأقرب إلى الصواب وليس ١١٥ ق.م كما ذكر توماس حيث تشير وثيقة[٢٨] بردية يرجع تاريخها إلى عام ١٣٥ق.م إلــى Boethusعلى النحو التالى

Βοήθωι συγγένει καὶ ἐπιστρατηγῶι καὶ στρατήγωι τῆs Θηβᾶιδos

وهكذا فى منتصف القرن الثالث ق.م. عندما كان الإستراتيجوس هو حاكم المحافظة فىمصر الوسطى والدلتا كان هناك إستراتيجوس واحد يسيطر على كل طيبة، وفى القرن الثانى وربما حتى منتصف هذا القرن أصبح يشرف على أكثر من محافظة فى طيبة، ونشير فىهذا المقام إلى أن الإبستراتيجوس قد يكون حاكماً عاماً لطيبة دون أن يكون استراتيجوس فى آن واحد، وأن نفس الشئ ينطبق على الأشخاص الذين تولى الواحد منهم وظيفة استراتيجوس فى طيبة دون أن يكون إبستراتيجوس فى نفس الوقت فيما عدا (Boethos) الذى أخذ لقب استراتيجوس وإبستراتيجوس طيبة فى عام ١٣٤ ق.م. و(Paos) الذى عُرف فى البداية على أنه إستراتيجوس طيبة فىعام ١٣١ ق.م. ثم أخذ لقب إبستراتيجوس فى عام ١٢٩ ق.م.[٢٩] وكان كل حاكم من حكام طيبة يأخذ لقب الأرخيسوماتوفولاكس ὁ ἀρχισωμάτοφύλαξ أى (رئيس حرس الشرف). وذلك فى عام ١٤٩ ق.م. ثم أصبح الواحد منهم يتخذ لقب الصهر الملكى ὁ συγγένηs ذلك وفىعام ١٣٥ ق.م. ثم أنه فيما بين عامى ١٣٩-١٣٧ ق.م. كان الحكام الذين يشرفون على أكثر من محافظة فى طيبة يأخذون ألقاباً شرفية حتى أن الواحد منهم أصبح كبير الحرس الخاص ὁ ἀρχισωμάτοφύλαξ ثم بعد ذلك بفترة قصيرة ربما قبل عام ١٣٠ ق.م. أخذ هؤلاء لقب الأصدقاء المقربين οἱ πρώτοι φίλοι [٣٠] ومن الملاحظ أنه كان من بين الذين تولوا وظيفة الحاكم العام (الإبستراتيجوس) فى طيبة اثنان من المصريين الخلص وهما باوس (Paos) ١٢٩/١٣٠ ق.م. ثم فوموس Phommous ١١٥-١١٠ ق.م.

أما فيما يتعلق بالجدل القائم حول ما إذا كانت وظيفة الإبستراتيجيا تشغل بشكل استثنائي أو بشكل منتظم، فيقول مارتن (Martin) إن تعيين الأفراد فى هذه

الوظيفة كان يجرى بشكل استثنائى منذ عصر فيلوميتور ثم أصبح التعيين بعد ذلك يتم بشكل منتظم، ولكن توماس Thomas[٣١] يناقض ذلك حيث يعتمد على أن (Paos) كان يشغل أولاً وظيفة إستراتيجوس طيبة فى عام ١٣٠ ق.م. ثم إبستراتيجوس فى العام التالى مباشرة ١٢٩ ق.م. ويستنبط من ذلك أن Paos قد خلف Boethos كإستراتيجوس لمنطقة طيبة فقط وأنه فى الفترة ما بين تولى Paos وظيفة إستراتيجوس طيبة فى عام ١٣٠ ق.م. وبين توليه وظيفة الإبستراتيجوس فى يوليو ١٢٩ ق.م. لم يكن هناك من يشغل وظيفة الإبستراتيجوس فى هذه الفترة، مما يدل على أن تلك الوظيفة لم تكن تُشغل بشكل منتظم حتى عام ١٣٠ ق.م. ولكنها أصبحت تشغل بشكل منتظم منذ عصر بطلميوس الثامن (يورجتيس الثانى ١٤٦-١١٦ق.م.).

وخلاصة القول إن مصر فى العصر البطلمى عرفت اثنين من الإبستراتيجوى أحدهما مسئول عن الإقليم الطيبى ἐπιστράτηγος τῆς Θηβεϊδ والآخر مسئول عن باقى الخورا ἐπιστράτηγος τῆς χώρας وأن الأول كان يتبع الثانى ويخضع تحت سلطانه، وإنه من المحتمل أن تكون وظيفة الإبستراتيجوس فى طيبة كانت تُشغل بشكل منتظم ودون انقطاع منذ ظهورها على عهد بطلميوس الخامس (إبيفانيس) ، وذلك لأن طيبة كانت تعتبر معقلاً للقلاقل ولا يستقيم أمرها بغير حاكم عسكرى، أما عن وجود بعض السنوات التى حدث فيها شغور فى هذه الوظيفة فإنه من الممكن إرجاعه إلى نشوب صراع أسرى داخل الأسرة الحاكمة.

أما الإبستراتيجوس المشرف على باقى الخورا فيمكن القول بوجود فترات شغرت فيها هذه الوظيفة منذ هيبالوس ١٧٨ ق.م. وحتى أصبحت هذه الوظيفة تُشغل بشكل منتظم منذ عام ١٣٥ ق.م. عند تولى Boethus تلك الوظيفة.

جـ) اختصاصات الإبستراتيجوس فى طيبة:

يحصر "توماس" مهام تلك الوظيفة فى فيما يلى:

١- منزلته بين العاملين فى الإدارة المركزية.٢- وضعه كإستراتيجوس لمنطقة طيبة.

٣- موقعه كحاكم لطيبة.ὁ Θηβάρχης بالإضافة إلى إشرافه على الحركة التجارية فى منطقة البحر الأحمر والمياه الهندية.

وهكذا كان هذا الموظف الكبير يجمع بين النواحى المدنية والعسكرية على السواء، ولعل الأمور القضائية كانت من أهم اختصاصاته حيث إن الفصل فى تلك الخلافات فى هذه المنطقة كان يحتاج إلى سرعة البت فيها حتى تهدأ النفوس تجاه السلطة المحلية وكان ذلك يستغرق وقتاً طويلاً إذا ما انتظر الناس جولات محكمة الخريماتستاى Chrematistae ومن القضايا المشهورة التى عرضت على الإبستراتيجوس فى طيبة تلك القضية التى وردت الإشارة إليها فى بردى لندن[٣٢]وهى ترجع إلى عام ١٤٨ ق.م. حيث احتوت ملفاً لنزاع طويل الأمد مما نشب بين كهنة هرمونثيس Hermonthis= أرمنت وكهنة باثيريس Pathyris (فى طيبة) حول ملكية قطعة من الأرض كانت توصف بأنها جزيرة νησος وسط النيل تكونت بفعل الطمى.

وبسبب ما يعتور هذه البردية من بتر فإننا لا نعرف على سبيل اليقين تاريخها ولكن أول تاريخ ورد بها كان يشير إلى العام الأخير من حكم بطلميوس الخامس (إبيفانيس) وهو نفسه ذلك العام الأول من حكم ابنه بطلميوس فيلوميتور وهو ١٨١/١٨٠ ق.م وربما يكون ذلك النزاع قد اندلع فى هذا العام حيث ترد الإشارة الى الإبستراتيجوس هيبالوس ولابد أن يكون ذلك قبل عام ١٧٥ق.م وقد عرضت هذه القضية بالفعل أمام الإبستراتيجوس فى العام الأول من حكم فيلوميتور.[٣٣] ونعرف من UPZ. 110 أن هيبالوس كان على عهد ابيفانيس - الظاهر - يتولى منصب الحاكم العام - الإبستراتيجوس - فى ذلك الحين أما الإجراء الذى اتخذه فهو أنه فرض على جميع مزارعى الملك وأصحاب الأراضى وموظفى الحكومة القيام بزراعة تلك الأراضى وتحمل المسئولية فى هذا الشأن.

وثمة قضية أخرى مشهورة فى العصر البطلمى وقد عرضت أمام الحاكم العام - الإبستراتيجوس - واستمرت فترة طويلة من الزمان أمام ساحات القضاء، وعرفنا من ثناياها تفاصيل كثيرة عن إجراءات التقاضى فى العصر البطلمى،[٣٤] وهى قضية هرمياس التى ترجع إلى عصر إيبفانيس، وذلك عندما اندلعت الثورة وأرسلت الفرق الملكية إلى الحدود الجنوبية لإخمادها. ونشرت تلك البردية فى مجموعة بردى باريس رقم ٥[٣٥] وهى تتعلق بالنزاع حول ملكية قطعة أرض ومنزل، وعرضت تلك القضية على استرتيجوس يتولى الأمر فى ثلاث محافظات فى

طيبة، ثم على إيبستاتيس محافظة من محافظاتها، وفى مرحلة من مراحل هذا النزاع عرضت على ديميتريوس الحاكم العام (الإبستراتيجوس) فى عام ١١٧ق.م. فى مدينة طيبة وقدم إليه هرمياس التماسا شرح فيه مراحل هذه القضية، وعندما أرسل ديميتريوس طالبا استدعاء أولئك المصريين (المدعى عليهم وكانوا يعملون فى مهنة التحنيط) ولم يحضر منهم أحد. ولم يكن لدى الإبستراتيجوس الوقت الكافى لسماع الشكوى فرد ذلك الالتماس إلى صاحبه وهو هرمياس. واستمرت تلك القضية أمام المحاكم حتى ديسمبر ١١٧ ق.م.

وفى شكوى أخرى(٣٦) مقدمة إلى الإبستراتيجوس من كاتب قرية Berenicis يقول إنه أثناء وجوده فى كروكوديلوبوليس (Crocodilopolis) أصدر الحاكم الإقليمى للمحافظة السابقة بعض القرارات غير الشرعية، ونعرف من بردية أخرى(٣٧) وحسب ما قاله العالم البريطانى (T. Skeat) - حيث أعاد نشر تلك البردية مرة أخرى وخلص إلى أن الإبستراتيجوس الذى وجهت إليه الشكوى هو هيبالوس Hippalus أما اسم كاتب القرية فهو حورس الذى ذكر أن بداية الخلاف كانت بسبب نقل كميات من الغلال من الأجران الملكية ولكن موضوع الشكوى لم يكتمل(٣٨) ثم يأتى بعد ذلك خطاب من Spartacus الذى كان يشغل وظيفة الإبيميليتيس ἐπιμελητές(٣٩) إلى بطلميوس الحاكم الإقليمى ثم يقدم أمين مخازن الغلال (σιτολογός) تفسيرا لنقله هذه الغلال، ثم رفع الحاكم الإقليمى هذا الخطاب إلى شخص آخر لعله كان هيبالوس Hippalus نفسه.

وتكشف هذه البردية عن المسئولية التضامنية لموظفى الحكومة عن الدخل الملكى وأن الحاكم العام - الإبستراتيجوس- كان هو المرجع الأخير فى تولى الإشراف العام على هذا الدخل وفى بردية أخرى(٤٠) ترجع إلى القرن الثانى ق.م. وهى شكوى إلى إستراتيجوس طيبة الذى يحمل هذا اللقب المزدوج ἀρχισωμάτοφυλακι καὶ στρατήγωι(٤١) يقدمها جنود المجانة من ديوسبوليس بارفا Diospolis Parva = دمنهور وهم إذ ذاك كانوا يخدمون فى المعسكر الموجود فى بطلمية Ptolemais = المنشاة وهم يشكون من أنهم تلقوا رواتب أقل من تلك التى دفعت إلى الجنود الآخرين لذلك تقدموا بالشكوى إلى الإستراتيجوس ليتدخل

لدى رئيسهم وهو ضابط يشغل وظيفة أمين الإمداد والتموين حيث يتهمونه بالإهمال وعدم الأمانة (٤٢).

وكان من بين المهام الأخرى التى كانت تسند إلى الحاكم العام فى طيبة مهمة الإشراف على تبادل التجارة من البحر الأحمر والمياه الهندية ἐπι τῆς Ἐρθύρας καὶ Ἰνδικῆς Θαλασσῆς وكان هذا هو اللقب الذى اتخذه كاليماخوس بالإضافة إلى الألقاب التالية: Strategos, Syngenes Thebarch, Epistrategos وكان هذه الوظيفة تتعلق بصفة مبدئية بالإشراف على الحركة التجارية فى الصحراء الواقعة شرقى النيل حتى شواطئ البحر الأحمر، حيث كانت قوافل التجارة بين مصر والهند تمر من موانئ البحر الأحمر إلى قفط على النيل(٤٣) وكانت هذه الوظيفة توكل عادة إلى الإبستراتيجوس فى الأوقات الحرجة وبصفة خاصة بعد ازدهار التجارة مع الهند بعد اكتشاف الرياح الموسمية (٤٤) .

وعلى ذلك يمكن القول إن وظيفة الإبستراتيجيا هذه كانت مرتبطة بالفترات التى تأزمت فيها الأمور وأصبحت الأحوال حرجة وأن ظهور تلك الوظيفة كان لمواجهة الحركة الوطنية منذ عهد إبيفانيس، كما اشتملت اختصاصات الإبستراتيجوس سلطات بين مدنية وعسكرية وذلك على عكس ما حدث فى العصر الرومانى، ومن الملاحظ من القضايا السابقة أن الإبستراتيجوس أصبح هو المسئول الأول بشكل ما عن الدخل الملكى على اختلاف أنواعه، فهو مسئول عن زراعة رقعة من الأراضى الملكية التى هجرها المزارعون، وهو مسئول كذلك عن تأمين الطرق التجارية بين موانئ البحر الأحمر والنيل لنقل تجارة الهند إلى داخل الوادى، وكذلك كان مسئولا عن فض المنازعات بين السكان وبخاصة الأمور القضائية المتعلقة بالدخل الملكى وغيرها مما كان وثيق الصلة بالصراعات والقضايا بين الأفراد.

ثانيا: العصر الرومانى:

أ) وظيفة الإبستراتيجيا فى العصر الرومانى:

أصبحت مصر إياله رومانية فى الثلاثين من أغسطس من عام ٣٠ ق.م. بعد انتصار الرومان فى معركة نيقوبوليس (حى مصطفى كامل) ثم أصبحت منذ عام

٢٧ ق.م. ضمن الولايات التى يشرف الإمبراطور عليها ويعين ولاتها [٤٥]. وكان أغسطس (Augustus) يخشى أن تصبح مصر معقلا لمعارضة حكمه، ولهذا اتخذ إجراءين مهمين أولهما: جعل اختيار الوالى Praefectus من طبقة الفرسان equites وليس من طبقة السناتو. ثانيهما: منع أعضاء السناتو والفرسان النابهين من زيارة مصر دون تصريح من الإمبراطور[٤٦].

ولم يحدث أغسطس تغييرا ذا بال فى محيط الإدارة المحلية فأبقى على النظام الذى كان متبعا فى عصر البطالمة ولم يكد يناله تغيير يمس جوهره، والتبديل الوحيد الذى حدث هو توكيد المسئولية المادية التى تقع على كاهل عمال الحكومة فى دوائر أعمالهم، واستدعى ذلك تحويل الموظفين والملتزمين تدريجيا إلى عمال مسئولين أمام الحكومة ولكنها لا تدفع لهم أجور[٤٧].

وكان يقوم على إدارة مصر رجال من طبقة الفرسان فيأتى الوالى[٤٨] على قمة الهرم الوظيفى وكان ذا نفوذ واسع فى كافة النواحى المدنية والعسكرية باعتباره وكيلا لأغطس (Legatus Augusti) أما قاعدة الهرم فيشكل. القاضى الأعظم (Δικαιοδοτες) طرفها الأول وهذه الوظيفة أضافها الرومان لمساعدة الوالى فى القضاء المدنى وأخذ اللقب اللاتينى Iuridicus[٤٩] وعلى الطرف الآخر من القاعدة يأتى الإيديولوجوس Idios Logos وهو رئيس ديوان الحساب الخاص[٥٠] وأبقى الرومان على وظيفة وزير المالية (Dioiketes) ولكن مهام هذا الموظف طرأ عليها تغير كبير.

ويبين المخطط الآتى هيكل النظام الذى جرى عليه حكم مصرفى عصر الرومان :-

Emperor الإمبراطور

Praefectus, = επαρχος Αιγυπτου or ηγεμιων الوالى

وزير المالية	كبير الكهنة	رئيس ديوان الحساب	الأرخيديكاستيس	القاضى الأعظم
(Dioiketes)	(Archiereus)	(Idos Logos) الخاص	(Archidicastes)	(Iuridicus)

ريف مصر

chwra

epistrategos

١- طيبة -٢-الهيبتانوميا ٣-الدلتا

Nome المحافظة

Straregos الحاكم الإقليميى

الكاتب الملكىbasilikos grammateus

Toparchia توبارخيه

Topogrammateus كاتب المركز

القرية

Komogrammateus كاتب القرية

المدن الإغريقية

Boule demas

١- نقراطيس Naucratis

٢- الإسكندرية Alexanderia

٣- بطلمية Ptolemais

٤- أنتينوبوليس Antinopolis

عاصمة المحافظة

Gymasiarch المشرف على الجمنازيارخوس

Cosmetes مــــدير التدريب

Hypomnematographus السكرتيرالعام

Eutheniarch مسئول التموين

وذلك حتى تشكيل مجلس البولى عام ٢٠٠/١٩٩

W.E.H. Cockle, "State Archive in Graeco-Roman Egypt from 30 B.C. to the Reign of Septimius Severus" JEA 70 (1984) P. 108.

وفيما يتعلق بوظيفة الإبستراتيجوس فقد أبقى أغسطس عليها بيد أنه قد اختلفت اختصاصاتها ومهامها عما كانت عليه فى العصر البطلمى، ذلك أنه أصبح موظفا مدنيا ذا اختصاصات مدنية بحتة لا علاقة له بالشئون العسكرية، وكان بطلميوس بن هيراكليديس Ptolemaios Herakleides أول إبستراتيجوس فى العصر الرومانى (فى طيبة) ويقال إن كليوباترا السابعة هى التى عينته ثم أبقى عليه أغسطس وذلك عام ٢٠ ق.م. (٥١).

وأضفى أغسطس على وظيفة الإبستراتيجيا بعدين هامين هما:

أ) أنه منذ عام ٤ ق.م. قصر وظيفة الحاكم العام - الإبستراتيجوس - على رجال من طبقة الفرسان. ب)استحدث وظيفة الإبستراتيجوس فى المحافظات السبع والفيوم وكان ذلك عام ١٢/١١م (٥٢).

كان الإبستراتيجوس يعين من قبل الإمبراطور مباشرة(٥٣) ، ولم يكن الوالى يملك عزله وكان الإبستراتيجوس يشكل مع باقى الموظفين الذين يعينون من روما (رئيس ديوان الإيديولوجوس، القاضى الأعظم، كبير الكهنة) كانوا يشكلون غصة فى حلق الوالى وإن كان من غير المستبعد أن يكون تعين الإبستراتيجوس بتزكية من الوالى، ففيما يتعلق بالإبستراتيجوس ... M. Te فمن المعروف أنه كان مساعدا للوالى Mettius Rufus قبل أن يصبح إبستراتيجوس وكان روفوس Rufus يشغل وظيفة الوالى فى الفترة ق ٨٩-٩١ وربما رتب روفوس لأن يرسل ....M. Te إلى مصر ليشغل وظيفة إبستراتيجوس(٥٤). أما فيما يتعلق بتعيين الوالى Aurelius Septimius Heracltus (قتل فى عام ٢١٦) لأحد القادة من الأورط الرومانى Herculiana المعسكر فى قفط وهو ماركوس Marcus كقائم بأعمال الإبستراتيجوس فى طيبة فى ديسمبر ٢١٦م فإن ذلك يرجع إلى حالة الاضطرابات وهروب العبيد التى سادت آنذاك، وكان هذا التعيين بطريق الاستثناء ولم يكن القاعدة(٥٥).

لم تكن الخبرة والدراية بأحوال مصر هى العامل المؤثر فى اختيار المرشح لوظيفة الإبستراتيجيا(٥٦) فمنذ عام ٤ ق.م. عندما أصبحت الوظيفة مقصورة على الفرسان الرومان لم نعرف سوى سكندرى واحد شغل هذه الوظيفة وهو تيبريوس يوليوس الإسكندر وكان ذلك عام ٤٢م. فإذا كنا نعرف مائة من الذين شغلوا وظيفة الإبستراتيجونس بالاسم فإننا نعرف الوظائف التى كان يشغلها ستة أفراد

منهم فقط قبل توليهم وظيفة الإبستراتيجوس، فكان Claudius Xenophon يعمل فى وظيفة عسكرية قبل أن ينخرط فى العمل المدنى، وكان Artorius Priscinus هو الوحيد الذى شغل وظيفة فى مصر قبل أن يصبح إبستراتيجوس وهى وظيفة Praefectus Montis، -قائد الجبل[٥٧] - أما الإبستراتيجوس Aemilias Bassus فكان يشغل وظيفة إبستراتيجوس فى الدلتا فى عام ١٢٨م ثم أصبح بعد ذلك إبستراتيجوس فى طيبة قبل عام ١٣٥م، أما ...M. Te فكان يعمل مساعدا للمدير المالى Subprocurator [٥٨].

أما فيما يتعلق بالعمل الذى يمكن أن يلتحق به الإبستراتيجوس بعد أن يترك وظيفة الإبستراتيجيا فليس لدينا الشئ الكثير عن هذا الأمر، فنعرف أن تيبريوس يوليوس الإسكندر كان إبستراتيجوس فى عام ٤٢، ثم مديرا ماليا فى يهودا عام ٤٤م، وأصبح واليا على سوريا فى عام ٦٢[٥٩] ثم واليا على مصر فى الفترة من ٦٦-٦٩[٦٠] ، ورئيسا للحرس البرايتورى فى روما بعد ذلك فى صحبة الإمبراطور فسباسيان Vespasian.

أما عن الإبستراتيجوس المسمى Ti Claudius Subatianus Aquila[٦١] (وهو من أفريقيا) الذى تولى الوظيفة لمدة ١٢-١٨ شهر فى المحافظات السبع والفيوم وذلك فى أبريل عام ١٦٩م، وذلك حسب P. Oxy. 2708 ولكن Jan Quaegebeur[٦٢] الذى أعاد نشر نفس البردية يجعل توليه الوظيفة فى طيبة وقد أصبح هذا الإبستراتيجوس هو الوالى رقم ٧٨ وكان ذلك فى الفترة من أكتوبر ٢٠٦-٢١٠[٦٣]. بالإضافة إلى ذلك فإننا نعرف سبعة من الإبستراتيجوى الذين كانوا قد شغلوا وظائف عليا أخرى فى مصر بعد أن تركوا الوظيفة حيث شغل ثلاثة منهم وظيفة القاضى الأعظم (Iuridicus) وشغل أحدهم وظيفة الإيديولوجوس وشغل اثنان وظيفة مدير مالى Procurator خاص بالفحص والتحرى، وشغل واحد منهم وظيفة الوالى[٦٤]وإذا أضفنا Aquila فيصبح العدد اثنين.

وإذا كان الإمبراطور هو الذى يعين الإبستراتيجوس فمن المفترض أن فترة تولى الأخير للوظيفة كانت مرتبطة بفترة تولى هذا الإمبراطور فى السلطة، ولكن ليس لدينا أى دليل على ارتباط وظيفة الإبستراتيجوس بموت الإمبراطور حيث إن وظيفة الإبستراتيجوس كانت وظيفة صغيرة بالقياس إلى باقى الوظائف المدنية الأخرى فى

الإمبراطورية[٦٥]. أما فيما يتعلق بالمدة التى يبقى فيها الفرد فى وظيفة الإبستراتيجيا فيشير Brunt[٦٦] إلى أنه فيما بين عامي ١١٤-١٣٥ تولى واحد وأربعون شخصا الوظيفة فى المحافظات السبع والفيوم ، مما يدل على التفاوت فى المدة التى كان يتولى فيها الشخص للوظيفة من ناحية، وأننا لا نعرف فترة زمنية محددة يترك بعدها الإبستراتيجوس وظيفته من ناحية أخرى. ويشير Thomas[٦٧] إلى أنه فى الفترة من ١٢٨-٢١٢ شغل ٣١ شخصا وظيفة الإبستراتيجيا فى المحافظات السبع والفيوم، بمعنى أن المدة التى كان يشغل فيها الشخص تلك الوظيفة هى عامان وتسعة أشهر، وليس لدينا أى دليل -حتى الآن- على أن شخصا معينا تولى تلك الوظيفة لمدة تزيد عن عامين وتسعة أشهر.

وفى الواقع فإنه ليس لدينا أى قرار أو مرسوم إمبراطورى يحدد بداية تولى شخص ما لوظيفة الإبستراتيجيا أو نهاية المدة التى يشغل فيها هذه الوظيفة، ومن ثم قد يكون هناك بعض المخاطر فى الاعتماد على الإشارات الواردة لهذا الشخص أو ذاك فى البردى فقط فربما يكون الشخص قد شغل الوظيفة ولم ترد أى مناسبة يشار إليه فيها فى البردى، وعلى هذا فإن أخذ أول إشارة للشخص فى البردى على أنها بداية توليه الوظيفة وآخر إشارة على أنها آخر عهد له بها فيه جانب من المخاطرة.

وإذا أرجعنا النظر إلى قائمة الإبستراتيجوى فنرى نموذجا لما ذكرناه حيث نجد جايوس ستاتيليوس ماكسيموس C. Statilius Maximus قد ذكر فى BGU I. 340,5 وترجع هذه البردية حسب رأى الناشر إلى عام ١٤٨/١٤٩ ثم ذكر فى P. Stras. 302 ،ترجع إلى عام ١٥٤-١٥٥م ثم وردت إشارة إليه فى P.Laur. III 63,6 وتاريخها عام ١٥٩، ثم وردت الإشارة إليه فى P. Oxy. 2118 بدون تاريخ[٦٨]. وهذا الأمر ينطبق أيضا على إبستراتيجوس آخر اسمه Lucceius Ofellianus حيث ذكر فى P. Mich. XI. 618, 6 وترجع إلى عام ١٦١، ثم جاءت إشارة أخرى إليه P.Fam. Tebt. 37, 26 وترجع إلى ١٦/٤ مارس ١٦٧، وكذلك ترد الإشارة إلى Iulius Sopater فى يناير ٢٠٨[٦٩] ثم جاءت إشارة أخرى إليه فى عام ٢٢٦[٧٠].

وعلى الرغم من كل ذلك فيبقى علينا أن نتقبل ما نادى به توماس حيث قال إنه ليست هناك مدة محددة يتخلى بعدها الإبستراتيجوس عن وظيفته[٧١] وأن

أطول مدة يبقى فيها الإبستراتيجوس فى وظيفته كانت عامين وتسعة أشــهر وذلـك على أساس أن بعض تواريخ البرديات السابقة غير مؤكدة.

٢- التقسيم الإدارى:

قبل أن نعرض لموضوع هام وهو تحديد عدد الإبستراتيجوى نعـرض لموضـوع آخر كان مرتبطا به وهو التقسيمات الإداريـة، وهنـا يجب أن نفـرق بـين التقسـيم الجغرافى والتقسيم الإدارى فما نتحدث عنه هنا هو تقسـيم إدارى وليـس تقسـيما جغرافيا. حيث كانت المحافظة أوالقسم الإدارى (Nome) هى أساس التقسيم الإدارى فى مصر، وجل ما يهمنا فى هذا الصدد هو التقسيم الإدارى العام حيـث نجـد أن مصر قد قسمت إلى قسمين أو ثلاثة أو أربعة أقسام.

التقسيم الثنائى **Bipartite**:

ويقوم على أساس جغرافى، الجنوب ويقابله مصـر العليـا والشـمال ويقابلـه مصر السفلى وهذا التقسيم معــروف منـذ العصـر الفرعونـى، حيـث تضـم قائمـة الأقاليم ٢٢ إقليما فى مصر العليا، و٢٠ إقليما فى مصــر السـفلى، وكـانت ممفيـس هى الحد الفاصل بين الجنوب والشمال، وفى العصر الرومـانى كـانت هرموبوليـس هى الحد الفاصل بين مصر العليا ومصر السفلى[٧٢].

وعرفت مصر قسما إداريا فى الجنوب منذ منتصف القرن الثـانى قبـل الميـلاد عرف باسم إبستراتيجه طيبة، واستمر هذا القسم فى العصر الرومانى تحـت إشـراف موظف هو الإبستراتيجوس (الحاكم العام) ولم يكن هناك خلاف على وجـود هـذه المنطقة الإدارية وإنما كان الخلاف حول الحد الفاصل بين طيبة ومصر السفلى[٧٣].

التقسيم الثلاثى **Tripartite**:

لم تعرف مصر هـذا التقسـيم الثلاثـى فـى العصـر البطلمـى ومـا أشـار إليـه إسترابون من وجود قسم بين طيبة والدلتا فإنما كان يشـير إلى تقسـيم جغرافـى أمـا إبستراتيجية مصرالوسـطى (Heptanomia) فـيرجع إنشـاؤها إلى عـام ١٢/١١م أى فـى عصر أغسطس[٧٤] أما المحافظات السبع فهى ممفيس، أفروديتوبوليس، هيراكليوبوليس، أكسورينخوس، كينوبوليس، وهرموبوليـس، وهنـاك مـن يضيـف الواحـة الصغـرى لتمثل المحافظة السـابعة فـى مصـر الوسـطى لكـن Thomas[٧٥] عـالج هـذه النقطـة

وخلص إلى أن المحافظة السابعة هى ليتوبوليس Litopolite ذلك بالإضافة إلى الفيوم، وكانت هذه المنطقة تضم تسع محافظات بعد أن أضيف إليها Antinopolite بعد أن أصبحت محافظة.

التقسيم الرباعى Quadripartite:

نعرف أن مصر العليا كانت مقسمة إلى قسمين إداريين :

١- الأقاليم السبع نومات Heptanomia والفيوم. ٢- طيبة.

وعرف هذا التقسيم الفرعى طريقة إلى مصر السفلى ودليلنا على ذلك يأتى من وثيقتين هما P. Oxy. 3362, P. Oxy 709 والوثيقة الأخيرة ترجع إلى النصف الثانى من القرن الثانى حيث تذكر الوثيقة ثلاث عشرة محافظة فى طيبة، وإحدى عشر محافظة فى الهيبتانوميا ثم إحدى عشرة محافظة أخرى فى الجزء الشرقى من مصر السفلى(٧٦)ويأتى بعد ذلك أسماء باقى أقاليم مصر السفلى فى وسط وغرب الدلتا، وهذه الوثيقة تدل دلالة واضحة على أن مصر كانت مقسمة إلى أربعة أقسام إدارية(٧٧)وهذا التقسيم الرباعى عرفته مصر فى العصر البيزنطى وهذه الأقسام هى: وطيبة Thebais وأركاديا Arcadia وAugustamnica, Aegyptus وهذا يتفق مع ما أشارت إليه P. Oxy. 3362:

١- غرب ووسط مصر السفلى.٢- شرق مصر السفلى (الدلتا).

٣- الأقاليم السبع والفيوم. ٤- طيبة.

ومع بداية العصر البيزنطى الباكر أصبحت ثلاثة أقسام فقط حيث تم إدماج الجزء الشرقى من مصر السفلى مع الأقاليم السبع والفيوم(٧٨)، وعرفت باسم Aegyptus Heraculia(٧٩).

٣- عدد الإبستراتيجوى:

أما فيما يتعلق بعدد الإبستراتيجوى فإن ذلك كان مرتبطا بالتقسيم الإدارى لمصر فىالعصر الرومانى، وسبق أن ذكرنا أن مصر قسمت إلى:-

١- الدلتا.٢- الأقاليم السبع والفيوم.٣- طيبة.٤- وفيما يتعلق بمنطقة الدلتا فسبق أن ذكرنا أنها قسمت إلى:-١- شرق الدلتا.٢- وسط وغرب الدلتا(٨٠).

أطول مدة يبقى فيها الإبستراتيجوس فى وظيفته كانت عامين وتسعة أشهر وذلك على أساس أن بعض تواريخ البرديات السابقة غير مؤكدة.

٢- التقسيم الإدارى:

قبل أن نعرض لموضوع هام وهو تحديد عدد الإبستراتيجوى نعرض لموضوع آخر كان مرتبطا به وهو التقسيمات الإدارية، وهنا يجب أن نفرق بين التقسيم الجغرافى والتقسيم الإدارى فما نتحدث عنه هنا هو تقسيم إدارى وليس تقسيما جغرافيا. حيث كانت المحافظة أوالقسم الإدارى (Nome) هى أساس التقسيم الإدارى فى مصر، وجل ما يهمنا فى هذا الصدد هو التقسيم الإدارى العام حيث نجد أن مصر قد قسمت إلى قسمين أو ثلاثة أو أربعة أقسام.

التقسيم الثنائى **Bipartite**:

ويقوم على أساس جغرافى، الجنوب ويقابله مصر العليا والشمال ويقابله مصر السفلى وهذا التقسيم معروف منذ العصر الفرعونى، حيث تضم قائمة الأقاليم ٢٢ إقليما فى مصر العليا، و٢٠ إقليما فى مصر السفلى، وكانت ممفيس هى الحد الفاصل بين الجنوب والشمال، وفى العصر الرومانى كانت هرموبوليس هى الحد الفاصل بين مصر العليا ومصر السفلى[٧٢].

وعرفت مصر قسما إداريا فى الجنوب منذ منتصف القرن الثانى قبل الميلاد عرف باسم إبستراتيجه طيبة، واستمر هذا القسم فى العصر الرومانى تحت إشراف موظف هو الإبستراتيجوس (الحاكم العام) ولم يكن هناك خلاف على وجود هذه المنطقة الإدارية وإنما كان الخلاف حول الحد الفاصل بين طيبة ومصر السفلى[٧٣].

التقسيم الثلاثى **Tripartite**:

لم تعرف مصر هذا التقسيم الثلاثى فى العصر البطلمى وما أشار إليه إسترابون من وجود قسم بين طيبة والدلتا فإنما كان يشير إلى تقسيم جغرافى أما إبستراتيجية مصرالوسطى (Heptanomia) فيرجع إنشاؤها إلى عام ١٢/١١م أى فى عصر أغسطس[٧٤] أما المحافظات السبع فهى ممفيس، أفروديتوبوليس، هيراكليوبوليس، أكسورينخوس، كينوبوليس، وهرموبوليس، وهناك من يضيف الواحة الصغرى لتمثل المحافظة السابعة فى مصر الوسطى لكن Thomas[٧٥] [illegible]

وخلص إلى أن المحافظة السابعة هى ليتوبوليس Litopolite ذلك بالإضافة إلى الفيوم، وكانت هذه المنطقة تضم تسع محافظات بعد أن أضيف إليها Antinopolite بعد أن أصبحت محافظة.

التقسيم الرباعى Quadripartite:

نعرف أن مصر العليا كانت مقسمة إلى قسمين إداريين :

١- الأقاليم السبع نومات Heptanomia والفيوم. ٢- طيبة.

وعرف هذا التقسيم الفرعى طريقة إلى مصر السفلى ودليلنا على ذلك يأتى من وثيقتين هما P. Oxy. 3362, P. Oxy 709 والوثيقة الأخيرة ترجع إلى النصف الثانى من القرن الثانى حيث تذكر الوثيقة ثلاث عشرة محافظة فى طيبة، وإحدى عشر محافظة فى الهيبتانوميا ثم إحدى عشرة محافظة أخرى فى الجزء الشرقى من مصر السفلى(٧٦) ويأتى بعد ذلك أسماء باقى أقاليم مصر السفلى فى وسط وغرب الدلتا، وهذه الوثيقة تدل دلالة واضحة على أن مصر كانت مقسمة إلى أربعة أقسام إدارية(٧٧) وهذا التقسيم الرباعى عرفته مصر فى العصر البيزنطى وهذه الأقسام هى: وطيبة Thebais وأركاديا Arcadia و Augustamnica, Aegyptus وهذا يتفق مع ما أشارت إليه P. Oxy. 3362:

١- غرب ووسط مصر السفلى.٢- شرق مصر السفلى (الدلتا).

٣- الأقاليم السبع والفيوم. ٤- طيبة.

ومع بداية العصر البيزنطى الباكر أصبحت ثلاثة أقسام فقط حيث تم إدماج الجزء الشرقى من مصر السفلى مع الأقاليم السبع والفيوم(٧٨)، وعرفت باسم Aegyptus Heraculia(٧٩).

٣- عدد الإبستراتيجوى:

أما فيما يتعلق بعدد الإبستراتيجوى فإن ذلك كان مرتبطا بالتقسيم الإدارى لمصر فى العصر الرومانى، وسبق أن ذكرنا أن مصر قسمت إلى:-

١- الدلتا.٢- الأقاليم السبع والفيوم.٣- طيبة.٤- وفيما يتعلق بمنطقة الدلتا فسبق أن ذكرنا أنها قسمت إلى:-١- شرق الدلتا.٢- وسط وغرب الدلتا(٨٠).

ولا يوجد أى خلاف على وجود إبستراتيجوس فى طيبة طوال العصر الرومانى وأن نفس الشئ ينطبق على المحافظات السبع والفيوم منذ إنشائها عام ١٢/١١م. أما الخلاف فكان حول إبستراتيجوس الدلتا حيث وردت الإشارة إليه بصورة مختلفة]ωνος γενομένου ἐπιστρατήγου κατὼ χώρας[81] (الذى كان فيما سبق إبستراتيجوس مصر السفلى) وترد الإشارة إلى الإبستراتيجوس Scutius Asclepiodotus على أنه إبستراتيجوس المحافظات الإحدى عشرة ἐπιστρατήγος ΙΑ Νόμων[82] وذلك منذ عام ١٧٨. ووردت الإشارة لأول مرة إلى تاريخ إبستراتيجوس فى مصر السفلى وهو عام ١٣٨م، وليس عام ١١٩/١١٨ كما أرجعه ناشر P. Yale. 141، أما الأمر المهم الآخر فى هذه البردية P. Yale. Inv. 1530 فهو فتوى قانونية من أحد فقهاء القانون يقول فيها إن الرجل الذى ليس له ولد يرثه أخوه[83].

وكان اللقب الذى يأخذه إبستراتيجوس مصر السفلى هو باللاتينية Epistrategos Pelusio (ربما لأن بوليزيوم كانت مقر إقامته) أما باليونانية فكان ἐπιστρατήγος κάτω χώρας ويفترض أن اللقب اللاتينى هو لقب إبستراتيجوس شرق الدلتا أما اللقب اليونانى فهو لقب إبستراتيجوس وسط وغرب الدلتا[84]. ويخلص توماس إلى القول إنه قبل نهاية حكم أغسطس كان فى مصر ثلاث إبستراتيجيات وأن هذا العدد زاد إلى أربع وذلك منذ النصف الثانى من القرن الثانى، وأن عدد الإبستراتيجوى استمر أربعة فى آن واحد وذلك حتى اختفاء وظيفة الإبستراتيجيا[85].

٤- مقر الإبستراتيجوس وجولاته التفتيشية:

المفروض أن الإبستراتيجوس كان يقيم بجوار الوالى وغيره من كبار المديرين الماليين فى الإسكندرية، وأنه كان يقوم بجولات تفتيشية فى المحافظات التابعة للإبستراتيجية التى يشرف عليها، والافتراض الثانى أن الإبستراتيجوس لم يكن له مكان معين وأنه كان يتجول ويتنقل من محافظة إلى أخرى فى نطاق منطقة نفوذه[86].

وفيما يتعلق بمكان إقامة الإبستراتيجوس فى طيبة فإن مدينة بطلمية Ptolemais كانت مقر إقامته فى العصر البطلمى واستمرت كذلك فى العصر

الرومانى، فيشير أحد النقوش[٨٧] إلى أن مكتب الإبستراتيجوس فى طيبة (والذى كان مقره فى بطلمية = المنشأة) كان يضم اثنين من سلاح الفرسان وآخر من المشاة، وأن مهمة هؤلاء الجنود كانت مقصورة على الأعمال الكتابية. أما إبستراتيجوس المحافظات السبع والفيوم فكان يقيم فى أنتينوبوليس Antinopolis بعد عام ١٣٠م وإن كان الـ Praeses (الموظفون الجدد الذين حلوا مكان الإبستراتيجوس بعد إصلاحات دقلديانوس) كانوا يقيمون فى هرموبوليس Hermopolis، أما قبل إنشاء أنتينوبوليس فكانت ممفيس هى مقر إقامة إبستراتيجوس المحافظات السبع والفيوم[٨٨]. وأشارت بردية نشرت حديثا[٨٩] وإن كان ذلك بطريقة غير مباشرة إلى أن أنتينوبوليس كانت مقر إقامة الإبستراتيجوس منذ عام ١٣٠م حيث يطلب صاحب الشكوى وهو من مواطنى انتينوبوليس وله أملاك فى كرانس، يطلب من الإبستراتيجوس أن يأمر الإستراتيجوس بإرسال المتهم للمحاكمة أمام الإبستراتيجوس فى أنتينوبوليس[٩٠].

وكان مقر إقامة إبستراتيجوس شرقى الدلتا فى بيلوزيوم (الفرما) Pelusium حيث كانت مقرا للجولة التفتيشية (Conventus) التى يقوم بها الوالى[٩١]، أما إبستراتيجوس وسط وغرب الدلتا فإن لم يكن يقيم فى الإسكندرية (لم يكن له أى سلطة فى الإسكندرية) فمن المفترض أنه كان يقيم فى نقراطيس (Naurkratis) أو مدينة سايس Sais (صا الحجر-غربية) وكانت تقع على فرع النيل الغربى الكانوبى ويعتبرها إسترابون عاصمة مصر السفلى Μετροπολις τῆs κατὼ χώραs[٩٢].

وكان الإبستراتيجوس يقوم بجولات تفتيشية بين الحين والآخر فى المحافظات الواقعة تحت سلطانه، وكانت هذه الجولات تمكنه من متابعة الأعمال الحكومية من ناحية وتتيح الفرصة للمواطنين أن يتقدموا بشكواهم إليه إبان هذه الجولات من ناحية أخرى، وكانت كلمة الغربة والتنقل(ἐπιδήμια) دليلا على تنقل الإبستراتيجوس، وسنلاحظ فى الفصل الخاص بالاختصاصات القضائية أن الإبستراتيجوس كان يعقد جلسات المحاكمة الخاصة به فى أماكن متعددة، فيعقد محاكمة فى أرسينوى[٩٣] وأخرى فى هرموبوليس[٩٤] ويزور أكسورينخوس ويعقد فيها محاكمة أخرى[٩٥] وهكذا كان يتنقل فى المنطقة التى

له اختصاصات فيها. وكانت تلك الزيارات التفتيشية للإبستراتيجوس مرتبطة في معظم الأحيان بموسم بذر البذور وذلك للإشراف على هذه العملية، أما جلسات المحاكمة التى كان يعقدها الإبستراتيجوس فكانت تعقد فى الغالب فى الفترة من أبريل حتى أغسطس / سبتمبر، وفى أواخر الخريف وبداية الشتاء يذهب إلى الإسكندرية لمقابلة الوالى والإعداد للكونفنتس (Conventus)، وكان الإبستراتيجوس يقضى الشهور التالية إما فى جولات فى المحافظات التابعة له أو فى مقر إقامته(٩٦).

٥) اختفاء الوظيفة:

يرتبط اختفاء تلك الوظيفة بشكل أساسى بالإصلاحات الإدارية التى قام بها دقلديانوس والذى جعل من طيبة وحدات إدارية منفصلة عن بعضها يحكم كل وحدة منها موظف يسمى Praeses وامتدت طيبة إلى الشمال حتى شملت هرموبوليس، وقسمت طيبة نفسها إلى قسمين طيبة العليا (الصعيد الجوانى) وطيبة السفلى (الصعيد القريب) وكان لكل قسم مديره المالى الخاص Procurator(٩٧).

وتشير P. Oxy. 3031 التى ترجع إلى عام ٣٠٢م إلى المدير المالى لمنطقة Heptanomia ويبدو أن هذه الوظيفة حلت مكان وظيفة الإبستراتيجوس وكانت آخر إشارة إلى هذه الوظيفة فى تلك المنطقة قد وردت فى P. Oxy. 416 والتى ترجع إلى عام ٢٩٨م(٩٨).

أما Thomas(٩٩) فكان أكثر تحديدا حيث جعل اختفاء الوظيفة مرتبطا بالإصلاحات التى قام بها دقلديانوس وأن تلك الوظيفة قد توارت فى الهيبتانوميا منذ عام ٢٩٧م، واختفت الوظيفة من طيبة قبل عامين من هذا التاريخ، واختفت الوظيفة من مصر كلها عام ٣٠٢م(١٠٠).

ومن الملاحظ أنه فى عصر الإمبراطورين جاليريوس ٣٠٥-٣٣١م وماكسيميانوس ٣٠٥-٣١٣م ظهر الـ Praeses واختفى الإذبستراتيجوس(١٠١).

الفصل الثانى

دور الإبستراتيجوس فى الأعباء الإلزامية

أ) بداية الأعباء.

ب) التعيين بالقرعة ودور الإبستراتيجوس فى هذا الشأن.

جـ) وظائف خارج نطاق المحافظة.

د) وظائف أخرى.

هـ) الالتماسات المقدمة للإبستراتيجوس للإعفاء من الأعباء الإلزامية.

أ) بداية الأعباء:

كان إكراه الناس على القيام بالخدمات العامة أمراً شائعاً فى الشرق القديم بصفة عامة وفى المدن اليونانية الحرة، وعرف هذا التكليف باسم Λειτουργία وهى كلمة تعنى العمل من أجل الشعب، أما الرومان فقد عرفوا نظام الواجبات العامة (munera) فكان يوكل التكليف بهذه الأعباء إلى الموسرين والقادرين مالياً وجسمانياً[1].وهم يكنى لهم بكلمة οἱ, εὔποροι.

وعندما جاء الرومان إلى مصر وفتحوا تلك البلاد وجدوا أن نظام الأعباء الإلزامية معروفاً منذ عهد الفراعنة والبطالمة[2]. وتدلنا الوثائق البردية على أن نظام الأعباء الإلزامية فى مصر فى العصر الرومانى كان لا يزال فى طوره الأول فى القرن الميلادى الأول وأن هذا النظام لم تكن معالمه قد اتضحت بعد، ولكن مع نهاية القرن الأول أخذ هذا النظام يتطور بسرعة واكتمل ازدهاره مع بداية القرن الثاني[3]ويقول. R. Hübner إن بردية P. Oxy. Inv. 50. 4B-24 B(3-4) التى تضم قسماً ορκος مكتوباً من المكلف بالعبء الإلزامى المتعلق بالإشراف على السدود - تعطى مثالاً على نوعية الأعباء الإلزامية فى عام ٧٠م فى حين أن الأدلة والشواهد ترجع إلى السنوات الأولى من القرن الثانى[4]. ومما نستخلصه من الأوامر (ἐντολάι) التى أصدرها الوالى ميتيوس روفوس Mittius Rufus أن نظام الأعباء الإلزامية كان قد وصل إلى مرحلة متقدمة بالفعل فى فترة ولايته التى امتدت من ٨٩-٩١م[5].

وفى صدد تعليقه على هذه البردية يقول N. Lewis[6] إن هذا القسم ليس دليلاً حتمياً على التكليف الإلزامى حيث إن لدينا عدداً من الأشخاص كانوا يؤدون القسم فى مناسبات أخرى، ولا يتعلق هذا القسم بالأعباء الإلزامية، وعلى سبيل المثال فإن المتعهدين بتوريد المواد الغذائية والحراس وحتى الإستراتيجوى كانوا جميعاً يؤدون القسم BGU. 92; 649 ومن ثم فليس القسم فى .P. Oxy التى يرجع تاريخها إلى عام ٧٠م دليلاً كافياً على التكليف بالأعباء الإلزامية، ولدينا قسم فى P. Mich. 233 وهى ترجع إلى عام ٢٥م والقسم الوارد بها تناول الإعفاء من الخفارة Aphesiophylakes فهل يعنى هذا أنها كانت خدمة إلزامية.؟.

يستنبط Hübner[٧] من SBVI, 9050 دليلاً على أن وظيفة محصلى الضرائب المكلفين بضريبة الرأس والواحد منهم يلقب بالآتى ὁ πρακτώρ λαογραφίας كان يقوم بها موظفون بتكليف إلزامى فى عام ٥٠/٥١م، وإن كانت تدل على وجود نظام فج للخدمات الإلزامية. ويأخذ من P. Mich. 233 الدليل على أن الكهنة لم يكونوا جميعاً معفين من الأعباء الإلزامية. ولا يرجّح N. Lewis[٨] هذا الأمر حيث يذكر أن هذا النوع من الخدمات لا يندرج تحت الأعباء الإلزامية وأن كلمة o πopos لم تكن مقصورة فقط على الأملاك وأنها لم ترد فى البردية[٩].

وخلاصة القول إن الأباطرة الرومان كانوا فى حرصهم على ضمان تدفق الأموال من مصر يعتمدون فى أول الأمر على موظفين مأجورين ثم على المنافسة بين الراغبين فى تولى هذه الوظائف البلدية التى كانت أعباؤها وتكاليفها تلقى على عاتق من يقع عليه الاختيار لهذه الوظائف الشرفية، ولكن بسبب سوء الحالة الاقتصادية فى القرن الأول وجد الأباطرة أن الضرورة تحتم عليهم أن يتدخلوا فى الشئون المالية وأصبح من اللازم إعداد قوائم لأولئك المرشحين لهذه المهام وإكراههم على توليها[١٠].

وعلى هذا الأساس يكون قد بدأ نظام تولى الخدمات الإلزامية فجاً فى منتصف القرن الأول الميلادى ومع نهاية هذا القرن كان هذا النظام قد أخذ ينمو بسرعة ثم اكتمل ازدهاره مع بداية القرن الثانى، وأصبح له هيكل واضح قبل نهاية عصر تراجان الذى اتخذ الخطوة الحاسمة عندما حوّل تحصيل معظم الضرائب النقدية إلى أعمال بالخدمات الإلزامية، وهكذا حد من مساوئ وسلطة الملتزمين رغم أن ذلك لم يكتمل تماماً[١١].

وهكذا كان الأشخاص المؤهلون لتحمل الأعباء الإلزامية هم من الذكور ويجب أن تكون أعمارهم بين ١٤-٦٥ عاماً ويشترط فى الفرد المرشح أن يكون حائزاً للنصاب المالى ὁ πορός وذلك وفقاً للتصنيف الذى جرى فى عملية الإحصاء، ويستثنى من ذلك الترشيح أولئك الأشخاص الذين يخدمون بالفعل فى وظائف إلزامية، أما شروط الإعفاء الأخرى فسنتناولها فى حينه.

ب) التعيين بالقرعة ودور الإبستراتيجوس فى هذا الشأن:

عرفت مصر نوعين من الأعباء الإلزامية، يسمى أحدهما: ١- الأعباء المدنية Leitourgiae Politikae وكان يُكلف بها القادرون ماديا οἱ εὔποροι وهى تساوى الخدمات العامة. ٢- Leitourgiae Somatikae الأعباء الجسمانية أو البدنية، وكان يُكلف بها الفلاحون والمزارعون وغير القادرين ماديا، وهى ما تعرف بأعمال السخرة، وقد تعددت مراسيم الأباطرة وقرارات الولاة التى تتناول ترشيح وتعيين الأفراد لشغل مثل هذه الوظائف أو القيام بأعمال السخرة.

ونعرف من تلك الوثائق البردية ما يزيد عن مائة نوع من الخدمات الإلزامية يكلف بها شخص أو مجموعة من الأشخاص مثل شيوخ القرى والشرطة وجباة الضرائب وموردى الحبوب والقائمين بأعمال الحصاد والمحافظة على السدود وغيرها..... كل هؤلاء وغيرهم كانوا يكلفون بطريق الإلزام بعمل ما فى مجال الخدمات والوظائف فى نظام إلزامى متنام ومتطور بصورة كاملة فى القرن الثانى والثالث[١٢].

وكانت إجراءات الترشيح للأعباء الإلزامية تجرى على النحو التالى:

أ) يقوم كاتب القرية بترشيح ثلاثة أسماء لكل عمل إلزامى[١٣] ويقدم مع كل اسم منها قائمة بممتلكاته، وكان هؤلاء الكتبة مسئولين وحدهم عن مدى أهلية المرشحين لأداء هذه الوظائف[١٤] ويوضح كاتب القرية (Κωμογραμματεύς) فى تلك القوائم سن المرشح وثروته والوظائف الشاغرة المطلوب شغلها ثم تسلم هذه القوائم أولاً إلى الحاكم الإقليمى وهو الإستراتيجوس.

ب) تُسوّغ هذه القوائم صفة التعيين أى ما يكنى بكلمة (κατάστασις) وذلك من قبل الحاكم الإقليمي بعد تأكده من كفاءة المرشحين، ثم ترسل القائمة إلى الوالى أو بالأحرى إلى الإبستراتيجوس باعتباره المختص به أولاً وأخيرا.

جـ) مع بداية العام المالى كان الوالى ممثلاً فى الإبستراتيجوس يقوم بتعيين الأشخاص عن طريق القرعة، ويحدد الإبستراتيجوس للأشخاص المرشحين الثلاثة نهاية مدة خدمتهم فى الوظيفة، وكذلك القسم الإدارى الذى سيتولون فيه الوظيفة[١٥].

كانت وجهة النظر السائدة منذ أن نشر Oertel كتابه عن الأعباء وحتى وقت قريب بأن طريقة تعيين الأفراد فى الخدمات الإلزامية كانت على النحو التالى وهى

أن يُعد كاتب القرية قائمة بأسماء الأشخاص المرشحين للوظائف الشاغرة ويقدمها إلى الحاكم الإقليمى الذى يرفعها بدوره إلى الحاكم العام - الإبستراتيجوس - الذى يختار أحد المرشحين عن طريق القرعة η κληρος .

ولدينا مجموعة من الوثائق المنشورة حديثاً [١٦] P. Mich.inv.5458a تؤيد هذا الأمر حيث يقدم Chairemon وهو كاتب قريه كرانس إلى الحاكم الإقليمى لقسمى بوليمون وثيمستيس وهو المدعو Bolanus بناءً على الطلب الذى قدمه الأخير بأن يرشح له بعض الأشخاص للأعمال الإلزامية المتعلقة بتقوية الجسور وتطهير القنوات فى العام العاشر .... وترجع تلك البردية إلى عام ١٩٦-١٩٨ وفى بردية أخرى P. Mich.inv. 5299a[١٧] وهى ترجع إلى عام ٢١٥/٢١٦ يقدم فيها (Posion) كاتب قرية فيلادلفيا إلى الحاكم الإقليمى فى قسم هيراقليديس من محافظة الفيوم ما يفيد أنه يقدم إليه قائمه بأسماء الأشخاص المكلفين بمراقبة المسجونين δεσμιο المنقولين للعرض أمام الوالى Aurelius Septimeis Heraclitus[١٨].

ووافقت الآنسه[١٩] Wegener على مثل هذه الإجراءات الخاصة بالترشيح والتعيين، ووافق عليها نافتالى لويس[٢٠] على أساس أن عملية سحب القرعة بمعرفة الوالى كانت إجراء شكلياً، وأن الأشخاص المرشحين للوظيفة كانوا بالفعل قد تم تعيينهم بمعرفة الإبستراتيجوس، وأن الوالى كان يوزع عليهم الأيام والشهور التى سيكونون مسئولين فيها وكذلك الأقسام التى سيكونون مسئولين عنها، وإن الترشيح إبان القرن الثالث كان بمثابة إلى التعيين المباشر، وإن هذه كانت مجرد وسيلة لتقسيم الوظيفة المشغولة بالفعل بين المعينين إلزامياً. والواقع أن مثل هذه الإجراءات كانت تتم باسم الوالى ولكنه لا يشارك فيها بالفعل وإنما كان الإبستراتيجوس هو الذى يقوم بمثل هذه الإجراءات إما بتفويض عام من الوالى أو أنها كانت جزءاً من تلك الاختصاصات المكلف بها.

وبعد فترة قصيرة ومع كثرة الأدلة البردية قال نافتالى لويس بأن الإبستراتيجوس كان له دور محدود فى تعيين المرشحين للأعباء الإلزامية، وأن معظم الوظائف المحلية كان التعيين فيها يتم بمعرفة الحاكم الإقليمى، وأن هناك بعض الأعباء الإلزامية لم يكن يشترك الإبستراتيجوس فى إختيار المرشحين لها، ومن ناحية أخرى فإن هناك بعض الأعباء لا يتم التعيين فيها عن طريق القرعة[٢١]. ويقسم

نافتالى لويس اختصاصات الإبستراتيجوس فى الأعباء الإلزامية إلى ثلاثة أقسام:- أ) تعيين الأفراد المرشحين للخدمة خارج نطاق المحافظة التى يقيمون فيها وكانذلك من أهم اختصاصات الإبستراتيجوس فى هذا المجال(٢٢) .

ب) أن يختار عن طريق القرعة المعينين لبعض الخدمات الإلزامية المحلية المهمة.

جـ) كانت بعض الالتماسات توجه إلى الإبستراتيجوس لطلب الإعفاء من الخدمة الإلزامية وكان بعضها الآخر يُحال منه أو إليه من الوالى(٢٣).

أضافت إحدى برديات أكسيرينخوس المنشورة حديثاً(٢٤) بندين آخرين عن دور الإبستراتيجوس فى الأعباء الإلزامية.

د) أن الإبستراتيجوس كان يقوم بتسجيل أولئك الذين عينوا لهذه الأعمال فى سجلات ومذكرات معينة - Commentari - التى تُنشر على الملأ كالعادة - وهذا يعنى أنه لا يحدث تبليغ آخر للفرد بالعبء المكلف به بعد نشر تلك السجلات.

هـ) إن الإبستراتيجوس كان يصر على أن تفحص ممتلكات المرشحين للوظيفة الإلزامية للتعرف على مدى الأهلية والاستحقاق لهذا المرشح لتولى تلك الوظيفة وذلك وفقاً لتعليمات الوالى.

والبردية السابقة والتى ترجع إلى عام ١١٨م تعطى انعكاساً لقرار الوالى فيبيوس ماكسيموس (Vibius Maximus ١٠٣ - ١٠٧م) المتعلق بضرورة تحرى الدقة عند تقدير الإيرادات والأملاك الخاصة بالأفراد قبل ترشيحهم للوظائف الإلزامية، حيث إن الكثيرين من الناس كانوا يتقدمون بالتماسات يطلبون فيها الإعفاء من الوظائف التى رشحوا لها لأنهم صاروا مفلسين أو غير قادرين مادياً على تحمل هذا العبء أى أنهم أصبحوا οἱ ἄπορoι وسنتناول هذا الأمر فيما بعد وذلك عند الحديث عن تلك الالتماسات المرفوعة لطلب الإعفاء من تلك الخدمات الإلزامية(٢٥).أما البردية ذاتها P. Oxy. 3025 التى وردت فى رد ديميتريوس الحاكم الإقليمى لمحافظة اكسيرينخوس على خطاب أرسله الحاكم العام -الإبستراتيجوس- Julius Maximianus الذى أمره بأن يعلنه على ملأ من العامة وكان نص خطاب الإبستراتيجوس كما يلى:

"ينبغى أن يتم إعلان أسماء أولئك الذين تم ترشيحهم لوظائف إلزامية فى سجلات اليوم - كتاب اليوم- الذى أوزعه، حيث إنى أعتقد أنه من الضرورى أن

يتم إبلاغهم أيضا بما جاء فى هذا الخطاب، وكذلك يجب أن يتم النشر فى مكان عام، لأننى سوف أتابع كل هذه الأمور بنفسى..." ووفقاً للأوامر التى أصدرتها يجب أن تفحص بعناية ممتلكاتهم الخاصة، وذلك بناء على تعليمات سيادة الوالى(٢٦).

ويتضح مما سبق أن العالم نافتالى لويس عندما كان يتحدث عن دور محدود للإبستراتيجوس فى الأعباء الإلزامية فإنه كان يتحدث فى ضوء ما كان فى متناوله من وثائق أما الآن وفى ضوء بردية منشورة فى مجموعة P. Oxy. 3025 فإنه يتضح أن الإبستراتيجوس كان واسع النفوذ فيما يتعلق بالأعباء الإلزامية، وفيما يتعلق بالبند الثانى فإننا يجب أن نأخذ فى الاعتبار أن قوائم المرشحين لتلك للوظائف المحلية كانت تقدم إلى الإبستراتيجوس الذى يختار منها عن طريق القرعة κλῆρos الأفراد لشغل ما يشاء من الوظائف الشاغرة ومن هذه الوظائف محصل الضرائب Πρακτῶρ وأمناء شون الغلال (οἱ σιτολόγοι)(٢٧) وجامعو الضرائب العينية والمادية بشكل أساسى، وعلى أية حال فإن هذه الوظائف بعينها كان التعيين فيها يتم عن طريق القرعة من وقت لآخر(٢٨).وهناك وظائف أخرى تم التعيين فيها عن طريق القرعة مرة واحدة بمعرفة الإبستراتيجوس مثل وظيفة أمناء الشهر العقارى βιβλιφυλάκεs ἐγκτησεον ومرتين فى حالة وظيفة كاتب الحى ὁ αμφοδογραμματέυs وثلاث مرات فى وظائف مراجعى حسابات الإستراتيجوس ὑπηρέται وأربع مرات فى حالة كاتب القرية κωμογραμματέυs وربما كانت هذه الوظائف كلها يجرى بشأنها التعيين عن طريق القرعة ولكن من الممكن كذلك أن تكون هذه الأدلة المتفرقة جاءت إنعكاساً لظروف معينة غير محددة أو كانت ظاهرة وردت الإشارة إليها فى ثنايا الوثائق البردية(٢٩) .

وهناك تحفظان على النظام المتبع فى الإختيار لهذه الوظائف عن طريق القرعة أولهما: إنه لا يمكن القول بأن استخدام القرعة (κλῆρos) يرجع إلى بداية الأعباء فتشيرالوثيقة التالية S.B. 9050 والتى يرجع تاريخها إلى عام ٩٠م إلى خطاب من الوالى إلى الحكام الإقليميين بأن يرسلوا إليه ثلاثة أسماء وأنه سيختار أحدهم للوظيفة الإلزامية، ولم ترد الإشارة هنا إلى القرعة، ويبدو أن الوالى كان هو الذى يقوم بعملية الإختيار المطلوب، وأن هذا كان هو النظام الأصلى قبل أن يتسرب إليه الفساد عندما تناوله حق الإختيار عن طريق القرعة، أما فيما يتعلق ببداية نظام

القرعة فقد بدأت الأمارات الدالة عليه فى الفترة ما بين ١٣١م كما
114 وحتي عام ٢٢٩/٢٣٠م وذلك حسب ما تشير إليه BGU. 2282.
الإبستراتيجوس بنظام التكليف عن طريق القرعة فقد بدأت عام
هناك نصان يرجعان العلاقة إلى ما قبل ذلك وهما P. Ryl. 78 ويرجع
١٥٧م و W. Chr. 28, ويرجع تاريخها إلى عام ١٥٩(٣٠).

أما التحفظ الثاني فهو سؤال يجول بالخاطر عما إذا كان
يستخدم القرعة دائماً فى التعيين للخدمات الإلزامية أم لا؟ إذا
κληρος أو أحد مشتقاته يدل على سحب القرعة فإن بعض التعيين
بها الإبستراتيجوس كان يعبر عنها بالمصطلح الآتى οχειριζομαι
التعيين وفى بعض الأحيان αἱρεομαι (بمعنى الاختيار) وليس
واضح على مدى الفرق بين هذه وتلك أو تصنيف لهذه المصطلحا
الأفعال تظهر فى صدد التعيين للخدمات الإلزامية التى تتم بمعرف
الإبستراتيجوس ومن ثم فإن القول بأن الإبستراتيجوس كان يقوم ب
طريق القرعة فقط هو مقولة غير مقبولة وأن الإشارة إلى (κληρος
الوحيد على هذا الأمر(٣١).

وفيما يتعلق بالفعلين الخاصيين بالتعيين وهما με,καταστάω
يمكن استخدامهما فى البردى فى الفترة ما بين القرن الثانى حتى القرن الرابع
الأعمال الإلزامية التى يقوم بها الإبستراتيجوس ولا على الوظائف الإلزامية فقد
الفعل καθίστημε,καταστάω فى P.Fam. Tebt. 24 للدلالة على
يتقاضى راتباً، وفى أكثر من وثيقة يستخدم فعل κατάσταω للإش
الخفراء οἱ φολάκες وهو ما كان يقوم به الموظفون المحليون(٣٢) وفيما يتعلق
توماس Thomas(٣٣) يستند إلى P. Fay. 26 و PSI. 1248 حيث يُستخدم
يختار προχειριζόμαι ويكون استخدام هذا الفعل مرتبطاً بالإبست
حين أنه فى نص ثالث يستخدم الفعل χειριζόμαι ومن ثم يمكننا
أحد هذين الفعلين كان يستخدم مكان καθίστημι الذى يستخ
ومعنى هذا أن هذين الفعلين كانا يُستخدمان فى التعيينات ال

الإبستراتيجوس فى حين أن الفعل καθιστημι كان يستخدم فى التعيينات التى يقوم بها الإبستراتيجوس أو غيره من الموظفين المحليين.

ويفترض راينموث O. Reinmuth[٣٤] أنه خلال القرن الثالث كان اختيار الأفراد لتولى الأعباء الإلزامية عن طريق القرعة يتم بمعرفة الوالى وليس الإبستراتيجوس ومعنى هذا أن سحب القرعة كان إجراءاً يتم بمعرفة الوالى ويستند فى ذلك إلى P. Lond. 1220 التى يرجع تاريخها إلى عام ٢٠٦-٢١٠م حيث يرسل كاتب القرية أسماء المرشحين لتولى وظيفة محصلى الضرائب النقدية إلى الإستراتيجوس الذى يرسلها بدوره إلى الوالى Subatianus Aquilla ليختار منها ما يشاء، أما توماس[٣٥] فيفترض أن هذا كان إجراءً استثنائياً ولم يكن هو القاعدة المتبعة وهذا هو الرأى المقبول.

وتشير إحدى البرديات[٣٦] إلى أن عملية التعيين فى وظائف الخدمة الإلزامية كانت تتم فى نفس اليوم الذى يتسلم فيه الإبستراتيجوس الترشيحات من شيوخ وأعيان القرية أو ربما فى اليوم التالى. وبعد أن تنتهى عملية التعيين عن طريق القرعة يعطى الحاكم العام - الإبستراتيجوس - أوامره إلى الحاكم الإقليمى الإستراتيجوس - بأن يعلن قائمة المعينين فى مكان عام[٣٧]. وتشير الوثائق إلى أن إجراءات القرعة لم تكن تتم دائماً قبل بداية تاريخ الوظيفة وفى مثل هذه الظروف كان على المعينين أن يستمروا فى أعمالهم حتى تظهر نتيجة القرعة، ففى إحدى الحالات ظل محصلو الغرامات فى الوظيفة ستة أشهر أخرى بعد نهاية وظيفتهم وبداية الوظيفة الأخرى[٣٨].

وخلاصة القول أن نظام الأعباء الإلزامية على النحو المعروف فى مصر الرومانية -سواءً الوظائف العامة منها أو السخرة- بدأ فى عصر الإمبراطور تيبريوس ١٤-٣٧م أو بالأحرى فى النصف الثانى من القرن الأول، واكتملت صورته فى عصر تراجان، وكان الأصل فى نظام اختيار المكلفين بالأعباء أن ترسل قوائم المرشحين (متضمنة كل شئ عن مؤهلات المرشحين) عن طريق الموظفين المحليين بما فيهم الإبستراتيجوس إلى الوالى الذى يختار بدوره الأفراد لشغل هذه الوظائف الشاغرة، ومع بداية نظام القرعة ١٣١-٢٣٠م كان للإبستراتيجوس دور مهم فيه منذ

عام ١٦٥م وحتى عام ٢٣٠م، وإن كان البعض يقول بأن هذا الدور توقف مع بداية القرن الثالث وعادت الأمور إلى الوالى مرة أخرى.

ويمكن القول أيضاً بأن الإبستراتيجوس كان هو الموظف الحكومى المسئول - وإن كان ذلك بشكل غير دائم- عن تلك التعيينات التى تتم عن طريق القرعة منذ تطبيق هذا النظام وأخذ الإبستراتيجوس دوراً فيه وليس قبل أو بعد ١٦٥-٢٣٠م، وأن الوظائف التى كان يجرى تعيينها بواسطة الإبستراتيجوس بهذه الطريقة كانت قليلة ولكنها مهمة مثل محصلى الضرائب والغرامات، وكتاب القرى، ومراجعى الحسابات، ومن ناحية أخرى لم تكن القرعة هى الأسلوب الوحيد الذى يتبعه الإبستراتيجوس فى التعيينات ويمكن القول، بأن الإبستراتيجوس كان مفوضاً تفويضاً عاماً من الوالى فى تعيين الكثير من الوظائف العامة والخدمات الإلزامية التى لايسعفنا الدليل الوثائقى فى التحدث عنها أو تحديد هويتها.

جـ) وظائف خارج نطاق المحافظة **(Nome)**:

وإذا كان الإبستراتيجوس هو الذى يقوم بسحب القرعة فى التعيينات التى تتم بهذه الطريقة فإنه كان يقوم كذلك أيضاً بتعيين الأفراد للعمل فى الوظائف الإلزامية خارج نطاق الإقليم الذى يقيمون فيها، ويذكر نافتالى لويس Lewis[٣٩] أن من بين هذه الوظائف وظيفة نقل السجلات إلى الإسكندرية وكانت هذه الوظيفة تتطلب من القائم بها السفر خارج حدود المحافظة، وهناك وظائف أخرى كانت دائماً خارج نطاق الإقليم مثل ἐξαριθμησις θρεμμάτων (حصر للحيوانات الأليفة - أو الإنسان) ووظيفة فحص الأراضى (ἐπισκέψις γῆs) وفى مثل هذه الحالات كان التعين فيها يتم بواسطة الإبستراتيجوس وليس الإستراتيجوس.

وفيما يتعلق بعملية الفحص ἡ, ἐπισκέψις فإن الدليل على ذلك يظهر بشكل جلى فى إحدى برديات Rylands والتى يرجع تاريخها إلى عام ١٤٠/١٤١م وهى تقرير يكتبه الإستراتيجوس والكاتب الملكى فى محافظة منديس (Mendes) بالاشتراك مع اثنين من ملاك الأراضى فى (Busirite Nome) أبى صير عينهما الإبستراتيجوس للقيام بعملية الفحص ἐπισκέψθαι[٤٠]. وفيما يتعلق بعملية الفحص والمراجعة تشير بردية أخرى[٤١] إلى أن هذه اللجنة كانت مكونة من الحاكم الإقليميى والكاتب الملكى وشخص آخر ممن كانوا يعينون من قبل الحاكم العام أو

ربما الوالى وكانت مهمة هذه اللجنة هى القيام بعملية المراجعة والفحص فى قسمى ثيميستيس (Themistes) وبوليمون (Polemon) من الإقليم الأرسينويتى (الفيوم) وتحديد نسبة النقص فى الدخل العام عن الأعوام السابقة ومعرفة السبب فى ذلك. أما البردية نفسها فهى رد من كاتب القرية وكتّاب الحواضر على خطاب الإستراتيجوس بترشيح الأشخاص لهذه الوظيفة التى كان المرشحون لها يخدمون فى خارج المحافظة والتى يقوم الإبستراتيجوس بتعيين الأفراد لها. ويبدو أن الأفراد كانوا يخدمون فى هذه الوظائف خارج مقار إقامتهم كى تضمن الإدارة الدقة فى التحرى والتقصى عن الممتلكات وذلك بعيداً عن المعارف والأقارب حتى لا يحدث غش أو تدليس.

وهناك برديتان أخريان الأولى منهما نشرها فيلكن Wilcken فى W. Chr. 238 وأشار إلى أن كاتب هذه الرسالة إبستراتيجوس حيث ترد الإشارة إلى تعيين أشخاص للقيام بوظيفة εἰς τὴν ἐπισκεψιν[٤٢] ويرجع تاريخ البردية إلى عام ١١٣-١٢٠م وهو تاريخ مبكر نسبياً وذلك عن مسئولية الإبستراتيجوس ومشاركته فى التعيين للوظائف العامة والذى يرجع إلى عام ١٣٠ وإن كانت بردية أخرى تُرجع هذه المسئولية إلى عام ١١٧م[٤٣] وتشير وثيقة أخرى[٤٤] إلى رجلين من إقليم اكسيرينخوس كانا قد عُينا للبحث عن أشخاص مختفين فى هرموبوليس، وأن الإستراتيجوس هو الذى عينهما إلا أن الإبستراتيجوس ربما كان مشاركاً فى هذا التعيين وترجع هذه البردية إلى عام ٢٣٥م وهو تاريخ متأخر بعض الشئ عن الأمثلة التى شارك فيها الإبستراتيجوس ٢٣٠[٤٥].

أما فيما يتعلق بوظيفة نقل السجلات إلى الإسكندرية التى أشار نافتالى لويس إلى أن الإبستراتيجوس كان هو الذى يعين الأفراد المكلفين للقيام بها لأنها تتطلب أن يغادر الفرد محافظته متوجها إلى الإسكندرية فإن Thomas[٤٦] يقول بأنه ليس لدينا فى P. Flor. 358, P. Amh. 69 ما يُلزمنا بأن الإبستراتيجوس كان مشاركاً فى هذا التعيين. ويبدو أن سلطة الإبستراتيجوس التى كانت تشمل عدة محافظات (فى نطاق منطقة إدارية كانت تسمى أبستراتيجيه) كانت تؤهله لعملية التعيين فى حين أن الإستراتيجوس كانت سلطاته تقتصر على محافظة واحدة فقط.

د) وظائف أخرى:

لدينا مجموعة من الوثائق من أرشيف لكاتب قرية مشهور هو المدعو بيتاوس (Petaus) تتحدث كلها عن مجموعة من الوظائف الإلزامية التى كان الإبستراتيجوس يعين الأفراد فيها.

ففى إحدى هذه البرديات[٤٧] يكتب بيتاوس إلى أبوللونيوس الحاكم الإقليمى لقسم هيراكليديس من الأقليم الأرسينويتى بقوله "نرجوا إرسال أسماء الأشخاص الذين إنتهت مدة خدمتهم فى العام الخامس والعشرين من حكم ماركوس أوريلليوس كومودوس = ١٤ يناير ١٨٥م، على أن أقوم بنفسى بترشيح الأسماء التالية ممن لديهم الأموال الكافية لتولى وظيفة السيتولوجيا، ومن ثم يمكن أن نرسلها إلى الإبستراتيجوس الأعظم ليعين من يشاء منهم عن طريق القرعة"، وفى بردية أخرى جاء خطاب يرجع إلى ٢٦ مايو ١٨٥م[٤٨] يكتب بيتاوس كاتب قرية (Sypon) وقرى أخرى إلى أبوللونيوس حاكم قسم هيراكليديس من الأقليم الأرسينويتى يرشح فيه الأشخاص لتولى وظيفة إلزامية تتعلق بتحصيل الضرائب العينية ويطلب موافقة الإستراتيجوس عليها حتى يتم إرسالها إلى الإبستراتيجوس ليختار من بينها عن طريق القرعة، وفى بردية أخرى[٤٩] ترجع إلى عام ١٨٥م يرسل نفس كاتب تلك القرية أسماء ستة أفراد إلى الإستراتيجوس ويطلب موافقته عليهم حتى يرسل هذه الأسماء إلى الحاكم العام ليختار من بينهم عن طريق القرعة من يتولى وظيفة محصل الضرائب العينية وهو (πρακτώρ).

وفى رسالة أخرى[٥٠] يكتب بيتاوس إلى الحاكم الإقليمى فى قسم هيراكليديس أسماء ثلاثة عشر شخصاً تم ترشيحهم لتولى وظيفة جامعى الضرائب النقدية ويحدد القرى التى سيتولون فيها هذه المهمة ويرسلها بعد ذلك إلى الإبستراتيجوس ليختار من بينهم من يشاء عن طرق القرعة. وسيتضح دور الإبستراتيجوس فى تعيين الأفراد فى الوظائف الإلزامية الأخرى عند الحديث عن الالتماسات التى ترفع إليه للفصل فيها، وتشير البرديات السابقة إلى دور واضح للإبستراتيجوس فى تعيين الأفراد فى الخدمات الإلزامية عن طريق القرعة.

أما فيما يتعلق بالوظائف الخاصة بمجلس البولى والوظائف الخاصة بعواصم المحافظات فكان هذا المجلس Boule يختار المكلفين بالوظائف الإلزامية فى إحدى

جلساته وكان ذلك يتم عادة بعد تقديم الترشيحات وقبولها في جلسة سابقة، وفى الفترة ما بين الجلستين كان يحق للمرشحين أن يتقدموا بالطعن فى الترشيح وقد يحصلون على التغيير أو التعديل، وكان سكرتير المجلس يقوم بتبليغ هذه الأسماء إلى الإستراتيجوس الذى يبلغهم بهذه الوظائف فى نفس اليوم ويبدأ العمل فى الوظيفة(٥١).

وبمجرد أن تتم الإجراءات الخاصة بالاختيار من قبل مجلس البولى يقوم كبير موظفي المجلس بإخطار الموظف المسئول بأن يقوم بفرض الرهن على أملاك المعنيين ضماناً للوظائف التى كلفوا بها، وبمرور الوقت أخذت الإجراءات الخاصة بتعيين الأشخاص للوظائف الإلزامية الخاصة بمجلس البولى تعرف التبسيط فقد عُهد بها إلى كبير موظفى البولى ثم عُهد بعد ذلك إلى السلطة لتقوم بهذه التعيينات باسمه(٥٢). وفى الواقع فليس لدينا أى دليل على أن الإبستراتيجوس كان مسئولاً بشكل عام عن الشئون الخاصة بحواضر المدن (metropolis) اللهم إلا فيما يتعلق بالتعيين فى الأعباء الإلزامية أو فى الالتماسات التى تقدم إليه للإعفاء من تلك الوظائف(٥٣). ونذكر فى هذا الصدد أن سكان عواصم المحافظات كانوا يتمتعون ببعض المزايا التى نذكر منها ما يلى: بوصفهم أعضاء فى طبقة سكان العواصم، وأنهم يسجلون ضمن الشبيبه ephebate، وأنهم أعضاء فى مجلس الجروسيا gerousia. وكان الانتماء إلى هذه الفئات يتيح للفرد الفرصة فى أن يصبح عضواً فى طبقة الجمنازيوم والوظائف الإلزامية الأخرى مثل الجمنازيارخوس، والكوزميتيس(٥٤) kosmeteia والأجورانوموس (المحتسب) وغيرها(٥٥).

وفيما يتعلق بعملية الفحص (epicrisis) فتشير P. Mich. Inv. 2895(٥٦) = SBIV, 7427 إلى إجراءات الفحص لأحد المرشحين للإنضمام إلى الشبيبة وذلك فى عام ١٦٨/١٦٩ وذلك عن طريق لوكيوس أفيلليانوس Lucceius Ofellianus إبستراتيجوس المحافظات السبع والفيوم وهى تتعلق بقبول Gaius Julius Longinus بن جايوس يوليوس نيجر (Gaius Julius Niger) فى سلك الشبيبة Ephebi وكانت استمارة انضمام الطفل إلى الشبيبة تضم اسم المرشح واسم القبيلة والحى الذى ينتسب إليه.

وتشير P.Oxy. 1202 إلى أن الشبيبة أو الصبية الصغار الذين أصبحوا أعضاءً فى طبقة الجمنازيوم عن طريق الفحص (epikrisis) ينضمون إلى الشبيبة عن طريق عملية تسمى التحرى (eiskrisis)، وكانت هذه العملية تتم تحت الإشراف العام للوالى(٥٧) وتشير P.Wash. Uni. Inv. 134(٥٨) التى ترجع إلى بدايات القرن الثالث إلى أن عملية الفحص ,التحرى الخاصة بترشيح الأفراد لنيل المواطنة الرومانية كانت تتم تحت إشراف الوالى ووكلائه، وتشير البردية فى أكثر من سطر منها إلى الإبستراتيجوس (Lucceius Ofellianus) ١٦٦-١٦٨/١٦٩، وإشارة أخرى إلى الإبستراتيجوس (Trunnius) ومن المفترض أنه كان فى عصر الوالى (Flavius Piso) ولكن لم تذكر البردية دوراً معيناً للإبستراتيجوس وإن كانت بردية أخرى(٥٩) تشير إلى أن دور الإبستراتيجوس كان يتلخص فى التصديق على الأوراق الخاصة بالشخص المرشّح وأن يتأكد من صحتها، وأن يتحقق من صحة الإجراءات وأوراق الإعتماد، ومن ثم يصدر أوامره إلى الموظفين التابعين له لقبول هذه الأوراق وإدراج الأسماء ضمن قائمة الشبيبة(٦٠).

وفيما يتعلق بأعمال الفحص والتحرى الخاصة بالشبيبة فلدينا التماس(٦١) كان مقدماً إلى القائم بأعمال الإبستراتيجوس المدعو (Aurelius Severus) من والد أحد الشباب المقيمين فى اكسيرينخوس، أما موضوع الالتماس فيتعلق بأن كاتب الحى عن جهل منه لم يدرج اسم ابن صاحب الالتماس فى قائمة الشبيبة لهذا العام حسب المنحة التى قدمها كل من الإمبراطور سبتيموس سيفيروس والإمبراطور كراكلا على التوالى ويقول صاحب الالتماس إن إبنه عضو بالفعل فى الجمنازيوم حيث أنه فى الرابعة عشرة من العمر وقد تقدم إلى هذه العضوية من خلال الفحص والتحرى (ἐπικρίσις) ولكن يبدوا أن عملية أخرى كانت تتم بمعرفة الوالى هى ἐσκρίσις وعلى هذا الأساس لم يدرج كاتب الحى اسم هذا الشاب فى القائمة، ويطلب الوالد من الإبستراتيجوس أن يتم تدارك هذا الخطأ.

وإذا كان ناشر البردية يقول بأن.توجيه الالتماس إلى الإبستراتيجوس لا يعنى أن هذا الموظف كان هو المسئول عن إجراء الفحص والتحرى، ولكن نقشاً نُشر بعد ذلك(٦٢) جاء متضمناً قائمة بأسماء الشبيبة يقول فيه ناشره إن توقيع الإبستراتيجوس عل هذه القائمة ومصادقته عليها يعنى بما لا يدع مجالاً للشك أن الإبستراتيجوس

كان مسئولاً عن عمل (επικρισις) التحريات النهائية للشبيبة فـى حواضـر المـدن (Metropolies) أما الكلمة التى تشير إلى مصادقة الإبستراتيجوس على هذه القوائم فهى (παρεδεχθη) (مقبول أو موافق).

وفيما يتعلق بالوظائف الأخرى المتعلقة بحواضر المدن فإن الوالى Magnius Felix يكتـب إلى الحكـام الإقليميـين فـى المحافظـات السـبع "لقـد عـهدت إلى الإبستراتيجوس الأعظم بالنظر فى القضايا المتعلقة بوظيفتى الجمنازيـارخوس وهـو رئيس الجمنازيوم- والأجورانوموس -المشرف على السـوق"- (٦٣). وهـذا يعنـى أن الـوالى أعطـى تفويضـاً إلى الإبسـتراتيجوس للنظـر فـى القضايـا المتعلقـة بـهاتين الوظيفتين، ومن ثم تعيين الأفراد لشغلها

وفى التماس(٦٤) من أوريليـوس ساريبيون Aurelius Sarapion جمنازيـاخوس سابق وعضو مجلس البولى فى مدينة أنتينوبوليس والمرشح لوظيفـة الجمنازيـاخوس فى اكسيرينخوس إلى الوالى Iuvenius Genealis يطلب فى هذا الالتمـاس أن يقـدم الإبستراتيجوس Aelius Faustus تفسيراً لسبب رفضه الطعن الذى تقدم به إليه ضد ترشـيحه لوظيفـة الجمنازيـارخوس فـى اكسـيرينخوس حيـث أنـه مـن سـكان أنتينوبوليس وعضو مجلس البولى بها، ويطلب صاحب هذا الالتمـاس هـذا التفسـير بناءاً على قاعدة قانونية تجيز له ذلك.

وهناك عدة ملاحظات على هذه البردية نسوقها كما يلى:-

أولاً: توضح هذه البردية مسـئولية الإبسـتراتيجوس عـن تعيـين الأفـراد فـى وظيفـة الجمنازيارخوس وإلاّ فلم تقدم بالالتماس إليه عندما رُشح لهذه الوظيفة، ومـن ناحية أخرى تؤكد هـذه البرديـة مسـئولية الإبسـتراتيجوس فـى التحقيـق فـى الشكاوى المرفوعة ضد التكليف بالأعباء خارج محل إقامة الفرد.

ثانياً: لكن المشكلة الرئيسية فى هذه البردية أنها ترجع إلى عـام ٢٦٧م وهـو تـاريخ متأخر إلى حد ما عن الوثائق التى تحدد مسئولية الإبستراتيجوس عن الأعبـاء الإلزامية، حيث يرى البعض أن دور الإبستراتيجوس قد تقلص تماماً فى القـرن الثالث وأن الوالى كان هو المسئول عن هـذه التعيينـات، وربمـا كـان ذلـك هـو السبب الذى حدا بالملتمس أن يتقدم بها إلى الوالى باعتباره المسئول الأول عـن

هذه الأعباء والرئيس المباشر للإبستراتيجوس الذى رفض أن يقدم تفسيراً لرفضه طلب الملتمس.

ثالثاً: لعل من الجائز أن يكون رفض الابستراتيجوس تقديم هذا التفسير أن هذا الأمر خارج نطاق اختصاصه وإنما هو من اختصاص الوالى، وأن الحكم فى مصر آنذاك كان يميل إلى البطش والمركزية فى اتخاذ القرارات ومن ثم وجد صاحب الالتماس أنه لا جدوى من إعادة تقديمه إلى الإبستراتيجوس وتقدم به إلى الوالى مباشرة.

رابعاً: تقدم لنا هذه البردية قاعدة قانونية جديدة وهى أنه يحق للفرد أن يطلب الاطلاع على حيثيات الحكم الذى صدر ضده، ونتعرف على أى أساس صدر، ومن ناحية أخرى توضح لنا أنه من حق الشخص أن يستأنف ضد الأحكام التى ليست فى صالحه.

هـ) الالتماسات المقدمة إلى الإبستراتيجوس للإعفاء من الأعباء الإلزامية(١٦٥):

كانت تلك الخدمات الإلزامية تمثل شيئاً بغيضاً ضاق به الناس ذرعاً وحاولوا بقدر المستطاع تجنبها وكان من الممكن أن تُغرى هدية ما تقدم إلى الموظف القائم على التعيين حتى يغض الطرف عن تسجيل الأفراد فى تلك الوظائف، كما كان من الممكن إغفال اسم معين بدافع الصداقة والمعرفة، وحاولت الحكومة تجنب هذا الأمر بأن أمرت أن يتم اختيار "كتاب القرى" - وهم أنفسهم كانوا يكلفون بخدمات إلزامية - من خارج القرى التى كان عليهم أن يخدموا فيها. وحصل البعض على الإعفاء عن طريق التهديد والقوة الغشومة(١٦٦).

وقد تعددت الأسباب والذرائع الواردة فى الالتماسات التى يطلب فيها أصحابها الإعفاء من الأعباء الإلزامية، فمنهم من يطلب إعفاءه لأنه أُدرج تحت اسم خاطئ، ومنها من يطلب إعفاءه لأنه كلف بعمل خارج مكان إقامته وهو (Idia) وثالث يطلب الإعفاء لأنه واقع بالفعل تحت عبء إلزامى آخر، ورابع يطلب الإعفاء بسبب مرضه وضعف بصره وقلة حيلته، وأخرى تطلب الإعفاء لأنها سيدة، وآخر يطلب الإعفاء لأنه من الطبقات المعفاة من هذه الأعباء وهم بعض الكهنة وبعض الأطباء وأولئك الذين حازوا قصب السبق والمعلمين ويطلب شخص آخر إعفاءه

لفقره وعوزه وعدم مقدرته المالية (ἄπορος) ويطلب آخر الإعفاء لأنه بلغ من الكبر عتياً، ويطلب آخرون إعفاء أحدهم لأنهم من بيت واحد[١٦٧].

وإذا رجعنا إلى الالتماسات المرفوعة إلى الوالى والتى يطلب فيها أصحابها الإعفاء من الخدمة الإلزامية نرى أن هذه الالتماسات تكاد تكون مطابقة للالتماسات التى ينظر فيها الإبستراتيجوس، ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى أن بعض القضايا لم يكن الإبستراتيجوس مؤهلاً لإصدار حكم فيها، وأن بعض القضايا كانت فى حاجة إلى أن تقنن أولاً من قبل الوالى ثم يقدم الملتمس بعد ذلك إلى الإبستراتيجوس وكذلك فإن الإبستراتيجوس لم يكن له دور معروف فيما يتعلق بالأعباء الإلزامية فى السنوات الأولى من حكم الرومان، ومن ثم فليس من الغريب أن كانت ترسل تلك الالتماسات فى عصر تراجان وما قبله إلى الوالى مباشرة وليس إلى الإبستراتيجوس[١٦٨].

وتتواتر فى أوراق البردى الطلبات من أجل الإعفاء من الخدمة الإلزامية بسبب أنها كانت مفروضة على شخص ما تحت اسم خاطئ ونجد مثل هذا الأمر فى التماس يرجع إلى القرن الميلادى الأول[١٦٩] حيث يقدم التماس إلى الإبستراتيجوس المدعو (Quintus Sanquinius) من شخص يدعى (يودايمون) عبد لـ A. spendon الذى يعمل فى وظيفة محصل (Πρακτώρ) يقول فيه إنه من بين الأشخاص الذين رُشحوا لوظيفة أمين شونة الغلال (σιτολόγος) فى محافظة اكسيرينخوس وأن اسماً وضع خطأً بدلاً من Bells بن Dionysius وهو المستوفى للشروط المادية لشغل هذه الوظيفة حيث وضع بدلاً منه شخص آخر بنفس الاسم هو Bells بن Patermuthis وهو رجل فقير وغير قادر مادياً، وحيث إنهما من نفس القرية المساه (Tacona) من محافظة اكسيرينخوس، أما الخطأ فحدث فى اسم العائلة كما هو موضح بعاليه.

ولم تشر تلك البردية إلى رد الإبستراتيجوس على هذا الالتماس، ومن المسلم به أنه لابد أن يجرى تصحيح الاسم وما ترتب عليه من فرض العبء الإلزامى، إلا أن الأمر لم يكن بمثل هذه البساطة ونادراً ما كان يحدث، وعلى أحسن الفروض كان يجرى تصحيح الاسم ولا يرفع العبء[١٧٠].

وننتقل الآن إلى نوع آخر من أنواع تلك الالتماسات المقدمة إلى الإبستراتيجوس من أجل الإعفاء من العبء الإلزامى والتى كان أصحابها يستندون

هذه المرة إلى قرارات الولاة ومن قبلهم الأباطرة بأنه لا يجوز أن يُكلف الفرد فى عمل إلزامى خارج محل إقامته أو مسقط رأسه[١٧١] وتشير إحدى البرديات إلى قرار الإمبراطور (سبتميوس سيفيروس) الذى يُحرم قهر الفلاحين وأخذهم بالقوة من أجل القيام بأعباء فى المدن والحواضر[١٧٢]. واستناداً إلى هذه القرارات تقدم الناس بشكاواهم إلى الإبستراتيجوس يطلبون فيها الإعفاء من الأعباء الإلزامية، فتشير إحدى البرديات[١٧٣] إلى أن أحد الأفراد تقدم بالتماسه إلى الإبستراتيجوس مطالباً فيها الإعفاء من العبء المكلف به لأنه ليس من سكان البلد التى كلف بالعمل فيها بالتكليف الإلزامى. وفى بردية أخرى[١٧٤] يطلب أحد الأفراد أن يعُفى من الأعباء الإلزامية فى عاصمة المحافظة، وأن يُكلف بها فقط فى قريته، وفى الجزء الأخير من البردية يتهم فيه ديونيسيوس - أحد الذين سجلوا خطأ - يتهم الكومارخيس Komarches بإعتباره الموظف المسئول ويطلب محاكمته أمام الإبستراتيجوس، وأنه عليه أن يرد عليه أمام الإبستراتيجوس فيما يتعلق بالأعباء.

وسواء أكان هذا العمل بقصد أو غير قصد أو كان فيه نوع من التدليس من جانب ذلك الكومارخيس (العمدة) فإنه كان يهدف إلى زيادة عدد المؤهلين للقيام بالأعمال الإلزامية فى عاصمة المحافظة،وهذا ما حرمه الإمبراطور "سبتيموس سيفيروس" فى قرار له ورد فى SB. 7697 ويرجع تاريخ تلك البردية إلى عام ٢٥٠م. وعلى عكس ما تقدم تشير بردية أخرى[١٧٥] ترجع إلى عام ١٠١-١٠٢م أن سكان الحضر تقدموا باحتجاج على ترشيحهم عن طريق القهر لتحمل أعباءً إلزامية فى القرى (لعلها كانت تتعلق بوظائف داخل هذه القرية) وفى بردية ثالثة[١٧٦] تقدم صاحب الالتماس إلى الإبستراتيجوس مطالباً بأن يُعفى من التكليف بالوظيفة فى قرية مجاورة يقول إنها ليست مسقط رأسه وسنتحدث عن هذه البردية فى موضع آخر.

وكانت معظم تلك الالتماسات التى ترد إلى الإبستراتيجوس ويطلب فيها أصحابها الإعفاء من العبء الإلزامى بسبب عدم تكليفهم بهذا العبء فى مقر إقامتهم (Idia) كانت ترد إليه من سكان أنتينوبوليس، ففى إحدى هذه البرديات[١٧٧] يطلب الشاكى إعفاءه من قبول تلك الوصاية التي كلف بها خارج مدينة أنتينوبوليس، وقد وردت إشارة فى قرار الوالى تيبريوس يوليوس الإسكندر عام ٦٨م

إلى أنه لا يجوز تكليف السكندريين المقيمين خارج المدينة بالأعباء فى ريف البلاد ἡ χώρα[١٧٨].

وننتقل الآن إلى موضوع آخر متعلق بالأعباء والمطالبة بالإعفاء منها عن طريق الإبستراتيجوس أما سبب طلب الإعفاء فى هذه الحالة فيرجع إلى التكليف بعملين إلزاميين فى نفس الوقت فتشير إحدى الوثائق البردية[١٧٩] إلى كثير من المبررات التى يطلب على أساسها الإعفاء من العمل الإلزامى منها أنه لا يجوز ترشيح شخص ما لوظيفتين فى نفس الوقت ذلك بالإضافة إلى الفقر ἀπορία ومنها أنه ليس من سكان القرية التى كلف فيها بهذا العبء الإلزامى.

أما بردية BGUXI, 2064[١٨٠] فهى التماس إلى الإبستراتيجوس (Aquilius Capitolinus) الذى كان يشغل منصبه من نوفمبر ١٦٩ إلى أواخر عام ١٧٣م وهو تاريخ هذا الالتماس[١٨١] الذى يقول صاحبه ما يلى "بينما كنت أخدم فى وظيفة إلزامية تتعلق بإدارة أملاك الإمبراطور حتى طوبة من العام الماضى، عُينت فى وظيفة إلزامية أخرى، فبدلاً من أن أُعفى من وظيفة إدارة ممتلكات الإمبراطور عُينت محصلاً للضرائب فى قريتى، وحيث إننى لا أستطيع الحصول على الإنصاف فإنى أتوسل إليك أن تعطى تعليماتك إلى الحاكم الإقليمى (الإستراتيجوس) بأن يختار شخصاً آخر غيرى لتولى وظيفة إدارة أملاك الإمبراطور حتى أستطيع أن أعطى اهتماما أكبر لتحصيل الضرائب".

ولما كان الملتمس يخدم فى وظيفة الإشراف والمراقبة epiteresis وهى تستمر لمدة ثلاث سنوات فإذا به قد رُشح لوظيفة إلزامية أخرى وهى تحصيل الغرامات praktoria ، ومن الملاحظ أن ذلك الملتمس كان يطلب إعفاءه من إحدى الوظيفتين دون أن يصر على حقه فى فترة سماح أو شغور لمدة ثلاث سنوات[١٨٢]ἀναπουσις بين تولى وظيفة إلزامية وأخرى، ومن الملاحظ أيضاً أن الملتمس أقتصر على أن يطلب من الإبستراتيجوس أن يكتب إلى الإستراتيجوس بأن يعفيه من إحدى الوظيفتين، ولم تشر البردية إلى رد الإبستراتيجوس، ويقول الشاكى أنه مازال ينتظر زيارة الإبستراتيجوس لمنطقته حيث إنه متخوف من عدم الحصول على الإعفاء من قبل موظفى الإدارة المحلية.

وفى التماس إلى الوالى (Subatianus Aquila) وهو يرجع إلى عام ٢٠٧م [١٨٣] يقول صاحبه إن كاتب القسم قد رشحه إلى وظيفة إلزامية هى (يقدم الحمير اللازمة لتكون فى خدمة السلطة المحلية) فى حي المعسكر من مدينة اكسيرينخوس فى حين أنه لا يملك المقدرة المالية على هذا الأمر من ناحية، وأنه ليس من سكان هذه المنطقة من ناحية أخرى، إلى جانب أنه مرشح لوظيفة إلزامية أخرى فى الحى الذى يقيم فيه وأنه ينتظر سحب القرعة التى سيجريها الإبستراتيجوس (Geminius Modestus)، وكان رد الوالى عليه بأن يتقدم بالتماس إلى الإبستراتيجوس. وفى وثيقة بردية أخرى[١٨٤] ترجع إلى عام ١٩٤م تضم محضرا لجلسة استماع (محكمة إبتدائية) كان قد عقدها الإبستراتيجوس وفيها تقدم إليه شخص يعمل فى تكليف يتعلق بتحصيل المتأخرات (praktor) ثم رشح فى الوقت نفسه للقيام بتكليف مماثل فى قرية أخرى، وقد دفع ببطلان هذا التكليف مستندا فى دعواه هذه إلى أن القرارات التى أصدرها الولاة والأباطرة كانت كلها تحرم مثل هذا الإجراء. ومما تجدر ملاحظته فى شأن هذه البردية أن صاحب الالتماس لم يستند فى دعواه إلى أنه مكلف بعملين فى نفس الوقت وبالتالى يدفع ببطلان أحدهما، ويعلق زكى على[١٨٥] على هذا الأمر قائلا: إن تاريخ نظر هذه الالتماس وهو الثانى من شهر مسرى هو آخر شهور السنة المصرية ووقوع التكليفين فى شهر واحد هو أمر شكلى ولا محل للتذرع به، بمعنى أن التكليف الذى يشغله صاحب الدعوى ينتهى فى شهر مسرى ثم يبدأ تكليفه بالعمل الإلزامى الجديد مع بداية العام[١٨٦].

بيد أن هذا التفسير لا ينطبق على القضية الأولى[١٨٧] التى يطلب فيها صاحب الدعوى الإعفاء من الوظيفة التى شغلها بالفعل وهى epiteresis وتعنى الإشراف والمراقبة بعد أن خدم فيها مدة تتراوح بين ٥-١٧ شهر، وتقدم بالتماس فى شهر طوبة[١٨٨] من العام التالى حيث إنه رشح لوظيفة إلزامية أخرى هى تحصيل الغرامات والمتأخرات praktoria. ويجب أن نوضح أن شغل الأشخاص للوظائف بشكل منتظم كان غير معروف فى الوظائف الإلزامية، بمعنى أنه كان يعاد ترشيح أحد الأشخاص الثلاثة مرة أخرى لشغل الوظيفة فى العام أو العامين المتبقين[١٨٩]. والملاحظ أن هذه البردية اشتملت على عدة أمور:

أولاً: أن صاحب الالتماس كان يطلب فقط الإعفاء من إحدى الوظيفتين اللتين عُين فيهما فى نفس الوقت دون أن يصر أو أن يذكر أحقيته فى فترة الإعفاء لثلاث سنوات (ἀναπούσις) بين تولى وظيفة وأخرى، ولعل ذلك يرجع إلى أن وظيفة Epiteresis (المشرف أو الناظر) كانت مدتها ثلاث سنوات وهو لم يمض منها سوى سبعة عشر شهراً فقط، أو لعل فترة السماح هذه (٣ سنوات) كانت حبراً على ورق ولم تكن مطبقة، أو ربما كان ترشيح ثلاثة أفراد للوظيفة كيما يختار الإبستراتيجوس أحدهم ليشغل الوظيفة فى عامها الأول ثم الثانى ليشغل الوظيفة فى عامها الثانى وهكذا، فإذا ما انتهى الشخص الأول من أداء الوظيفة فى العام الذى كلف به يُصبح فى نظر الإدارة شخصاً غير مكلف فى هذا الوقت فى حين أنه مسجل لدى الإدارة على ذمة التكليف الأول وهذا ما يصر عليه صاحبنا بأنه مُكلف بعبء إلزامى فى حين ترى الإدارة أنه شخص بلا تكليف، ولهذا تكاد تكون كل الالتماسات التى قدمت للإعفاء قد حفظت ولم نسمع أن الإبستراتيجوس رد على أحدها اللهم إلاّ فى قضايا من نوع آخر سنعرض لها فى حينه.

ثانياً: من الملاحظ أن صاحب الالتماس طلب إعفاءه من الوظيفة المكلف بها فعلاً وهى epiteresis ولم يطلب فى التماسه أن يُعفى من العبء الذى طرأ حديثاً وهو وظيفة praktoria ويبدو أن هذا الأمر يرجع إلى أن صاحب الالتماس كان على علم مسبق بأن طلب إعفائه من وظيفة praktoria كان مرفوضا لأن المسئولية عن الدخل وخاصة المتأخرات منه كانت مسئولية تضامنية بين كافة الموظفين، وعلى ذلك طلب صاحب الدعوى إعفاءه من الوظيفة الأولى على الرغم من أنها قد تكون أقل مخاطرة أو أقل عرضة للخسارة من وظيفة جمع الضرائب. أو ربما يكون قد كلف بالوظيفة الجديدة دون أن يخلفه أحد فى الوظيفة القديمة وربما استمر فيها بضعة شهور.

أما فيما يتعلق بالنساء فقد كان إعفاؤهن من الأعباء أمر ملزماً إلاّ أن الأمر لم يكن يخلو من الخطأ أو سوء النية فتكلف إحداهن بعمل إلزامى ففى إحدى هذه الشكاوى[١٩٠] والتى يرجع تاريخها إلى نهاية القرن الثانى تقول السيدة (Eyomous) بنت (Zoilus) فى التماسها إلى الإبستراتيجوس [...] Vettius Tu "منذ وقت طويل

تم اختيار والدى للإشراف على أملاك الدولة، وبعد أن انقضت مدة الوظيفة توفى ولم يترك أى شئ على الإطلاق، ومع ذلك فمازلت أطالب خطأ بأن أدفع للحكومة ما على هذه الممتلكات، وحيث إنك أصدرت توجيهاتك بألاّ تقوم النساء بالعمل فى هذه الأعباء، وأنا سيدة مسنة ولا ملجأ لى إلا أنت فإننى أتوسل إليك أن تصدر تعليماتك بأن يُنقل هذا العبء إلى شخص آخر حيث إنه مازال مسجلاً على أبى".
وفى دعوى أخرى(١٩١) يقول المحامى الموكّل عن سيدة أن والد موكلته كان مكلفاً بزراعة قطعة من الأراضى فى قرية أبى صير(Busiris) من محافظة هيراكليوبوليس وبعد وفاته فرض كاتب القرية علهيا زراعة الأراضى التى تركها والدها ويدفع المحامى ببطلان هذا الأمر لأنه مخالف للقرارات التى يؤكدها، الوالى والإبستراتيجوس من وقت لآخر بعدم إجبار النساء على زراعة الأراضى وأن هذا عمل خاص يكلف به الرجال وحدهم .

وفيما يتعلق بهذا الأمر فقد بنى المحامى دفاعه أمام الديويكتيس الذى قدم إليه التماس على قرار الوالى تيبريوس يوليوس الإسكندر - فى العام الثانى من حكم الإمبراطور جالبا Gallba = ٦٨م الذى يحرم إلزام النساء بزراعة الأراضى(١٩٢) وقرار الوالى الخير المسمى فاليريوس بودايمون(١٩٣) الخاص بنفس الموضوع فى العام الخامس من حكم أنطونينوس (Antoninus) وقرار الإبستراتيجوس Minicus Corellianus(١٩٤) فى العام العاشر من حكم Antoninus Caesar، واستنادا إلى ما تقدم يطلب المحامى إعفاء موكلته وتكليف شخص آخر.

وتعتبر هذه الدعوى من الحالات النادرة التى يتقدم الملتمس بها إلى الديويكتيس بشأن الإعفاء من خدمة الزامية وعلى الرغم من ذلك فإن إصدار الحكم سيكون إستناداً إلى أحكام سابقة أصدرها الوالى أو الإبستراتيجوس بل إن ناشر البردية يفترض أن (Parmenion) المحامى هو إبستراتيجوس أو ديويكتيس أو إيديولوجوس. وفى تعليقه على هذه البردية يقول D. Thomas(١٩٥) بأن هذا ليس غريبا حيث إن الديويكتيس هو المسيطر على كل أراضى الدولة، ولكى تضمن هذه السيدة حقها استشهدت بقرارات الولاء والإبستراتيجوى وليس بقرارات وزراء المالية، وهذا يدل على المطابقة الدقيقة بين مسئولية الإبستراتيجوس والديويكتيس.

وتعكس هاتان البرديتان مدى التداخل فى الاختصاصات بين موظفى الدولة حيث نرى قضيتين لهما نفس الموضوع تُعرض إحداهما أمام الإبستراتيجوس وتُعرض الأخرى أمام الديويكتيس، ويدل هذا كذلك على المسئولية التضامنية لهؤلاء الموظفين عن الدخل ويسوقنا هذا أيضاً لأن نفترض أن قضايا من أنواع شتى كانت تُعرض أمام موظفين غير الإبستراتيجوس كان من الممكن أن تُعرض أمامه بيد أن قصور الأدلة البردية كان حائلاً بيننا وبين التعرف على هذه القضايا، وأنه سواء أكان الإبستراتيجوس أو الديويكتيس هو المكلف بالنظر فى مثل هذه القضايا، فإن ذلك لابد أن يكون مقنناً من البداية عن طريق أحكام يصدرها الوالى أو ربما من الإمبراطور ثم يكون على هؤلاء الموظفين تنفيذ هذه اللوائح والقوانين كل فى مجال اختصاصه.

كان العوز والفقر وضيق ذات اليد من الأسباب المهمة والمبررات التى يسعى أصحابها لطلب الإعفاء من الأعباء الإلزامية، وعلى غرار الحالة السابقة التى تطلب صاحبتها الإعفاء من العبء لكونها سيدة سواء من إبستراتيجوس أومن ديويكتيس ففى هذه الحالة فإن ذوى الفقر والعوزكانوا يطلبون الإعفاء من الوالى والإبستراتيجوس أو الديويكتيس وغيرهم من الموظفين سواء بسواء.

وفى البداية يجدر بنا أن نشير إلى أن الذين تتوفر لديهم المقدرة المالية المعينة التى تساوى القدر المطلوب ويكنى لهم بالمصطلح الآتى: οἱ,εὔποροι أى من ذوى اليسار، أما أولئك الذى أصابهم العوز والفقر فيشار إليهم بالمصطلح οἱ,ἄποροι أما النصاب فهوὁ πόρος ومعناها الإيراد والدخل وهو يمثل نصابا معينا.

وفى التماس إلى الإبستراتيجوس (لم يرد اسمه) من رجل يطلب فيه الإعفاء من العبء الإلزامى الذى كلف به لأنه بلغ من الكبر عتيا(٧٢ عاماً) وليس من المستبعد أن يكون هذا الالتماس قد رُفع إلى الوالى فى أول الأمر ثم حوله الأخير إلى الإبستراتيجوس[١٩٦]. ويبدو أن الوالى هو الذى يضع القاعدة القانونية أولاً كى يتسنى للموظفين من بعده أن يطبقوها ففى إحدى البرديات التى يرجع تاريخها إلى عام ١٤٣[١٩٧] تقدم أحد المعوزين بالتماس إلى الوالى "فاليريوس يودايمون" ضد المدعو Callinicus - كاتب قرية - وبعد اتخاذ الإجراءات الأخرى قال الوالى إلى كاتب تلك القرية ما يلى "ما الذى كان يدور بخلدك عندما رشحت رجلاً فقيراً لشغل

تم اختيار والدى للإشراف على أملاك الدولة، وبعد أن انقضت مدة الوظيفة توفى ولم يترك أى شئ على الإطلاق، ومع ذلك فمازلت أطالب خطأ بأن أدفع للحكومة ما على هذه الممتلكات، وحيث إنك أصدرت توجيهاتك بألاّ تقوم النساء بالعمل فى هذه الأعباء، وأنا سيدة مسنة ولا ملجأ لى إلاّ أنت فإنى أتوسل إليك أن تصدر تعليماتك بأن يُنقل هذا العبء إلى شخص آخر حيث إنه مازال مسجلاً على أبى".
وفى دعوى أخرى[١٩١] يقول المحامى الموكّل عن سيدة أن والد موكلته كان مكلفاً بزراعة قطعة من الأراضى فى قرية أبى صير(Busiris) من محافظة هيراكليوبوليس وبعد وفاته فرض كاتب القرية عليها زراعة الأراضى التى تركها والدها ويدفع المحامى ببطلان هذا الأمر لأنه مخالف للقرارات التى يؤكدها، الوالى والإبستراتيجوس من وقت لآخر بعدم إجبار النساء على زراعة الأراضى وأن هذا عمل خاص يكلف به الرجال وحدهم .

وفيما يتعلق بهذا الأمر فقد بنى المحامى دفاعه أمام الديويكتيس الذى قدم إليه التماس على قرار الوالى تيبريوس يوليوس الإسكندر - فى العام الثانى من حكم الإمبراطور جالبا Gallba = ٦٨م الذى يحرم إلزام النساء بزراعة الأراضى[١٩٢] وقرار الوالى الخير المسمى فاليريوس بودايمون[١٩٣] الخاص بنفس الموضوع فى العام الخامس من حكم أنطونينوس (Antoninus) وقرار الإبستراتيجوس Minicus Corellianus[١٩٤] فى العام العاشر من حكم Antoninus Caesar، واستنادا إلى ما تقدم يطلب المحامى إعفاء موكلته وتكليف شخص آخر.

وتعتبر هذه الدعوى من الحالات النادرة التى يتقدم الملتمس بها إلى الديويكتيس بشأن الإعفاء من خدمة إلزامية وعلى الرغم من ذلك فإن إصدار الحكم سيكون إستناداً إلى أحكام سابقة أصدرها الوالى أو الإبستراتيجوس بل إن ناشر البردية يفترض أن (Parmenion) المحامى هو إبستراتيجوس أو ديويكتيس أو إيديولوجوس. وفى تعليقه على هذه البردية يقول D. Thomas[١٩٥] بأن هذا ليس غريباً حيث إن الديويكتيس هو المسيطر على كل أراضى الدولة، ولكى تضمن هذه السيدة حقها استشهدت بقرارات الولاء والإبستراتيجوى وليس بقرارات وزراء المالية، وهذا يدل على المطابقة الدقيقة بين مسئولية الإبستراتيجوس والديويكتيس.

وتعكس هاتان البرديتان مدى التداخل فى الاختصاصات بين موظفى الدولة حيث نرى قضيتين لهمـا نفس الموضوع تُعرض إحداهما أمام الإبستراتيجوس وتُعرض الأخرى أمام الديويكتيس، ويدل هذا كذلك على المسئولية التضامنية لهؤلاء الموظفين عن الدخل ويسوقنا هذا أيضاً لأن نفترض أن قضايا من أنواع شتى كانت تُعرض أمام موظفين غير الإبستراتيجوس كان من الممكن أن تُعرض أمامه بيد أن قصور الأدلة البردية كان حائلاً بيننا وبين التعرف على هذه القضايا، وأنه سواء أكان الإبستراتيجوس أو الديويكتيس هو المكلف بالنظر فى مثل هذه القضايا، فإن ذلك لابد أن يكون مقنناً من البداية عن طريق أحكام يصدرها الوالى أو ربما من الإمبراطور ثم يكون على هؤلاء الموظفين تنفيذ هذه اللوائح والقوانين كل فى مجال اختصاصه.

كان العوز والفقر وضيق ذات اليد من الأسباب المهمة والمبررات التى يسعى أصحابها لطلب الإعفاء من الأعباء الإلزامية، وعلى غرار الحالة السابقة التى تطلب صاحبتها الإعفاء من العبء لكونها سيدة سواء من إبستراتيجوس أومن ديويكتيس ففى هذه الحالة فإن ذوى الفقر والعوزكانوا يطلبون الإعفاء من الوالى والإبستراتيجوس أو الديويكتيس وغيرهم من الموظفين سواء بسواء.

وفى البداية يجدر بنا أن نشير إلى أن الذين تتوفر لديهم المقدرة المالية المعينة التى تساوى القدر المطلوب ويكنى لهم بالمصطلح الآتى: οἱ,εὔποροι أى من ذوى اليسار، أما أولئك الذى أصابهم العوز والفقر فيشار إليهم بالمصطلح οἱ,ἄποροι أما النصاب فهوὁ πόρος ومعناها الإيراد والدخل وهو يمثل نصابا معينا.

وفى التماس إلى الإبستراتيجوس (لم يرد اسمه) من رجل يطلب فيه الإعفاء من العبء الإلزامى الذى كلف به لأنه بلغ من الكبر عتيا(٧٢ عاماً) وليس من المستبعد أن يكون هذا الالتماس قد رُفع إلى الوالى فى أول الأمر ثم حوله الأخير إلى الإبستراتيجوس[١٩٦]. ويبدو أن الوالى هو الذى يضع القاعدة القانونية أولاً كى يتسنى للموظفين من بعده أن يطبقوها ففى إحدى البرديات التى يرجع تاريخها إلى عام ١٤٣[١٩٧] تقدم أحد المعوزين بالتماس إلى الوالى "فاليريوس يودايمون" ضد المدعو Callinicus – كاتب قرية – وبعد اتخاذ الإجراءات الأخرى قال الوالى إلى كاتب تلك القرية ما يلى "ما الذى كان يدور بخلدك عندما رشحت رجلاً فقيراً لشغل

وظيفة إلزامية؟ لقد تسبب هذا فى فراره، وبناءً عليه بيعت ممتلكاته، وأصبحت أنت عرضة للعقوبة فعليك أن تدفع الغرامة إلى الخزانة، وأن تدفع إلى هذا الشخص أربعة أضعاف ممتلكاته التى تم بيعها". وكان هذا حكماً سليماً ومنطقياً ومسبباً.

وينقسم حكم الوالى إلى قسمين، أولهما: أن كاتب القرية تجاوز القانون الخاص بعدم ترشيح الأفراد غير القادرين فى الوظائف الإلزامية الذين يكنون οἱ,ἀπόροι .

ثانيهما: تعويض المتضرر عن الخسارة التى سببها هذا القرار ودفع الغرامة[١٩٨] للخزانة حيث تشير هذه البردية إلى أن الشخص المرشح عندما علم بترشيحه ولى هارباً ولم يعقب فتمت مصادرة أملاكه وبيعها فى مزاد علنى.

وهناك مرسوم أصدره الوالى "فيبيوس ماكسيموس" ١٠٣-١٠٧ بضرورة تحرى منتهى الدقة عند تقدير الإيرادات والأملاك[١٩٩] إلاّ أن هذا الأمر لم يُعمل به كثيراً بدليل تلك الالتماسات المتعددة وطلبات الإعفاء بسبب الفقر والعوز οἱ,ἀπόροι

ولذا كان من حق كاتب القرية أن يعارض فى الادعاءات التى يتقدم أصحابها بطلب الإعفاء من الخدمة الإلزامية بسبب الفقر فتشير إحدى البرديات[٢٠٠] إلى أن كاتب القرية يقدم قائمة بالأراضى والثروات العقارية المسجلة بأسمائهم فى دور المحفوظات والتى على أساسها تم ترشيحهم للوظائف الإلزامية.

وهناك التماس[٢٠١] من شخص مصرى يدعى (Orsenouphis) من قرية تبتونيس من قسم بوليمون فى الإقليم الأرسينويتى (الفيوم) يقدمه إلى الإبستراتيجوس المدعو Claudius Penophon ١٨١/١٨٠ = العام ٢١ من حكم كومودوس Kommodus أما موضوع الالتماس فهو طلب الإعفاء من وظيفة محصل الضرائب النقدية (ὁ πρακτῶρ ἀργυρίκων) ويطلب منه الإعفاء من هذه الوظيفة بسبب الفقر وعدم المقدرة المالية (ἀπόρος) ويشير صاحب الالتماس إلى أن الإستراتيجوس قد أعفاه من هذه الوظيفة فيما مضى = ١٦٨ [٢٠٢].

وفى إحدى برديات لندن[٢٠٣] وهى التماس من أحد النساجين من سكنوباى نيسوس Socnopaei Nesus (ديمى السباع) شمال بحيرة قارون - إلى موظف ضاع اسمه لعله الإبستراتيجوس، وفيه يحتج الملتمس بفقره وقله حيلته ويطلب أن يُرفع اسمه من قائمة الأشخاص المؤهلين لوظيفة شيخ القرية (πρεσβυτέρος τῆs κωμῆs)

وفى التماس[٢٠٤] آخر يرجع إلى عام ١٦٨م يطلب صاحبه من الإبستراتيجوس أن يعفيه من الخدمة الإلزامية التى رُشح لها لأنه أصبح غير قادر مادياً ἄπόρos وأصبح من الشائع حالياً أنه عندما يُعفى الفرد لأنه ἄπόρos بعد عمليات الفحص والتحرى وتسجيل الممتلكات الذى كان يتم إبان فترة الإحصاء فإن هذا الشخص كان يعفى من الأعباء، وفى بردية أخرى[٢٠٥] هى عبارة عن جزء من الإجراءات القضائية التى تتم أمام الإبستراتيجوس ويطلب صاحب الالتماس إعفاءه من الوظيفة الإلزامية التى رُشح لها فى غيابه وهى وظيفة كاتب القرية (κωμογραμματέια) وغالباً ما كان سبب ترشيح الأفراد يرجع إلى أن ذوى النفوذ كانوا يرهبون كاتب القرية وغيره من الموظفين على عدم إدارج أسمائهم فى قوائم المكلفين بالأعباء، أو الضغط على الفقراء لتحمل هذه الأعباء عن كاهل هؤلاء.

وفيما يتعلق بالمقدرة المالية فإن Thomas[٢٠٦] يفترض أن الديويكتيس والإبستراتيجوس كان لكل منهما مجالاته المحددة التى يسيطر عليها، بيد أن سكان مصر لم يستطعوا أن يحددوا الخطوط الفاصلة بين سلطات الوظيفتين، بمعنى أن السكان قد اختلط عليهم الأمر حول مسئولية كل موظف من الموظفين ونستنتج من هذا أن وزراء المالية والحكام العامين كان بإمكانهم - فى بعض الأحيان على الأقل- أن يتخطوا السلطة المخولة لهم.

أما فيما يتعلق بإعفاء الكهنة فلدينا بردية ترجع إلى عام ١٧٧م[٢٠٧] يقدم فيها كاتب قرية (Nilopolis) فى الفيوم قائمة بأسماء الأشخاص المرشحين للأعباء الإلزامية وذلك إلى الحاكم الإقليمى (الإستراتيجوس) الذى سيُقدّمها بدوره إلى الحاكم العام (الإبستراتيجوس) ليختار منها العدد المناسب وكان من بين المرشحين أحد الكهنة وهو المدعو Opis وتشير البردية بعد ذلك إلى أن Opis هذا أصبح معفياً من العبء الذى رُشح إليه وذلك من خلال بعض الترتيبات قام بها ευσχημονες (المسئول عن وضع الأشياء فى نصابها) الخاص بالقرية الذى وافق على القيام بالأعمال الإلزامية نيابة عن الكاهن (Opis) وتشير البردية بعد ذلك إلى أن الحاكم العام المدعو (Asclopiodotus) قام بإعفاء الكهنة من الأعباء الإلزامية، ويقترح[٢٠٨] D. Thomas بعض التصويبات على النص ليكون كما يلى: أنه تم بالفعل اختيار أحد الكهنة لخدمة إلزامية، وأن هذا الكاهن تقدم بالتماس إلى

الإبستراتيجوس، وأرسل الأخير هذا الالتماس مع رده عليه إلى الإستراتيجوس مع خطابين وضّح فيهما بعض التفاصيل التى بها يتخذ الإجراء الصحيح: "تصرف وفقاً لهذه الخطابات ووفقاً لجلسة الاستماع التى تمت أمام الإستراتيجوس السابق على أن يتحرى كاتب القرية كل الحقائق وأن يتخذ الإجراء المناسب".

أما ما ورد فى البردية [οὐ]τῷ παρακομισθέντι σοι βιβλιδίῳ μ(٢٠٩) بمعنى أن كاتب القرية أدرك أنه وقع فى خطأ عندما اختار كاهناً لخدمة إلزامية وأنه تقدم بطلب إلى الإبستراتيجوس يطلب فيه أن يتدارك الخطأ وأن يتعهد هو بالعمل الإلزامى. والواقع أنه كان على الشخص المرشّح بطريق الخطأ أن يتقدمْ بالتماس إلى الإبستراتيجوس يطلب منه أن يرفع عنه الظلم الذى وقع عليه من قبل كاتب القرية، أما أن يتقدم كاتب القرية بطلب أن يصحح خطأه فهذا أمر غير منطقى.

أما المبرر الآخر الذى كان الناس يستندون إليه فى طلبات الإعفاء من الأعباء التى كانوا يعملون بها فكان المرض وكبر السن(٢١٠) فهناك التماس(٢١١) يطلب صاحبه الإعفاء من الخدمة الإلزامية لأنه بلغ من الكبر عتيا -٧٠ عاماً- وأصبح ضعيف البنية كفيف البصر.

وفى التماس أخر مقدّم إلى الإبستراتيجوس (Arrius Victor) فى عام ١٩٩/٢٠٠(٢١٢) يقول صاحبه فيه "إن شيوخ قرية كرانس من قسم هيراكليديس بالفيوم رشحوا شخصاً يدعى (Horus) ليكون زميلاً لهم وهو اسم لا أعرفه، ولا أعرف على أى أساس جاء إسمى حيث أشكو من الإعاقة وبى عجز، ولم يأخذوا بما كفله القانون لى حيث إننى من سكان أنتينوبوليس وإنى معفى من تولى الأعباء خارجها، وحيث إن لى عيناً واحدة (أعور) ولا أرى بها جيداً وأخذت فى العتمة وأصبح نظرى قاصراً تماماً ولهذا تقدمت بالالتماس إلى سيادة الوالى الذى حولها إلى الحاكم الإقليمى لقسم هيراكليديس المدعو Alfenus Apolinarius .

وتعكس هذه البردية مدى اليأس والقنوط والأسى والحزن الذى كان يعنيه تولى أحد الأفراد للوظائف الإلزامية، فلم يدع صاحب الالتماس سبباً قد يعفيه من هذه الوظيفة إلا وأورده فى التماسه فيذكر أنه من سكان أنتينوبوليس، وأنه ضعيف البصر أصابت العتمة عينه الوحيدة، وأنه بلغ من العمر أرذله، ويرى أن أحد هذه المبررات تكفى لإعفائه من العبء الإلزامى، وتعكس هذه البردية من ناحية

أخرى مدى التداخل فى الاختصاصات بين الموظفين فعُرضت القضية على الوالى أولاً ثم الإبستراتيجوس الذى حولها بدوره إلى الحاكم الإقليمى، أو ربما كان الناس على غير علم بهذه الاختصاصات فآثروا التأكد من وصولها إلى صاحب الاختصاص الحقيقى.

وفى التماس آخر[٢١٣] تقدم كاهن معبد فى قرية باكياس Bacchias بالتماس حيث إنه رُشح من قبل Ἐκβολεus χωμάτων (المشرف على السدود) لعمل إلزامى يتعلق بصيانة الجسور على الرغم من أنه معفى من هذا العمل بقرار من أحد عشر عاماً من الوالى (Semperonius Liberalis) وكان سبب الإعفاء هو ضعف بصره وكبر سنه. وترجع البردية إلى عام ١٦٦/١٦٩ ومن الواضح أن هذا الكاهن لم يكن من الطائفة التى يشملها الإعفاء من الخدمة الإلزامية وعلى ذلك طلب الإعفاء بسبب كبر سنه وضعف بصره.

وكانت هناك التماسات أخرى كثيرة تُعرض أمام الإبستراتيجوس وفيها يطلب أصحابها الإعفاء من الخدمات الإلزامية لأنهم من سكان مدينة أنتينوبوليس وكلفوا خارج مدينتهم وفى هذا المقام يجب أن نشير إلى أن سكان مدينة أنتينوبوليس لم يخضعوا إلى إستراتيجوس كباقى المحافظات ولكنهم كانوا يخضعون إلى سلطان الإبستراتيجوس بصورة مباشرة، فكانوا يتقدمون بالالتماس إليه مباشرة أو عن طريق مندوب من مجلس البولى الخاص بالمدينة، وكان الإبستراتيجوس يقضى فى شكاوى سكان مدينة أنتينوبوليس بصورة شخصية، فإذا كانت معظم الشكاوى المقدمة إلى كبار الموظفين كانوا يحيلونها بشكل دورى إلى الإستراتيجوس، ولكن فى حالة القضايا المرفوعة إلى الإبستراتيجوس التى يكون صاحبها من سكان أنتينوبوليس فكان الإبستراتيجوس يحيلها إلى الإستراتيجوس لعمل التحريات والتحقيقات اللازمة عن القضية ثم يعيد الأمر مرة أخرى إلى الإبستراتيجوس ليُصدر حكماً بنفسه ὁ [σ]τράτηγοs αν ὕβριν γεγενημένην ι[ατ]αλαβηται δηλω[σ]ει μοι[٢١٤].

ومن هذه الالتماسات[٢١٥] التماس قدم إلى الإبستراتيجوس Antonius Macro فى الخامس من مارس ١٣٨ وبعث إلى الإكسيجيتيس Exegetes[٢١٦] فى مدينة أنتينوبوليس سائلاً إياه "هل هذا الشخص من مدينة أنتينوبوليس وعندما كانت

الإجابة بالإثبات خلص إلى القول: ἄιτω ἐυ]εργεσιτον τῆν σου "إنـى أسـألك أن تمارس اختصاصك (فى فعل الخير). أو تصلح ذات البين".

وفى التماس آخر(٢١٧) يرجـع إلى ٣ يوليـو ١٤٨م جـاءت المطالبـة علـى النحـو التالى:- فى العـام الحـادى عشـر مـن حكـم الإمـبراطور "تيتـوس إبـن هادريـان " السادس من مسرى تم إستدعاء يودايمون (Eudaemon) وحضر ديونيسـيوس وقـرئ الالتماس الذى تقدم به وقال فيلوتاس Philotas الإبستراتيجوس: ما أصل الشخص الذى عينه يودايمون وصياً؟ ورد أبوللونيوس الأصغر: إنه رومانى يقيـم فـى Ibion Panukteris. فرد فيلوتاس: إن من حقه أن يرفض هذا الإمر إذا كان الشخص الـذى رشحه لهذه الوصاية ليس من سكان أنتينوبوليس لأنه ليس مجبراً على أن يقوم بمثل هذا العمل من خارج حدود المدينـة، وقـال أبوللونيـوس (المحـامى): "سـوف نثبـت بالبرهان أنهم تعهدوا بالوصاية من قبـل "وكـان رد فيلوتـاس الإبسـتراتيجوس "إن يودايمون لا يمكن إجباره على القيام بالوصاية إلا داخل مدينـة أنتينوبوليس فقـط. وعندما تسائل فيلوتاس: هل هو من سكان أنتينوبوليس؟ وعندما كان الـرد إيجابيـاً قال الإبستراتيجوس "إنه يجب إعفاؤه من هذه المسألة ويُعـهد بـها إلى مـن يجـب أن يقوم بها".

وفى التماس مرفوع من مجلس الشيوخ (Βουλῆ) فى أنتينوبوليـس(٢١٨) الـذى تقدم بها باسم أحد مواطنى المدينة الذين رُشحوا بدون وجه حق للأعبـاء الإلزاميـة فـى محافظـة بـانوبوليس Panopolite وكـان العـبء يتعلـق بزراعـة أرض ملكيـة βασιλίκη γῆ ويطلب المجلس من الإبستراتيجوس أن يكتـب إلى الحـاكم الإقليمـى فى بانوبوليس بأن يسوى المسألة. وهناك طلبات مماثلة BGU. 1022; P. Oxy. 1119. 2130 يطلب أصحابـها مـن مجلـس البـولى أن يقـدم التماسـاً باسـم أحـد مواطنـى أنتينوبوليس إلى الإبستراتيجوس كى يصدر تعليماتـه إلى الحـاكم الإقليمـى ليحـل مشاكل أولئك الذين عينوا فى خدمات إلزامية خارج أنتينوبوليس.

وفى التماس ثالث(٢١٩) تقدم جايوس نايجر من سكان أنتينوبوليـس فـى العـام الثالث عشر من حكم مـاركوس أوريليـوس ١٧٣/١٧٢ إلى الإبسـتراتيجوس Julius Lucullus "لقد كتب Gemelles فى وصيته أن توضع ابنته القاصر وممتلكاتها تحـت وصايتى بالاشتراك مع Valerius ذلك بالإضافة إلى جدتها Valeria، وحيـث إنـه يـا

سيدى قد قضى الإبستراتيجوى السابقون Antonius Macro & Herennius Philotas فى قضيتين سابقتين بأنه لا يجوز أن يُعين سكان مدينة أنتينوبوليس أوصياء إلاّ فى زمام المدينة فقط، لذلك أجد نفسى غير قادر على أن أتحمل هذه الوصاية، ولهذا أتقدم بنسخة من هذه الأحكام إليك راجياً أن تصدر أوامرك كى أعفى من هذه المسألة. وكان قرار الإبستراتيجوس محيراً للجميع وهو على النحو الآتى:

"كان يجب أن تبلّغ أقارب اليتيم-الذين تقدموا بالتماس إلىّ أيضاً - وأن تبلغهم بأن طلبك مقبول وموافق عليه لدينا. وخلاصة القول: إذا قبلت الوصاية فى المستقبل فإنك يجب أن تدرك أنك تخليت عنها فى الماضى وذلك على مسئوليتك"[٢٢٠].

وتضفى كل هذه الالتماسات السابقة شيئاً من الضوء على ذلك الاستثناء الذى تمتع به مواطنو مدينة أنتينوبوليس (كوم الشيخ عبادة - أسيوط) منذ أن أسسها هادريان. ويتعلق هذا الاستثناء بالأعباء الإلزامية وأنه لا يجوز تكليف أحد من سكان هذه المدينة فى خارج نطاقها، وحيث إن الوصاية كانت نوعاً من التكليف الإلزامى، وحيث إنهم من أهل أنتينوبوليس وإن كان لهم ممتلكات فى كرانس أو فى أرسينوى بشكل عام فقد اعتبروا هذا التكليف من قبل الإبستراتيجوس باعتباره مسئولاً عن التعيينات خارج نطاق المحافظة التى يقيم فيها المكلف.

ولدينا بردية يرجع تاريخها إلى عام ٢٥٤م[٢٢١] جاء فيها صورة كاملة لما كان يحدث فى الإجراءات الخاصة بطلب الإعفاء من التكليف الإلزامى، وهى عبارة عن خطاب من أثنين من مواطنى أنتينوبوليس - وهما ثيون وأرسينوس - يذكران فيه أنه على مر السنين كان يؤدى الأفراد الأعباء بين جنبات هذه المدينة، ولكن كاتب الحى - عن جهل منه بما كان يتمتع به أهل هذه المدينة من حقوق - رشحنا للقيام بجمع الضرائب التقليدية فى حاضرة اكسيرينخوس، وعند تلقينا لهذه الأنباء لم نذعن لها وتقدمنا بالتماس إلى مجلس البولى ليفسر لنا مدى جرأة كاتب الحى هذا وعمله غير الشرعى، وأرسل المجلس خطاباً ينطوى على الاحتجاج لدى الإبستراتيجوس الأعظم أنطونيوس الكسندر والذى أرسل بدوره إلى الإستراتيجوس ليأمر كاتب الحى بأن يُرشح

أشخاصاً آخرين بدلاً منا، وأن يدفع الغرامة الواجبة عن هذا الخطأ، وأرسل الإستراتيجوس هذه الخطابات إلىكاتب الحى منبهاً إياه إلى الخطر الذى يحيق به، ووعد الأخير بأن يُصحح هذا الخطأ، وطلب العفو عن جهله، وتعهد بهذه الأعباء فى المستقبل، ولا أظن أن الحارس الحالى Phylarch يجهل ذلك، حيث إن أحدنا يؤدى العبء المكلف به فى مدينتنا الآن.

وعلى ذلك عندما علم ثيون وزميله بتكليفهما بوظيفة إلزامية خارج أنتينوبوليس -حيث إنه كانت لهما أملاكاً فى اكسيرينخوس - وقد تقدما بالتماس إلى مجلس البولى الخاص بالمدينة وهذا هو الإجراء الأول، وقد قام المجلس بإرسال خطاب إلى الإبستراتيجوس يذكّره بما لهذه المدينة من حق فى ألاّ يُعين أحد أفرادها فى خدمة إلزامية خارج نطاق المدينة وذكروا له أن الولاة السابقين وكذلك الإبستراتيجوى أكدوا هذا الحق ولم يتخطوه وهذا هو الإجراء الثانى، وعندما وصل الخطاب إلى الابستراتيجوس كتب إلى الإستراتيجوس قائلا:

"مرفق طيه نسخه من الخطاب المرسل إلىّ من أعضاء مجلس البولى فى مدينة أنتينوبوليس وفيه اتهام لكاتب الحى الذى رشح اثنين من مواطنى المدينة لوظيفة تحصيل الضرائب، ويجب أن يعطى لنا تفسيراً لخروجه على القانون، وما إذا كان لا يزال يحاول إلحاقهم بهذه الوظيفة على اعتبار أنه من أفراد إقليمه"(٢٢٢).

وكان هذا هو الإجراء الثالث، أما الإجراء الرابع فهو أن الإستراتيجوس أرسل إلى كاتب الحى الذى رفع بدوره تقريراً يقول فيه: "لقد وصلنى خطابك ومرفق به نسخة من خطاب الإبستراتيجوس الأعظم ومعه عرض لالتماس من مجلس البولى فى أنتينوبوليس.. وبعد أن تم فحص الموضوع برمته تبين أنهما قد ورثا حقوق مدينة أنتينوبوليس، وعند علمى بذلك تعهدت على الفور بالقيام بالأعباء نيابةعنهم، وكتبت هذا التقرير(٢٢٣). وكان هذا هو الإجراء الخامس، أما الإجراء السادس والأخير فكان تنفيذ هذه القرارات حيث إن الضابط (Phylarch) كان يعترض على تنفيذ، وعندئذ جمعوا نسخاً من هذه الخطابات وأرسلوها إلى الإستراتيجوس ليتابع بنفسه تنفيذ هذه القرارات.

وكانت هناك مبررات أخرى كثيرة كان أصحابها يتذرعون بها من أجل الإعفاء ومنها أن يكون أكثر من فرد مكلفاً من بيت واحد فتشير SB. 905, VII 2-4 إلى

محاكمة جرت أمام الوالى بومبيوس بلانتا (Pompeius Planta) عام ١٠٠م وقضى فيها الوالى عقب سماع الالتماس الذى تقدم بها ثلاثة من الاخوة كانوا قد عُينوا للعمل فى وقت واحد فى شون الغلال σιτολογία Θησοῦροι، إنه يجب أن يُعفى اثنان منهم، ويُكتفى بإقامة واحد منهم فقط فى العمل[٢٢٤]. وفى جزء ثان من نفس البردية[٢٢٥] يرجع إلى عام ١٠٥م تأنيب من الوالى "فيبيوس ماكيموس" موجه إلى إستراتيجوس لأنه رشّح اثنين من بيت واحد. ويبدو أن هذا الإعفاء لم يكن من قبيل الشفقة بحال الأسرة التى ستفقد عائلها ولكن بسبب أن هؤلاء كانوا من مزارعى الأراضى العامة وكان يجب ترك بعضهم لمتابعة هذه الأراضى حتى لا يتأثر دخل الدولة من هذه الأراضى، وأصبحت هذه الأمور لا ينظر إليها فيما بعد فإذا كان الوالد على قيد الحياة فليكفل هو الأسرة ويترك الأبناء للأعباء.

وكان من بين المعفيين من الأعباء الإلزامية بعض المهن العامة مثل بعض الأطباء والكهنة والمعلمين والجنود والمحاربين القدماء - الجنود المسرحين- والحائزين لقصب السبق فى المباريات الرياضية[٢٢٦]. وهناك التماس من الهجانة (Cameleers) الذين رشّحوا لعبء إلزامى يدعّون فى هذا الالتماس إلى الإبستراتيجوس أنهم معفون من هذا العبء[٢٢٧].

وخلاصة القول من كل ما تقدم نقول ما يلى:-

أولاً: أن أصحاب الالتماسات السابقة كانوا يطلبون من الإبستراتيجوس أن يعطى تعلمياته إلى الإستراتيجوس كيما يرفع الغبن والظلم عنهم بسبب تكليفهم بالأعباء الإلزامية، وكان الوالى عادة يحيل الشكاوى المرفوعة إليه فى معظم الأحيان إلى الإستراتيجوس رأساً[٢٢٨].

ثانياً: لم يكن الإبستراتيجوس وحده فقط هو المكلف بالنظر فى الشكاوى الخاصة بالأعباء فهناك شكاوى أخرى كانت ترسل إلى الوالى مباشرة وأخرى إلى الإستراتيجوس وبعضها إلى الديويكتيس أو غيرهم من الموظفين، ويعكس هذا مدى التداخل فى الاختصاصات بين الموظفين حيث رأينا العديد من الشكاوى ذات الموضوع الواحد تنظر أمام أكثر من موظف، أما فيما يخص الإبستراتيجوس فكان ينظر فقط فى الشكاوى التى تخص الأفراد المكلفين بالعبء الإلزامى خارج محافظاتهم.

الفصل الثالث

اختصاصات إدارية متفرقة

١- الشئون العسكرية

أ) الجيش

ب) السلطة الخاصة بحفظ الأمن

٢- اختصاصات الإبستراتيجوس فى شئون الزراعة

أ) الرى

ب) الأراضى التى لا تصلها مياه الفيضان

جـ) بيع المحاصيل ونقلها

٣- الضرائب

١- الشئون العسكرية:

أ) الجيش:

سبق أن أوضحنا أنه لم تكن للحاكم العام - الإبستراتيجوس- فى العصر الرومانى أية اختصاصات عسكرية على عكس ما كان عليه الحال فى العصر البطلمى، وأصبحت وظيفة الحاكم العام هذه فى مصر الرومانية وظيفة مدنية بحتة، ولكن لدينا بعض الوثائق التى تشير إلى وجود علاقة بين الحاكم العام والجنود.

وتشير تلك البردية P. Brooklyn. 24[1] إلى وجود اثنين من سلاح الفرسان وثالث من المشاة فى مكتب الحاكم العام فى طيبة، وهذه هى المرة الأولى التى ترد فيها الإشارة إلى وجود جنود فى مكتب الحاكم العام وربما يكونون قد أُلحقوا به للقيام بأعمال كتابية وليست عسكرية. وتشير تلك البردية إلى أن مكتب الإبستراتيجوس هذا ربما كان واقعاً فى بطلمية. وتشير بردية أخرى[٢٣٨] أيضاً إلى أن هذا المكتب كان فى بطلمية (المنشاة) وأن مقر السلطة المركزية كان فيها وفى أغلب الظن كان هؤلاء الجنود يقومون بدور الحرس الخاص للإبستراتيجوس.

ولدينا عدة إشارات أخرى إلى جند ملحقين بديوان الإبستراتيجوس طوال القرنين الثانى والثالث، فتشير إحدى هذه البرديات[٢] إلى ملاحقة الدائن للمدين بواسطة جنود الإبستراتيجوس (سطر٢٥) على النحو التالى: (أى برفقة الجند الملحقين بالإبستراتيجوس) μετὰ καὶ στρατιωτοῦ τοῦ ἐπιστράτηγου وفى بردية أخرى[٣] تقدم شخص يدعى (Gemellius) إلى الإبستراتيجوس المسمى (C. Cocessus) بشكوى ضد محصل الضرائب فى قرية كارانس التابعة لقسم هيراكليديس فى الإقليم الأرسينويتى وكان ذلك فى أغسطس من عام ١٩٨م حيث إن هذا الشخص تعدى على أملاكه وأهان والدته وحطم أبواب منزله، وكان قد تقدم بالشكوى من قبل إلى الوالى المسمى (Satupninus) الذى أحال الشكوى بدوره إلى الإبستراتيجوس وجاء فى طلب هذا المدعى ضرورة أن يكتب الإبستراتيجوس إلى ضابط برتبة رائد Centurion لمنع مثل هذه الاعتداءات، وقد أجابه الإبستراتيجوس إلى طلبه.

وهناك عدة ملاحظات ينبغى أن نعقب بها على هذه الشكوى:

أولاً: جاء فى رد الوالى (تعقيب / تصريح) Subscription ما يفيد بأن هذا الأمر يدخل فى اختصاص الإبستراتيجوس، وكان رده على الشكاوى السابقة ضرورة أن يتقدم بالشكوى إلى الإبستراتيجوس مباشرة.

ثانياً: أن الإبستراتيجوس كانت له سلطة على هذا الرائد (قائد المائة) Centurion وهو قائد عسكرى ذو شأن فلعله كان قائد كتيبة (مؤلفة من ١٠٠ جندى) فى كارانس، وربما كان الإبستراتيجوس يستعين به فى تنفيذ أمور مدنية بحتة مع أنه لم يكن له أى سلطان عسكرى على هذه الكتيبة.

ثالثاً: من الملاحظ أن هذا المدعى وهو من مواطنى مدينة أنتينوبوليس (كوم الشيخ عبادة) طلب تدخل هذا الرائد كى يضمن حلاً لمشكلته، وقد أجابه الحاكم العام إلى طلبه، وهذا أمر مستغرب بعض الشئ حيث إنه من المألوف أن يفوّض الحاكم العام الحاكم الإقليمى للتحقيق والفصل فى مثل هذه الأمور، أو قد يقوم هو نفسه بالفصل فى الموضوع .

وفى تعليقه على هذه النقطة يقول[٤] R. Alston فى كتابه المنشور حديثاً (عن الجند والمجتمع فى مصر الرومانية) إن إحالة ذلك الأمر إلى رجل عسكرى بهذه الرتبة يشير إلى أن الجيش الرومانى كان ذا نفوذ فى الإدارة والحياة اليومية فى مصر، ويشير كذلك إلى أن هذه القوات كان لها تواجد فعلى فى قرى وريف مصر، وإذا كان هذا المدعى المسمى Gemellius قد حصل على حل لمشكلته فإن ذلك يؤيد القول بأن فرق الجيش الرومانى كان لها نفوذ فى حياة القرية، وأن هذا الجيش لم يكن أداة للقهر والبطش فحسب بل كان منوطاً به حفظ النظام والتصدى لأى محاولة للخروج على سلطة الاحتلال[٥]، والمشاركة فى الأعمال الإنشائية لحركة التعمير والإصلاح الاقتصادي والبينة على ذلك كثيرة ومؤكدة.

وهكذا كان سلطان الإبستراتيجوس ممتداً إلى هؤلاء الجنود حتى بعد تسريحهم فكان صاحب الشكوى يذكر دائماً أنه من المحاربين القدماء، ومن المسرحين بشرف من الجيش ومن قبيلة كذا التابعة لحى كذا[٦].

وإنه لمن المؤكد أن الإمبراطور أغسطس كان قد جرّد الإبستراتيجوس تماماً من أى سلطة عسكرية، ولكن لم يكن من الصعب أن تُرجع الحكومة بعض السلطة

العسكرية للإبستراتيجوس فربما كان من الضرورى أن ترد بعض هذه السلطة العسكرية غليه وخاصة فى منطقة نائية مثل طيبة، ومن ثم ليس من المستغرب أن نجد أن بعض الأشخاص العسكريين قد قاموا مقام الإبستراتيجوس أثناء غيابه أحدهما قائد الآلاى Praefectus Alae والثانى قائد الجبل Praefectus Montis ويرجع J.D. Thomas[٧] ذلك إلى قلة عدد الرومان المقيمين فى مصر الذين لهم القدرة على القيام بدور الوكيل المالى Procurator ولذا قام العسكريون بهذا الدور، ومن ناحية أخرى فإنه أثناء الأجازات المؤقتة كان يقوم موظفون آخرون مقام الموظفين الأساسيين، فيقوم القاضى الأعظم Iuridicus مقام الوالى، ويقوم وزير المالية Dioiketes مقام القاضى الأعظم وهكذا، أما وظيفة الإبستراتيجوس فكانت تأتى فى ذيل وظائف المديرين الماليين ومن ثم فكان يخلفه أحد العسكريين التابعين للوالى.

والغالب على الظن أن الإبستراتيجوس لم تكن له أية اختصاصات عسكرية بحته اللّهم إلاّ فى ظروف محدودة ومؤقتة وبتفويض خاص من الوالى وإن كان ذلك لا يمنع أن الإبستراتيجوس كانت له سلطة شرفية على الكتائب التى تعسكر فى دائرة أو فى نطاق الإبستراتيجية التى يديرها، وأن هذه السلطة هى التى على أساسها أحال الإبستراتيجوس الموضوع إلى ضابط Centurion أى برتبة رائد.

وثمة نوع آخر من اختصاصات الإبستراتيجوس والمتعلقة بالأمور العسكرية وما يتصل منها بالإمدادات العسكرية annona militaris فلدينا مجموعة من البرديات تتعلق بهذا الأمر. ففى إحدى البرديات[٨] تتضمن ثلاثة أوامر تتعلق بدفع أموال، الأمر الثانى منها يتعلق بدفع ١١٢ دراخمة إلى الإبستراتيجوس Demetrius وهى تخص ضريبة الإمدادات العسكرية[٩] annona militaris وترجع تلك البردية إلى أواخر القرن الثالث. وفى بردية أخرى[١٠] تتعلق بزيارة الإمبراطور سيفيروس الإسكندر وأمه Iulia Mamaea إلى مصر، وهى عبارة عن خطاب موجه إلى الحكّام الإقليميين والكتّاب الملكيين فى دائرة الإبستراتيجية ذات المحافظات السبع والفيوم (مصر الوسطى) وتشير البردية إلى الاستعدادات التى يجب على هؤلاء الموظفين أن يقوموا بها فيما يتعلق بالإمدادات والأنونا التى سيتم جمعها من أجل هذه الزيارة. وتشير البردية إلى تعليمات الإبستراتيجوس إليهم بأن يتخذوا الحيطة والاستعدادات لهذه الزيارة، وأن يتم جمع هذه الأنونا بالعدل ودون جور.

وأن تعلن هذه التعليمات [ισ λ]ογοῦ ἀννωνῆς τοῦ κρατίστου ἐπιστράτηγου فى مكان عام حتى يراها الجميع فى عواصم المحافظات وتوابعها، وجاء التعقيب كما يلى "وإذا وجدت أنك تخالف هذه التعليمات فلتعلم أنك تخاطر بحياتك".

وتشير بردية أخرى[١١] ترجع إلى عام ١٩٩م إلى تعليمات الإبستراتيجوس إلى الحكّام الإقليميين فى مصر الوسطى بضرورة أن يرسلوا إليه القيمة الضريبية المقدرة من الدواب والأراضى المرتبطة بالميرة العسكرية المخصصة لزيارة الإمبراطور سيفيروس الإسكندر. وفى بردية أخرى[١٢] ترجع إلى عصر دقلديانوس وهى عباره عن طلب من الحاكم الإقليمى فى الفيوم إلى الموظف المنوط (Prytanis) بأن يطلب من مجلس البولى فى المحافظة بترشيح شخصين آخرين للقيام بمهمة نقل الامدادات العسكرية annona minitaris إلى الجنود وذلك عوضاً عن شخصين مكلفين بأداء هذه المهمة ولكنهما يزمعان الهروب، وكان رد مجلس البولى بأنه لن يعين أى بديل لشخص فى وظيفة بحجة أنه ينوى الهروب ولكن عندما يحدث هذا الأمر فإنه سيقوم بتعيين شخص آخر ومن ثم قرر رئيس مجلس البولى (Prytanis) أن يتقدم بهذا الطلب إلى الإبستراتيجوس الذى قرر إعفاء Aristion من هذه المهمة - وهى جمع الميرة- وطلب ترشيح شخص آخر مكانه، وكذلك تعيين شخص آخر مكان Theon المكلف بجمع الشعير، وأن يتم ذلك على وجه السرعة كى لا نتأخر فى نقل الميرة العسكرية. وتشير بردية أخرى[١٣] إلى أن الإبستراتيجوس كان مشتركاً مع الوالى فى إصدار تعليمات تتعلق بنقل الثيران -على اعتبار أنها ميرة عسكرية- إلى حملة الإمبراطور فاليريان Valerian فى سوريا ٢٦٠م[١٤].

وفى وثيقة بردية أخرى[١٥] تتضمن سبعه خطابات إلى الحاكم الإقليمى فى أكسيرينخوس من موظف يدعى Aurelius Mercurius وهو إبستراتيجوس وليس والياً كما ذكر A.K. Bowman[١٦] ويطلب من الحاكم الإقليمى أن يرسل إليه البغال والأفراد المكلفين بنقل الأنونا العسكرية وأن يتم ذلك بمساعدة مجلس البولى. ويتضمن نقش منشور[١٧] تعليمات صادره من الإبستراتيجوس للاستعداد لإستقبال شخص من الفرسان - غير معروف - وهو المتوقع وصوله قريباً، وأنه ليس من المستغرب وجود أو تحرك قوات عسكرية فى منتصف القرن الثانى وأن هذه القوات كانت تعسكر بالقرب من ليتوبوليس Letopolis. وإذا أخذنا فى الاعتبار ما قاله

توماس[١٨] بأن الإتاوة التى كانت تتم لمصلحة الميرة أو المؤن العسكرية annona militaris كانت تفرض بشكل استثنائى، ولكنها فيما بعد وبخاصة فى النصف الثانى من القرن الثالث أصبحت صورة من صور الضرائب، وفى هذا المقام يظهر دور الإبستراتيجوس من حيث دوره فى الإشراف على جمع هذه الإتاوة، ولا يعنى ذلك أن الإبستراتيجوس كان مسئولاً عن جمع ضرائب لهذا الأمر ولكنه ربما كان يكلف أفراداً معينين للقيام بهذا الأمر على أنها من قبيل الأعباء الإلزامية، وفى هذا المقام يظهر دور واضح للإبستراتيجوس على عكس سلطته على الجنود التى تحدثنا عنها فى الشق الأول من هذا الفصل.

ب) السلطة الخاصة بحفظ الأمن:

أما عن سلطة الإبستراتيجوس بخصوص حفظ الأمن فكانت واسعة فى نطاق الإبستراتيجية التى يشرف عليها، فكان له سلطة إصدار أمر استدعاء للأفراد أو ملاحقة المجرمين، ولدينا عدة وثائق فى هذا الشأن، فتشير إحداها[١٩] إلى خطاب من المدعو (Paulinus) إلى أبيه (Heron) يأمره بأنه عليه عند تسلمه لهذا الخطاب أن يحضر على الفور، ذلك أن الإبستراتيجوس قد أصدر أوامر عده لإستدعائه، وإلا سيُصدر أمراً بمصادرة أملاكه. وفى بردية أخرى[٢٠] يكتب والد إلى ابنه يطلب منه العودة إلى بيته فوراً لأن الإبستراتيجوس أصدر أمراً بالبحث عنه وتعقبه، وأنه أصبح من الخارجين على القانون. وفى بردية ثالثة[٢١] ترجع إلى شهر Phamenoth من عام ١٧٦م ثم اختيار شخص للعمل بدلاً من شخص آخر فى وظيفة أمنية هى (nyctostrategos = رئيس العسس الليلى) وذلك بمعرفة الإبستراتيجوس (Aemilius Capitolinus) وحيث إن الشخص الذى عُين معى مريض وغائب باستمرار فإننى أتعهد بالقيام بأعمال الخفارة والمراقبة فى هذه المنطقة طوال الليل على أكمل وجه.

ويبدو أن هذه الوظيفة كانت إلزامية وذلك لأن الفعل المستخدم فى صيغة التعيينκρατιστω يختار بالقوة الغشومة، وهو يستخدم فى عمليات التعيين فى الوظائف الإلزامية التى يعينها الإبستراتيجوس بوصفه الآمر الناهى κρατιστος.

وفى قسم بحياة الإمبراطور كان يقدمه اثنان من مواطنى محافظة أكسيرينخوس إلى الحاكم الإقليمى لهذه المحافظة بأنهم تولوا أمر إعادة حبس تسعة كان البعض منهم يخدمون أوقد خدموا بالفعل فى الشرطة وإرسالهم إلى الإبستراتيجوس المسمى

(Julius Sopater) لينظر فى أمرهم والبردية تتعلق بشكوى قدمتها سيدة ضدهم[٢٢]. وهذه الشكوى تتعلق باستخدام النفوذ أو التسلط من قبل أفراد الأمن ضد هذه السيدة، وأن الإبستراتيجوس كان مسئولاً عن التحقيق فى قضايا استغلال النفوذ هذه على هذا الوجه.

وتشير بردية أخرى[٢٣] يرجع تاريخها إلى عام ٢٣٥م إلى لجنة مكونه من شخصين تعمل بتعليمات صادرة من الإبستراتيجوس إليهم وهذه اللجنة كانت مكلّفة بالبحث والتحرى عن أشخاص من بلدة أكسيرينخوس كانوا يقيمون بطريقة غير شرعية فى هرموبوليس. وهذا يدل على أن الإبستراتيجوس كان له سلطان عام على تحركات السكان داخل الإبستراتيجية التى يديرها.

٢- اختصاصات الإبستراتيجوس فى شئون الزراعة:

أ) الـرى:

كان للإبستراتيجوس دور واضح فى الإشراف على أعمال الرى بمراحلها المختلفة سواء فيما يتعلق منها بعمليات مراقبة الجسور والسدود، أو أعمال الصيانة، أو ما يتعلق بتوزيع حصص المياه على المحافظات، وكذلك تعيين من كلفوا بأعباء إلزامية متعلقة بأعمال بالجسور (χωματικός).

وفي هذا الشأن يقدم الحاكم الإقليمى لمحافظة ممفيس Memphite وهو المدعو A. H. Arpokration إلى الحاكم العام لمنطقة المحافظات السبع Heptanomia المدعو Iulius Claudianus تقريراً لعملية المسح التى تمت للسدود والقنوات فى المحافظة التى تمت بمعرفة المساح العام للأراضى المدعو إيزيدوروس Isidoros وكان ذلك فى العام السادس من حكم الإمبراطور Probus الموافق عام ٢٨٠ / ٢٨١[٢٤]. وفى بردية أخرى[٢٥] يرسل وزير المالية (الديويكتيس) مذكرة إلى الحاكم الإقليمى فى أكسيورينخوس الذى أرسلها بدوره إلى[٢٦] δεκαπρωτοι فى المحافظات السبع والفيوم وتتعلق بإصلاح الجسور وتطهير القنوات التابعة لشبكة الرى، وكانت مثل هذه الأعمال من الأعباء الإلزامية التى تُفرض على المزارعين ويشدد وزير المالية على أنه لا يجوز دفع أموال عوضاً عن العمل الإلزامى فيما يتعلق الترع والجسور، وترجع تلك البردية إلى عام ٢٧٨.

وتضم P. Yale. Inv. 447[٢٧] خطاباً من موظف كبير (لعله الديويكتس حسب تقدير الناشر) أو الحاكم العام حسب قول Thomas إلى الحكّام الإقليميين فى إستراتيجية معينة أنه بعد الانتهاء من موسم الحصاد ينبغى أن يتم العمل بشكل شامل فى شبكة الرى حتى يتسنى لنا الحصول على محاصيل وفيرة وأنه على الحكام الإقليمين فى هذه المنطقة أن يبذلوا قصارى جهدهم حتى يكونوا على دراية بالطريقة المثلى التى ينبغى أن يتم العمل بها وأنه على كل حاكم من الحكام الإقليميين أن يباشر العمل بنفسه فيما يتعلق بالجسور والترع بشكل منتظم.

وقد يبدو أن هناك شيئاً من التعارض بين بعض هذه البرديات وأن هناك تداخلا فى اختصاصات كل من وزير المالية والحاكم العام، ويبدو أن هذا التعارض لا وجود له، بل هى مسئولية مشتركة لكبار الموظفين عن أعمال الرى وصيانة الجسور وتطهير الترع إذ أن الأمر يتعلق بالدخل العام للدولة.

وفى شكوى[٢٨] موجهة إلى الإبستراتيجوس (Antonius Colonianas) وهو الحاكم العام فى المحافظات السبع (Heptanomia) فى العام التاسع عشر من حكم الإمبراطور سبتميوس سيفيروس ٢١٠/٢١١ وهذه الشكوى مقدمة من ملاك الأراضى وزراع الأراضى العامة بالقرب من كارانس، ويطلبون فيها من الإبستراتيجوس أن يصدر تعليماته إلى المشرفين على عمليات صيانة السدود والقنوات بأن يقدموا الأخشاب وجذوع الأشجار التى تقدم كل عام حتى يستطيع أولئك المزارعون أن يقوموا بأعمال الصيانة وذلك قبل حلول موسم الفيضان وبذر البذور، ومن ثم لا تتعرض الأرض للجفاف والخزانة للخسارة المحققة.

وفى بردية أخرى[٢٩] قدم أوريليوس هوريون (Aurelius Horion) حاكم الواحة الصغرى التابعة للمحافظات السبع والذى كان فيما سبق hypomnematographos نسخة من تقرير إلى الإبستراتيجوس المدعو (Septimius Diodorus) - أكتوبر/نوفمبر ٢٨٢[٣٠] يقول فيها "أرسل إليك ياسيدى (كما أرسلت إلى المسئولين الآخرين - الوالى والديويكتيس) البيان الشهرى بالمتحصل نقداً والمتحصل عيناً ، وأرسل إليك تقريراً بالأعمال التى أنجزتها فى شهرى توت وبابه Phaoph من العام الحالى وهو العام الثامن من حكم الإمبراطور ماركوس أوريليوس بروبوس أوغسطس.

ويتعلق هذا الحساب بأعمال السدود والجسور، أما تقديم التقرير الحسابى لكل شهر مرجعه إلى أنه ربما كان العمال فريقين (أ) يعمل شق منهم بدون أجر وذلك من قبيل الأعباء الإلزامية (ب) ويعمل باقى العمال بأجر يومى، أما الإشارة إلى الحاكم بأنه فى حاجة إلى عمال فإن ذلك يرجع إلى أن هؤلاء العمال إما أنهم قد انتهت مدة خدمتهم الإلزامية أو أنه كان لابد من تغيير هؤلاء العمال كل فترة فى مثل هذه الأعمال الشاقة.

وفى شكوى(٣١) تقدم بها المدعو بطلميوس إلى الحاكم الإقليميى لقسمى بوليمون وثيمستيس Themistes من إقليم الفيوم ضد أبوللونيوس مراقب الشواطئ = الناضورجى ἀιγιαλοφυλάξ وتيرانوس Tyrannos الذى يعمل(٢٦٩) κατασπορέυs (المشرف على بذر البذور ويشكو من إهمالهما حيث إن الأرض السبخة التى استأجرها من الأراضى العامة عرضة لأن تصبح أرضاً بوراً (χερσos) ذلك لأن الحصة المقررة من المياه لم تصل إليها حتى الآن، ويذكر صاحب الشكوى أنه تقابل كثيراً مع هذين الموظفين دون جدوى ويطلب من الحاكم الإقليمى أن يرسلهما للمحاكمة أمام الحاكم العام، وترجع البردية إلى عام ١٤٥/١٤٦.

أما عن الأمر الآخر الذى كان يشرف عليه الإبستراتيجوس فهو المتعلق بالأعباء الإلزامية المرتبطة بالسدود وهناك العديد من الشكاوى التى يطلب أصحابها الإعفاء من هذه الأعباء لأن صاحب الشكوى من الكهنة مثلاً(٣٢) وفى بردية أخرى(٣٣) .P. Yale. Inv. 1531 A.D. 161 يكتب بعض كهنة إيزيس فى محافظة هرموبوليس إلى الكاتب الملكى (Βασιλίκos Γραμμάτευs) يقولون بأنهم رشحوا إلى عمل إلزامى يتعلق بالسدود وأنهم معفون من الأعباء الجسمانية. ويبدو أن هذا الأمر كان فى مرحلة الترشيح ولم يصل إلى مرحلة التعيين الذى يقوم به الإبستراتيجوس ومن ثم توجهوا بالشكوى إلى الكاتب الملكى، أو قد يدل ذلك على أن الكاتب الملكى لم يكن ببعيد هو الآخر عن المسئولية عن أعمال الرى وما يتعلق بها.

ب) الأراضى التى لا تصلها مياه الفيضان:

أما فيما يتعلق بالأراضى التى لا تصلها مياه الفيضان γη αβροχos فإن أحد الجنود المسرحين بشرف كما يقول يكتب إلى الكاتب الملكى(٣٤) فى أكسيرينخوس

تقريراً عن الأرض وكان جزءٌ منها من الأراضى الملكية βασιλίκη γῆ والجزء الآخر من هذه أراضى الاقطاعات العسكرية κληρουχίκη γῆ التى تحولت فيما بعد إلى ملكية خاصة، ويقدم صاحب هذه الأرض قائمة بأسماء مستأجريها وقيمة الإيجار المستحقه للدولة عليها حسب الأوامر التى أصدرها والى لم يرد اسمه وإبستراتيجوس سابق هوالمدعو Iulius Suspater، ويبدو أن تلك الاستحقاقات الواجبة على تلك الأراضى لم تكن سنوية ولكن فقط عندما يحدث ارتفاع فى منسوب الفيضان.

كان إصدار الأوامر الخاصة بتقدير العائدات المفروضة على هذه النوعية من الأراضى ἄβροχος تصدر دائماً إما من الوالى أومن المدير المالى الخاص بأرض الوصايا (Procurator Usiacus) وكان هناك مدير مالى آخر خاص بضياع الأباطرة (Procurator Caesar) وقد تقدم إليه المزارعون بشكوى[٣٥] تتعلق بإهمال المشرف على الشواطئ (الناضورجى) αἰγιαλοφύλάξ بسبب تأخره فى إمدادهم بالمياه المعتادة لرى أرضهم. وينفى الناشر أن يكون للإبستراتيجوس دور فى هذا الأمر، بيد أن الإشارة إلى الإبستراتيجوس فى نسخة أخرى من البردية[٣٦] فى السطر٢٠ ἐπὶ τοῦ κρατιστοῦ ἐπιστρατήγοῦ يحدث نوعاً من الشك ويقول توماس[٣٧] إنة لم يكن يشار إلى الابستراتيجوس علي انة ἐπιτρόπος انما هو موظف آخر ويرى أن نستبعد هاتين البرديتين وهما P. Wisc I 34, 35 من الأدلة على وجود دور للإبستراتيجوس فى هذا الأمر.

وهناك أدلة أخرى على أن موظفين آخرين كانوا هم المسئولين عن الأرض التى لا تصلها مياه الفيضان، فالبردية الأولى P. Mich. Inv. 4372 ويرجع تاريخها إلى عام ١٦٣/ ١٦٤م وفيها تقدم سيدة وإخوتها تقريراً إلى الكاتب الملكى فى الفيوم تتعلق بتسجيل خاطئ للأراضى التى لا تصلها مياه الرى، وفى بردية ثانية P. Mich. Inv. 1739 وترجع إلى عام ١٦٧/١٦٨ وهى تقرير عن هذه الأراضى مقدم إلى الحاكم الإقليمى لقسم هيراكليديس فى الفيوم، وفى بردية ثالثة P. Mich. Inv. 6167 ويقدم التقرير هذه المرة كاهن سكنوباى نيسوس (شمال بحيرة قارون) إلى الحاكم الإقليمى والكاتب الملكى وكاتب القرية عن خمس أرورات من الأراضى التى لا تصلها مياه الفيضان ٢٠ مارس ٢٠١[٣٨].

جـ) بيع المحاصيل ونقلها:

وننتقل الآن إلى جانب آخر من جوانب اختصاصات الإبستراتيجوس فيما يخص الزراعة وما يتعلق بها من شئون، ففى رسالة من الوالى Aquila إلى الحاكم الإقليمى فى محافظة كينوبوليس العليا (قنا) (Cynopolite) ويتداول الأخير هذه الرسالة مع غيره من الموظفين، حيث يقول Ammonius الكاتب الملكى أنه بالاتفاق مع الحاكم الإقليمى سيرتب لعقد مزاد لبيع العدس المتروك فى الأجران من العام الماضى، وأن عملية إقرار السعر والتصديق عليه سيحدده الإبستراتيجوس Julius Sopater حيث اشترى شخصان من أكسيرينخوس هذا العدس، وعندما رُفع الأمر إلى الحاكم العام قال بأن كمية المحصول التى أبلغه بها أمناء شون الغلال (السيتولوجوى) أكبر من تلك التى تم بيعها فى المزاد وأنه يدرك أن خازنى الغلال كانوا يبالغون فى تلك الكمية[٣٩].

وفى بردية أخرى[٤٠] يقدم أمين مخازن غلال القمح فى تبتونيس تقريراً إلى الحاكم الإقليمى لقسمى ثيمستيس وبوليمون ويتعلق التقرير برديتين من القمح كان قد اقترضه موظف سابق Exegetes وذلك لسداد ما عليه من دين للمحصلين فى العام الماضى، وأن هذا الإجراء كان يتم بناءاً على أوامر من الحاكم العام المدعو Calpurnius Concessus .

أما فيما يتعلق بمسئولية الحاكم العام عن نقل القمح فلدينا بردية[٤١] يكتب فيها الحاكم الإقليمى فى الفيوم إلى الكاتب الملكى والقائم بأعمال الإستراتيجوس فى أكسيرينخوس بأنه عليه أن يرسل البغال والحمير من أكسيرينخوس إلى الحاكم العام فى الفيوم وذلك حتى يتم نقل القمح إلى الموانئ، وأن الأخير لن يُخلى سبيل من لديه من رجال ودواب النقل حتى تصله دفعة جديدة، وقد شدّد الوالى على هذا الأمر وأرسل تعليماته إلى الحاكم الإقليمى بهذا الصدد[٤٢].

٣- الضرائب:-

لم يكن للإبستراتيجوس دور مباشر أو ملحوظ فى عملية جباية الضرائب، وكان الوالى يفضّل التعامل مباشرة فى هذا الأمر مع الحكام الإقليميين دون وساطة

من الإبستراتيجوس، ولكن ما لدينا من برديات قد يضيف دوراً من نوع ما إلى الإبستراتيجوس فى هذا الأمر ويتلخص هذا الدور فى أمرين:

أ) تعيين موظفى الضرائب. ب) تلقى الشكاوى ضد محصلى الضرائب.

أما فيما يتعلق بالبند (أ) فإن الإبستراتيجوس كان مسئولاً عن تعيين محصلى الضرائب المالية Praktores Argyrikwn(٤٣) ومحصلى الضرائب العينية(٤٤) وأمين مخازن الغلال Sitologos(٤٥)، وتحدثنا عن هذا الأمر فى الفصل الثانى.

أما فيما يختص بالبند (ب) فإن كثيراً من الشكاوى كانت توجه إلى الإبستراتيجوس وكان أصحابها يشكون من عنف محصلى الضرائب أو قد يطلب أصحابها الإعفاء من التكليف بجمع الضرائب(٤٦) أما الشكوى التى تقدم بها أحد الكهنة السابقين إلى الإبستراتيجوس فكانت تتعلق بما يجرى من عملية إختلاس للأموال الخاصة بالجمارك(٤٧) وإذا كان Wallace(٤٨) يرجع هذا الامر إلى مسئولية الإبستراتيجوس عن الضرائب الخاصة بجمرك ممفيس فإن Thomas(٤٩) لا يرى هذا الرأى ويرجع السبب فى ذلك إلى سلطة الإبستراتيجوس الأمنية التى كانت واسعة.

وفيما يتعلق بالضرائب فإن لدينا وثيقة نُشرت حديثاً(٥٠) وهى P. Yale Inv. 1599 A.D. 238-244. جاء فيها خطاب رسمى موجه من الوالى إلى]στράτηγος καὶ βα[σιλ]ίκοι γραμμάτεις ولعلنا إذا أضفنا επι إلى لكلمة الأولى فتصبح إبستراتيجوس فإن هذه الإضافة قد تكون صحيحة ذلك أن الفعل المستخدم فى السطر الثالث κρ]ατιστω (تعيين بالقوة) كان دائماً ما يستخدم مع الإبستراتيجوس. وتتعلق هذه البردية بضريبة غير معروفة من قبل وهى ἐιαξυσι[μον ويفترض N. Lewis أنها كانت ضريبة تتعلق بسحب أو إلغاء عقد من ملف من الأرشيف العام. ويقول N. Lewis إنه إذا افترضنا أن الموظف المشار إليه فى السطر الأول هو الإبستراتيجوس فإن موقعه فى القائمة يأتى إما قبل (Kleogenes) مباشرة أو بعده مباشرة: حيث إن تاريخ البردية يتراوح فيما بين ٢٣٨-٢٤٤ أما Kleogenes فهو الإبستراتيجوس رقم ٧١ فى القائمة وكان فى المحافظات السبع والفيوم.

وتشير بردية أخرى(٥١) إلى قسم يقدمه ثلاثة ممن اشتروا حق امتياز تحصيل الضرائب فى أكسيرينخوس فى عام ١٣٠/٢٩.

وتشير μυροῦ τετάρτης, υικη[σ] χαρτηρας πολεω νομοῦ [ὀξ]υπυ[γχιτοῦ] تلك البردية فى السطر ١١-١٣ إلى أن الإبستراتيجوس كان هو المسئول عن حق بيع هذا الإمتياز، وهذا أمر غير مألوف حيث إن بيع هذا الامتياز كان يقوم به الإستراتيجوس والكاتب الملكى(٥٢).

وفى واقع الأمر فإن ما سقناه من أدلة قد لا يكون حاسماً فى أن نجزم بأن الإبستراتيجوس كان له الحق فى الإشراف المباشر على عملية تحصيل الضرائب فقد ورد ذكر اسم الموظف (الإبستراتيجوس) دون الإشارة بشكل واضح إلى أنه كان مشرفاً على تحصيل الضرائب أو أنه كان له دور فى تحصيلها.

الباب الثانى
الاختصاصات القضائية

الفصل الأول

القضايا المرفوعة إلى الإبستراتيجوس مباشرة

جرت سياسة الرومان بالنسبة لسكان البلاد التى تخضع لهم على تطبيق مبدأ شخصية القانون، وترتب على ذلك أن اقتصر تطبيق القانون الرومانى على الذين يتمتعون بالجنسية الرومانية. وتطبيقا لهذا المبدأ فقد سمح الرومان لسكان الولايات بتطبيق قوانينهم المحلية فى العلاقات التى تنشأ بينهم دون إلزامهم بتطبيق قواعد القانون الرومانى، واستمر الوضع على هذا النحو حتى دستور كراكلا Caracalla ٢١٢م[١]. أما ما أطلق عليه الرومان "قوانين المصريين" فكانت تمثل مجموعة من القوانين والأعراف وخلال القرون المتعاقبة من حكم الرومان لمصر تعدلت هذه المبادئ تدريجيا طبقا للقانون الرومانى[٢].

وإتباعا لسياسة الرومان "فرق تسد" divide et impera فكان سكان مصر موزعين على طبقات مختلفة فى الحقوق والواجبات وهى: الرومان، الإغريق، المصريون، ومن ثم فكانت القوانين المطبقة فى مصر هى القانون الرومانى والقانون الإغريقى والقانون المصرى وحده والقانون المصرى/ الإغريقى الذى ظهر مع إنشاء المحكمة المختلطة (τό κοινοδικίον) فى أواخر العصر البطلمى[٣] أما الجاليات الأخرى (Politeumata) مثل الفرس واليهود فكانت لها شرائعها الخاصة بها.

كانت السلطة القضائية العليا فى كافة القضايا المدنية والجنائية (Jurisdictio and imperium mixtum) فى يد الوالى وكان ذلك بمقتضى قانون (ius gladii) وتفويض من الإمبراطور باعتبار أن الوالى كان نائبا عنه (legatus)[٤].

أما الالتماسات والشكاوى فكانت تقدم إلى أحد موظفى الإدارة ممن لهم الأهلية القانونية ضد أحد الأفراد ويطلب التحقيق معه، أو أن تعرض دعواه فى الجولة التفتيشية للوالى (Conventus). وإذا قبل موضوع الشكوى كانت الشرطة تستدعى المتهم وتقوم بإجراء التحريات، وكانت تستخدم وسائل التعذيب لانتزاع الاعتراف من المتهمين وإذا أتضح أن المتهم برئ يتم إطلاق سراحه. وكان الحبس هو الإجراء المتداول حيث تشير الوثائق إلى أن الموظفين قد اعتادوا حبس المتهمين قبل الحكم فى القضية. ويقول Taubenschlag[٥] أنه كان بإمكان الموظفين أن يطلقوا سراح المحتجزين بضمان شخص (كفيل) وكان هذا الضامن يأخذ عهدا على نفسه بأن يدفع الغرامة إذا ما فشل فى تقديم المتهم عندما يطلبه البوليس بل إنه يوضع فى الحجز بدلا منه إذا فشل فى إحضاره.

وكانت الكفالة المالية المعمول بها الآن معروفة فى مصر فى عصر الرومان، حيث يدفع المدّعى عليه مبلغاً من المال لمثوله أمام السلطات حين يتم استدعاؤه وكان هذا المبلغ يُصادر إذا لم يحضر المتهم خلال مدة زمنية محددة[٦] وفى القضايا الخطيرة لا يُطلق سراح المتهم حتى يُعرض أمام المحكمة. وعند تحديد موعد لنظر القضية أمام الموظف المرفوعة إليه يُخطر المتهم به، ويُطلب من الشرطة أن ترُسل المتهم للمثول أمام المحكمة عند نظر الدعوى المقدمة ضده.

كانت محاضر الجلسات القضائية تبدأ بالصيغة الآتية (وهى تقديم مذكرة) ἐξ υπομνηματισμῶν أو بصيغة أخرى وهى ἐπὶ τοῦ βηματος (مقدمه للمنصة) وهذا الجزء مقسم إلى قسمين:

١- العبارة الافتتاحية والأسماء ٢- لقب (وصفة) الموظف الرئيسى ومكان الجلسة. وفى النهاية تذكر أسماء أطراف القضية. وفى بعض الأحيان نجد الصيغة الافتتاحية (نسخة من مذكرة) ἀντιγραφον ὑπομνημα بدلاً من ἐξ υπομνηματισμῶν وفى أحيان أخرى تُوجد الصيغتان معاً، وقد اختفت هذه العبارة فى بداية العصر البيزنطى[٧].

أما الشكوى الموجهة إلى الإبستراتيجوس βιβλιδιον (ونادراً ما استخدمت υπομνημα) فتبدأ عادة باسم ولقب الإبستراتيجوس وعبارات الإطراء والتزلف ثم اسم المرسل وأوصافه ثم يعرض الشاكى مظلمته، وفى بعض الأحيان كان يستهلها بجمله يتوسل فيها إلى الإبستراتيجوس بالرجاء، ومن ثم أصبحت عبارة التوسل هذه تقليداً شائعاً فى القرن الثالث، ويتبع ذلك بالإجراء المطلوب ويُعبر عنده بالفعل ἀξιῶ σοῦ أو δεομαι σοῦ إننى أطلب منك أن) [٨] ويكون الإجراء المطلوب كالتالى:

١- أن يتخذ الإبستراتيجوس إجراءاً مباشراً. (أ) إما بنفسه (ب) أو من خلال الإستراتيجوس أمراً إياه أن يصحح الخطأ.

٢- أن يعطى الشاكى وعداً بسماع دعواه[٩]. ويجب أن نشير فى هذا المقام إلى أن الإبستراتيجوس كان له مستشارون قانونيون يُصدر أحكامه بمساعدتهم ويعرفون باسم συγκαθεδρος وأنه يُصدر أحكامه بمساعدتهم.

أما فيما يتعلق (١٠)σκεψὰμενος μετὰ τῶν συνεδρευόντων Ἀρποκρατιῶν بالقضايا المحولة إلى الإبستراتيجوس فإنه يأتى بعد ذلك نقطتان مهمتان:-
١- التفويض أو التوكيل ويعبر عنه بالصيغة ἐξ ἀναπομπης أو τοῦ κρατίστο ἡγεμονος ثم يأتى التاريخ بعد ذلك.
٢-جملة الحضور التى تأتى لتدل على المشاركين فى الجلسة παροντος νομικου وتشمل المدّعى والمدّعى عليه والشهود. ويأتى بعد ذلك الإشارة إلى مكان انعقاد الجلسة القضائية وقد يكون هو نفسه المقر لانعقاد الجولة التفتيشية للوالى Conventus أو فى مكان إقامة ممثل الإدعاء(١١) وفيما يتعلق بمكان عقد جلسات الإبستراتيجوس القضائية فلم تكن ثابتة فتشير بعض الوثائق(١٢) إلى أن الإبستراتيجوس كان يعقد جلسات المحاكمة فى أرسينوى حاضرة الفيوم، وتشير عدة وثائق أخرى(١٣) إلى أنه كان يعقدها فى أنتينوبوليس، وعقد الإبستراتيجوس جلسة استماع أخرى فى قنا κυνοπολις(١٤) وعقد محكمة فى تبتونيس(١٥) وفى قضية أخرى(١٦) عقد الإبستراتيجوس محكمته فى الإسكندرية ولكن ذلك كان بتفويض من الوالى، وسنتحدث عن هذه القضايا فى حينه.
وكانت هناك وسائل ثلاثة تُعرض بواسطتها القضية أمام الإبستراتيجوس:
١- الشكوى المرفوعة إليه مباشرة. ٢- الشكوى المحوّلة إليه من موظف أعلى.
٣- الشكوى المرفوعة إليه من أى موظف تابع له.

وكانت هذه الشكاوى المباشرة إلى الإبستراتيجوس هى أكثر أنواع تلك الشكاوى مقارنة بالشكاوى المحولة إليه من موظفين آخرين، أما فيما يتعلق بالنوع الثانى من الشكاوى فإنها كانت متشابهة ومعقده ومن ثم فمن الإنصاف أن نفترض أنه عندما تكون الوثيقة غير واضحة فإنها تكون مرسلة إلى الإبسترتيجوس مباشرة دون أن تكون محولة إليه من موظف آخر(١٧).

وتنضوى معظم هذه القضايا التى كانت تعرض أمام الإبستراتيجوس سواءً ما كان منها موجهاً إليه مباشرة أو محولة إليه من موظف آخر ضمن القضاء المدنى، فمنها ما يتعلق بالأعباء الإلزامية وقد عرضنا فى فصل سابق لهذا الموضوع بالتفصيل، وكان هناك جزء آخر يتعلق بالنزاعات المالية كانت قضايا الأسرة تحتل مكاناً بارزاً فى نوعية القضايا التى تُعرض أمام الإبستراتيجوس فمنها ما يتعلق

بالطلاق، والسلطة الأبوية على البنت، ومنها ما يتعلق بالوصاية والميراث وغيرها مما يُعرف الآن بقضايا الأحوال الشخصية. أما النوع الثانى من القضايا التى تُعرض أمام الإبستراتيجوس فهى ما يمكن أن نسميه بالقضايا الإدارية/ الجنائية، وهى فى معظمها قضايا ضد موظفين تتعلق بالرشوة أو الاختلاس أو التربّح أو التزوير.وكانت القضايا التى يتقدم أصحابها بالشكوى إلى الإبستراتيجوس مباشرة على النحو التالى:

١- قضايا الأعباء:

بداية يجب أن نعترف أنه لم تكن توجد أية حدود فاصلة بين اختصاصات الإبستراتيجوس الإدارية واختصاصاته القضائيه، ذلك لتداخل الاختصاصات بين الموظفين من جهة وعدم وجود فصل بين السلطتين الإدارية والقضائية من جهه أخرى، ومن ثم لا يمكن أن نفرّق بين قضايا مدنية وأخرى جنائية وثالثه إدارية، ويراعى أن هذا التقسيم لم يكن إلا للمساعدة على عمل الدراسة فقط.

كانت الشكاوى المرفوعة إلى الإبستراتيجوس بشأن الإعفاء من الأعباء الإلزامية متعددة ومتنوعة.

وقد عرضنا لمثل هذه الالتماسات فى شئ من التفصيل فى الفصل الثانى من الباب الأول، وما يهمنا هنا أنه فيما يتعلق بالشكاوى السابقة التى عُرضت أمام الإبستراتيجوس بصفة واضحة وتتعلق بالأعباء والالتزامات فإن من الملاحظ:-

أولاً: أن مثل هذه الشكاوى قد لا تمثل دوراً قضائياً يقوم به الإبستراتيجوس بقدر ما هو اختصاص من اختصاصاته الإدارية البحتة.

ثانياً: إذا افترضنا أن مثل هذه الشكاوى كانت تنضوى تحت الاختصاصات القضائية للإبستراتيجوس فهى كلها مخالفات إدارية ويطلب أصحابها تصحيحها، ومن ثم فإن ما اتخذه الإبستراتيجوس كان قرارات إدارية لا ترقى إلى درجة الأحكام.

٢- الخلافات المالية:

تضم إحدى البرديات[١٨] شكوى مرفوعة إلى الحاكم الإقليمى (الإبستراتيجوس) فى قسمى ثمستيس Themestes وبوليمون Polemon, من محافظة الفيوم كان المتقدم بالشكوى شخص يدعى بطلميوس فى فبراير/ مارس ١٦٢م،

وتتضمن الشكوى صورة من شكوى سابقة كان قد تقدم بها إلى الإبستراتيجوس المسى (Vedius Faustus) متضمنة قراره الخاص بها، ويقدم مع هذه الشكوى صورة من شكوى أخرى تقدم بها إلى القاضى الأعظم Iuridicus وألحق بها أيضاً القرار الذى اتخذه الأخير، وألحق بها أيضاً صورة من محضر جلسة استماع عقدها الوالى (Lucius Munatius) فى شهر مارس ١٥٢م وهذا المحضر يتضمن حكماً كان قد أصدره الوالى فى قضية مماثلة.

أما موضوع تلك الشكوى فيتعلق بأن محصلى الضرائب النقدية يطالبونه بأن يدفع ضريبة الرأس عن ابنه الذى اختفى منذ أربع سنوات ١٥٥/١٥٦م ويقول صاحب الشكوى إن ابنه هذا كامل الأهلية القانونية، وأنه انفصل عنه ولم يعد يشاركه فى المعيشة، وعلى الرغم من أن قرارات الولاة السابقين كانت واضحة فى هذا الشأن بأنه لا يجوز مطالبة أى فرد بأكثر مما هو عليه، إلا أن محصلى الضرائب يخالفون هذه اللوائح، ويستخدمون القسوة والعنف فى ابتزاز الأموال من المدّعى.

وقد وردت الإشارة إلى مرسوم سابق كان قد أصدره الإمبراطور سبتميوس سيفيروس بأنه لا يجوز مطالبة شخص ما بما على شخص آخر، فلا يُطالب والد بما على ولده، ولا يطالب ولد بما على والده، فإذا قام أحد بمثل هذه الأمور فإنه يكون عرضة للعقوبة[٩٩]. والنقطة المهمة فى هذه الدعوى أنها رُفعت أمام أكثر من موظف فرُفعت فى أول الأمر إلى القاضى الأعظم (Iuridicus) ثم إلى الإبستراتيجوس ثم إلى الإستراتيجوس فهل هذا إجراء عادى؟! أم جهل بالقانون وإلى من يجب أن تقدم الشكوى؟! أم أن مثل هذا النوع من الإجراءات يجب أن تُتخذ أمام السلطات الإدارية التى هى ذاتها السلطات القضائية، ذلك لعدم وجود حد فاصل بين السلطات من ناحية وعدم وجود محاكم مستقلة من ناحية أخرى.

أما الموضوع الثانى المهم فى هذه البردية فهو استشهاد الشاكى أو الملتمس بحكم صدر فى قضية مماثلة كانت قد نُظرت من قبل أمام الوالى، فهل يدل ذلك على عدم وجود قاعدة تشريعية ثابتة يحاكم على أساسها الموظفون فبدلا من المقولة فى العصر الحديث بالرجوع إلى المادة كذا من قانون كذا...... تكون المقولة فى مصر فى العصر الرومانى بالرجوع إلى الحكم الذى أصدره الوالى فلان أو الموظف فلان؟! أم يدل ذلك على قلة الخبرة لدى الموظفين بالقانون المصرى الذى يحكمون بمقتضاه

بين المصريين أم أن ذلك يرجع إلى الازدواجية فى استخدام القوانين الرومانية والمصرية. ربما جاز كل هذا، وإذا صح هذا القول فكيف يجوز لموظف لا يفهم القواعد القانونية أن يكون قاضياً مكلفاً بأن يصدر حكماً؟! أم أن القضية كانت تتصل بالدخل العام للدولة وأن المسئولية فى ذلك كانت جماعية ومن ثم تداخلت الاختصاصات بين الموظفين.

بقى أن نشير إلى أن (Vedius Faustus) هذا كان إبستراتيجوس من قبل فى الفترة ما بين ٢٤ ديسمبر ١٦١م إلى ١٥ أبريل ١٦٢م أما (Philotas) الذى كان يعمل قاضياً أعظم (Iuridicus) فى نهاية عام ١٦١م فكان يعمل بوصفه إبستراتيجوس فى الفترة من ١٤٨م إلى عام ١٥١م وذلك فى المحافظات السبع والفيوم[٢٠]. وهذه هى بعض الحالات القليلة التى وجدنا فيها الإبستراتيجوس وهو يتولى وظيفة أعلى بعد تركه وظيفة الإبستراتيجيا.

وقد جاء فى شكوى أخرى[٢١] مرفوعة إلى الإبستراتيجوس المسمى اوريليوس هيرابيون Aurelius Herapion من أجورانوموس سابق يذكر أنه حرر عقد دين قانونى مُلزم لطرفى العقد مع شخص يدعى Agathodaemon وبمقتضى هذا العقد الذى مهره بتوقيعه فقد أصبح مديناً له بمبلغ ٣٠٠٠ دراخمه والتى تم إقراضها له بفائدة ٤ أوبول بالإضافة إلى الشروط القانونية الأخرى التى يتضمنها العقد الذى وقّع عليه.

والشئ المهم الذى يمكن أن نستخلصه من هذه البردية أن صاحب الشكوى يشير إلى أن إبستراتيجوس سابق (Corellianus) وهو المسئول أيضاً عن النظر فى الشكاوى الخاصة بالنزاع المالى. أما المدعى هنا فكان يشغل وظيفة المحتسب (Agoranomos) بمعنى أنه كان يعرف أن الإبستراتيجوس كان هو الموظف المسئول عن النظر فى مثل هذه القضايا.

وتقدم لنا بردية نُشرت حديثاً[٢٢] وذلك لأول مرة الاسم الكامل للحاكم العام فى المحافظات السبع فى هذا التاريخ وهو ٢٠اكتوبر ١٤٧م وهو المدعو بوبليوس ماركيوس كريسبوس (Publius Marcius Crispus) الذى أشار توماس إلى اسم عائلته فقط معتمداً على P. Lond. II 358 وتشير البردية التى بين أيدينا إلى أن فترة تولى هذا الحاكم العام P. Marcius. Crispus لوظيفة الإبستراتيجيا كانت فى الفترة

ما بين تولى Minicius Corellianus وكان آخر تـاريخ أشـير إليـه فيـه هـو ١٤٧/١٤٦ (P.Oxy. VI. 899) وبين M.Herennius Philotas ١٤٨/١٤٧م حسب آخر تاريخ أشـير إليـه فيـه BGU. I 195 ومـن ثـم يجـب أن نعـدل التـاريخ الـذى قدمـه تومــاس (Thomas.op. cit. p. 188. No. 40) هو ٢٢ يناير ١٥٠ ليصبح ١٤٧م ومن الملاحــظ أن هذا الإبستراتيجوس تولى فترة زمنية قصيره ولا نعرف سببا لذلك.

وهذه البرديــة عبـارة عـن شـكوى مرفوعـة إلى هـذا الإبسـتراتيجوس المسمى (Crispus) من بطلميوس بن ديودوروس[٢٣] من قسمىّ بوليمـون وثيمسـتيس فـى محافظـة الفيـوم، وكتـب المدّعـى شـكواه بإسـلوب أدبـى جميـل، ويقدمــها ضـد جمنازيارخوس سابق[٢٤] من نفس المحافظة يدعى Pappus حيــث تصـرف بغطرسـة واعتداء على خصوصيات الآخرين حيث إنه يطلب فائدة على الدين بمعــدل قـدره Stater (أربع دراخمات) عن كل مين[٢٥] Mina فى الشهر وذلك باستخدام نفـوذه الواسع فى المحافظة، مع أن هذا مخـالف لمراسيم الأبـاطرة وقـرارات الـولاة، وكنـا إذا تقدمنا بشكوى إلى مكتب الحاكم الإقليمى سحبها بنفـوذه الواسـع وسـتلاحظ أنـه يأخذ ٣,٥ أوبول فائدة عن كل Stater من المينا فى الشهر، وهذا يعنى أنه سيحصل على ثمانية أضعاف رأس المال فى بضع سـنين وهـذا لا يجوز بحـال مـن الأحـوال ويطلب صاحب الدعوى أن يكتب الحاكم العام إلى الحاكم الإقليمى كى يمنع مثـل هذه التصرفات حتى لا نعيش فى رعب وتهديد وإنـا لنطلـب الإنصـاف مـن هـذا المفترى.

ونخلص من هذا الرد المختصر للإبستراتيجوس وهو (تقدم بعريضــة الدّعـوى إلى الإستراتيجوس) إلى أن ذلك لا يعنى أن الإبستراتيجوس رفـض الدعـوى ولكـن ربما لم يكن للإبســتراتيجوس اختصـاص قضـائى فـى مثـل هـذه الأمـور[٢٦] ومـن الملاحظ أيضاً أن الإبستراتيجوس تجاهل قول المدّعى بأنه كلمــا تقـدم بشـكوى إلى مكتب الحاكم الإقليمــى سـحبها هـذا الجمنازيـارخوس السـابق باسـتخدام نفـوذه الواسع وطلب من المدّعى أن يتقدم بالشكوى إلى الحاكم الإقليمــى ويبـدو أن هـذا الرجل كان دائم الشكوى، ومن ثم لم تكن الردود على دعاواه قاطعة أو حاسمة فى معناها.

وفى بردية أخرى[٢٧] تقدم ثلاثة اخـوة لأم تدعـى هيراكليـا (Herakleia) إلى الحاكم العام (إبستراتيجوس المحافظات السبع والفيوم فى الفترة من ١٠مـايو ١٦٦ إلى ٢٣ أغسطس ١٦٧) المدعو Lucceius Offellianus بأنهم ورثوا عن أمـهم أمَـة تدعـى (Martilla) (وذلـك علـى الشيوع) وأنـها تقيـم فـى الفيـوم، وأن شخصين همـا (Sarapammon) وأخوه (Dios) من نفس المحافظة قاما باختطاف هذه الأَمَـة دون أن يحرك الحاكم الإقليمى ساكناً ويطلبون مـن الحـاكم العـام أن يكتـب إلى الحـاكم الإقليمى لقسمى بوليمـون (Bolemon) وثيمستيس (Themistes) بـأن يرسـلهما للمثول أمام عدالتك لما اقترفاه من عنف واختطاف لهذه الأمة دون وجه حق[٢٨].

٣- مسائل متعلقة بالعقارات:

وهناك مجموعة من القضايا المتعلقـة بالعقارات وملكيتها مما كـان يُعـرض أمام الإبستراتيجوس وهاك الشـكوى الأولى[٢٩] التـى ترجـع إلى عـام ١٩٢/١٨٠ وهـى مقدمة من كبير الكهنة السابق فى أكسـيرينخوس المدعـو (Antistius Primus) إلى الإبستراتيجوس (T. Claudius Xenophon) يقول فيها بأنه كان قـد اشـترى قطعـة أرض من شخص يدعى الإسكندر وأن هذه الأرض كانت قد آلـت إليـه - بوصفـه البائع - بعد تقسيم التركة بينه وبين أخيه الأصغر المدعـو أبوللونيـوس، ومساحة هـذه الأرض ٥٢,٥ آروره من الأرض الزراعية و٦,٥ آروره من أراضى المبانى. ووفقـا للتقسيم الذى تم بينى وبين إخوتى فـإننى أدفـع الضرائـب المفروضـة علـى الأراضـى التـى أملـكها فقط، والآن وبعد أربعين عاماً يطالبنى كاتب القرية بأن أدفع الضرائب الواجبة عن أربع آرورات أُخرى ومقدارها خمسـة أرادب وافـترض أن الأرورات الأربـع تقع ضمـن الـ (٥٣) آروره التى أمتلكها وأن الضرائب الواجبة على هذه الأراضى أصبحـت مطلوبـة منـى على الرغم من أننى لا استأجر أرضاً ملكية ولم أزرع أرضاً ملكيه.

ولذلك فإنه من الظلم أن يُطلـب منـى دفـع كـل هـذه الأمـوال عـن أرض لا أملكها ولا أزرعها ومن ثـم فـإننى أتوسـل إليـك أن تكتـب إلى الإسـتراتيجوس أن يصدر تعليماته إلى الموظفين المعنيين. وهناك تساؤل عما إذا كان هناك سوء نية مـن كاتب القرية فى افتراض أن أربع آرورات من الأرض الملكية تقـع ضمـن الأراضـى التى يحوزها الشاكى؟! ام أن عجزاً مالياً حدث من جانب كـاتب القريـة هـذا وأراد من جانبه أن يوزع هذا العجز على أصحاب الحيازات الكبيرة وكان نصيب الشاكى

أن يتحمل ما على هذه الآرورات الأربع من التزامات مالية وخاصة الضرائب وهى ١٥ أردباً.

فى دعوى أخرى[٣٠] يرجع تاريخها إلى عام ١٣١م تدفع فيها سيدة تسمى (ديونيسيا) بأنها تملك قطعة من الأرض على الرغم من معارضة شخص يسمى "سرابيون" حيث تؤكد السيدة أنها اشترت هذه الأرض من والد "سرابيون" فى حين يؤكد الأخير أنها قد رهنت هذه الأرض فقط. وتذكر السيدة أنها تقدمت بالشكوى إلى الإبستراتيجوس "(كلاوديوس كوينتيانوس) (Claudius Quintianus) الذى أحال بدوره القضية إلى الوالى وعندما حضرت السيدة إلى الإسكندرية أرسل الوالى فى طلب (سرابيون) ولكنه لم يحضر ومن ثم تطلب السيدة من الوالى أن يرسل تعليماته إلى الإبستراتيجوس فكان رد الوالى: "إذا كان ذلك صحيحاً تقدمى بشكوى إلى الإبستراتيجوس وسلمى إليه نسخة من هذا". وكتبت السيدة إلى الإبستراتيجوس يوليوس فاريانوس تقول إنها "اشترت من والد سرابيون قطعة أرض عبارة عن مزرعة كروم وبعض الأراضى المزروعة بالحبوب، وأنها دفعت إلى والده ثمن هذه الأرض وسددت إلى دائنيها ما كان عليها من ديون مستحقه وتسلمت العقد الرسمى التقليدى الخاص بالبيع وسجلت الأرض، ولكنه أعلن أننى قد وضعت يدى على الأرض بحق الرهن فقط. وللأسف لم تورد البردية حكم الإبستراتيجوس فى هذه القضية ، وإن كان من المحتمل أن تأخذ وقتاً طويلا لإستيفاء جوانب القضية المتعددة وعمل التحريات اللازمة عن مدى صحة تلك الادعاءات وأقوال الخصوم.

وجاء فى شكوى أخرى[٣١] يرجع تاريخها ١٥ فبراير ١٦٣ يتقدم بها (جايوس يوليوس نيجر) (Gaius Iulius Niger)[٣٢] وهو جندى مسرح بشرف[٣٣] من سلاح الفرسان وهو من مواطنى أنتينوبوليس ويملك أرضاً ويعيش مع عائلته فى (كرانس)=(كوم أوشيم فى قسم هيراكليديس شرقى الفيوم) وهو يتقدم بالشكوى إلى الإبستراتيجوس فيديوس فاوستوس Vidius Faustus ضد إيزيدوروس بن أخيلاس (مصرى) الذى يعمل كاتبا للمشرف على المتلكات المحجوز عليها ἐπιτηρήται κτηματῶν γενηματογραφουμενῶν حيث إن Niger اشترى عن طريق الخزانة ما مساحته فدان واحد من الأراضى المصادرة وهى جزء من بستان

زيتون، وأنه قد دفع ..... دراخمة ثمناً لها، وبعد أن تم ذلك دفع ما عليها من ضرائب، ولكن Isidorus أراد أن يفسد كل شئ ...... ويقول إنه رومانى ولا يجوز أن يتعرض لمثل هذه الأفعال الإجرامية على يد هذا المصرى[٣٤] وكان رد الإبستراتيجوس إذا كانت هذه الغطرسة Hybris قد اقترفت فإن الإستراتيجوس سيخبرنى بذلك.

يبدو أن هذا الكاتب رفض أن ينقل ملكية هذه الأرض إلى نيجر (Niger) نظراً لخلاف مادى أو غيره ولذلك تقدم (Niger) بالشكوى وتشير البردية إلى إشراف الإبستراتيجوس على الأراضى المصادرة من قبل الدولة لأى سبب من الأسباب وهو يشارك بذلك الإيديولوجوس فى هذه المهمة بوصفه الجهة التنفيذية. أما فيما يتعلق برد الإبستراتيجوس فإن هذه البردية تنضم إلى البرديات القليلة التى ورد فيها رد الإبستراتيجوس على الشكوى فربما كانت هذه البردية هى النسخة الأصلية للشكوى وليست صورة منها، أو ربما رد الإبستراتيجوس على الشكوى لأن صاحبها رومانى.

وفى قضية أخرى ترجع إلى أواخر القرن الثانى وأوائل القرن الثالث[٣٥] رفعتها سيدة مصرية تدعى (Senphibis) من إقليم أبوللونوبوليس إلى الإبستراتيجوس "يوليوس يوليانوس" تقول فيها إنها اشترت قطعة من الأرض مساحتها **٥,٢٥** آروره فى قرية (krikis) من إقليم أنتينوبوليس ولكن كاتب القرية دوّن فى سجلاته أكثر مما أملك بالفعل (الزيادة آروره) بل إن هذه المساحة تزداد كل عام وبالتالى وقع كثير من الضرر علىّ، ولذلك فإننى ظلمت بواسطة هذا الرجل وأنا فى خطر من أن تُنزع ملكيتى لهذه الأرض، وأتوسل إليك أن تأمر الإستراتيجوس أن ينظر فى الأمر ويأمر بتسجيل الأرض، وألاّ يدع كاتب القرية يقع فى خطأ متعمد عند تدوينها.

ولعل هذه الشكوى لها نفس موضوع الشكوى الواردة فى P. Oxy. 718 والتى أراد فيها كاتب القرية أن يسوى أوضاعه فوزّع المديونية على الحيازات الكبيرة، أو لعل كاتب القرية هذا كان مكلفاً باستصلاح قطعة أرض معينة أو زراعة الأراضى التى هجرها مزارعوها ولكن على الورق فقط وذلك بأن أضاف إلى

كل حيازة بضعة آرورات وحمل أصحاب هذه الحيازات ما علـى هـذه الأرض مـن مصاريف ومثل هذا الإجراء كان يحدث فى أحوال أخرى.

وفى قضية أخرى(٣٦) كانت مرفوعة إلى الإبستراتيجوس Artorius Priscillus فى عام ١١٥- ١١٧م جاء فيها أن شخصاً ما يدعى (Ision) كان يشـغل وظيفـة الكـاتب الملكـى مـن قبـل فـى إقليـم ديوبوليـس (Diopolite) وكـان يمتلـك أرضاً فـى أنتينوبوليس وقد حُكم عليه بدفع مبلغ، علـى سـبيل الغرامـة τά κατακριμάτα وحسب الناشر فإن ذلك الأسلوب كان يستخدم للدلالة على سوء الإدارة وعندمـا علم (Ision) بذلك قام ببيع جزء كبير من ممتلكاتـه التـي كـان يتوقـع أن الدولـة ستحجز عليها وفاءً لما عليه من ديون أو مصادرتها، وفضلاً عن أن (Ision) لم يدفع الأموال التى حصل عليها من بيع الأرض إلى خزانة الدولة بل إنها لم تكـن كافيـة أساساً لأن تفى بالدين، وكـانت القوانـين تُجـرّم التصـرف بـالبيع أو الرهـن لكـل الأراضى التى عليها ديون للخزانة(٣٧) وعندما أحست الحكومة بوجود هـذا التواطـؤ بين الكاتب الملكى والمشترين قررت أن يدفع المشترون الدين كاملاً، وصاحب هـذه الدعوى يدفع ببطلان مـا عليـه مـن ديـون ذلـك أن اسمـه ورد عـن طريـق الغـش والتدليس حيث إنه لم يشتر الـ (٢٤) أروره من (Ision) ولكنه اشـتراها مـن سـيده تدعى (Senpamous) وقد أعطته ضمانات كافية بـأن الأرض غـير مدينـه وأن هـذه السيدة ما زالت على قيد الحياه وأن لديه عنوانها وأنها قادرة على دفع مـا يخصـها مـن هـذا الديـن، ويطلـب أن تُرسـل نسـخة مـن شـكواه إلى الإسـتراتيجوس فـى Antaeopolite ومن ثم يقوم هذا الإستراتيجوس بدوره بإخطار الموظفين التابعين لـه بما يفيد بأنه أى Ophieus مقدم الدعوى غير مسئول عن هذا الدين(٣٨).

وجاء فى هذه الشكوى الموجة إلى الإبستراتيجوس مطالبـة بـأن يـوزّع الديـن على كل المشترين لهذه الأرض فى أول الأمر، لأن المشترى فى هذه الدعوى اشـترى من أحدهم ولم يشترِ من المالك مباشرة، وقد وافق الإبستراتيجوس على هذا الطلب وأرسل تعليماته إلى الـ Διακριται (الموظفـون المكلفـون بإعـادة تقييـم الضرائـب المفروضة خطأ) فى إقليم Antaeopolite بأن يعدوا قائمة بالمشـترين الأصليـين وأن يحددوا الحصة التى تخص كل واحد منهم مـن الديـن، وحيـث إن بعـض المشـترين كانوا يقيمون فى إقليم Apolonopolite Heptakomias المجاورة فـإن الإسـتراتيجوس

هناك أبلغ بهذه الإجراءات، ومن ثم أعد قائمة ملفقة بالأشخاص الذين اشتروا فى المحافظة التى يديرها وكان Ophieus صاحب الدعوى من بين الأشخاص الذين وردوا فى هذه القائمة.

وهكذا نتبين من هذه الدعوى ما يلى:

أولاً: أن صاحب الدعوى هنا يختصم السيدة التى باعت الأرض إليه أولاً وهى إما إنها تعلم أو لم تكن تعلم بأن هذه الأرض عليها ديون للدولة وهذا أمر غير قانونى أو شرعى، وبالتالى يطلب أن تدفع هى ما على هذه الأرض من ديون للخزانة، وهذا هو الشق المدنى فى الدعوى.

ثانياً: يختصم صاحب الدعوى أولئك الموظفين (Διακριται) وهم الموظفون الذين تلاعبوا فى القوائم ويختصم فيها أيضاً استراتيجوس محافظة أبوللونوبوليس الذى أرسل هذه القوائم إلى الإبستراتيجوس وأورد فيها اسم المدّعى ظلماً وعدواناً عن طريق الغش والتدليس وهذا هو الشق الجنائى فى الدعوى وسنتحدث عنه بعد قليل.

ثالثاً: مازالت الطلبات المقدمة إلى الإبستراتيجوس فى معظم الشكاوى تنم على أن يصدر تعليماته إلى الإستراتيجوس بان يتخذ إجراءاً ما إذا حكم له الإبستراتيجوس بذلك. ولكن إذا كان صاحب الدعوى يعرف أن الإستراتيجوس هو الممثل للجهة التنفيذية لكل ما يريده فلماذا لم يقدم الشكوى اليه مباشرة؟! ولدينا العديد من الشكاوى الموجهة إليه بالاسم فهل تكتب الشكوى باسم الإبستراتيجوس وتُقدم إلى الإستراتيجوس؟! نشك فى ذلك وإلا فلما يطلب الشاكى من الإبستراتيجوس أن يأخذ إجراءاً ما. بيد أن الإبستراتيجوس كان يمثل الجهة التى تصدر عنها قرارات أو أحكاماً وأن الإستراتيجوس كان فى الحق هو الجهة التنفيذية لهذه الأحكام. وفى بعض الأحيان كان الإبستراتيجوس يحيل القضية إلى الإستراتيجوس للاستفسار وإجراء التحرى بمعاونة الشرطة إذا لزم الأمر ثم يُعد مذكرة بذلك ويرفعها إلى الإبستراتيجوس كى يصدر حكماً أو أن الإبستراتيجوس لم يكن لديه من الوقت مايكفي للنظر في الدعوى فيحيلها إلى الإستراتيجوس.

٤- قضايا الأسرة:

تنوعت القضايا المتعلقة بالأسرة والتى كانت تُعرض أمام الإبستراتيجوس فمنها ما يتعلق بالطلاق ومنها ما يتعلق بالوصاية والوصايا والميراث وغيرها من القضايا المتعلقة بالأسرة.

أ- الطلاق:

كان القانون المصرى يمنح الوالد القوامة فى تطليق ابنته بمعنى أنه كان يتدخل لينهى الزواج ومعنى ذلك أن سلطة الأب كانت ممتدة على البنت المتزوجة ويستند نافتالى لويس Lewis[٣٩] فى هذا على عدة وثائق[٤٠] توضح أن القوامة الأبوية (ἐξουσία = Patria potestas) كانت تستمر بعد زواج البنت، فى حين تشير بعض الوثائق الأخرى[٤١] إلى أن هذه السلطة كانت تنتهى مع زواج البنت، وإذا فحصنا الوثائق التى تؤكد استمرارية السلطة الأبوية على البنت المتزوجة فيتضح أنها كانت فى الأصل شكاوى تقدم بها الآباء فى نزاع مع بناتهن، ويتضح من هذه الوثائق أيضاً أن سلطة الأب فى تطليق ابنته كانت قوية فى بداية الأمر (القرن الأول الميلادى) كما توضح الوثائق فى عصر مبكر، ولكن هذه السلطة أخذت تتضاءل مع مرور الوقت وبخاصة فى القرن الثانى، ويلاحظ كذلك أن النظر فى قضايا الطلاق كان يأخذ وقتاً طويلاً فقد يمتد إلى عامين أو أكثر وتدلنا إحدى الوثائق[٤٢] على أن البنت تصبح مستوفية (τελεια) أى كاملة الأهلية القانونية عند زواجها، وأنها عندما تصبح (τελεια) وبالتالى لم تعد تابعة لأبيها. والبردية التى يدور حولها الحديث هى عبارة عن شكوى تقدمت بها سيده تسمى ديونيسيا (Dionysia) ضد والدها خايريمون (Chaeremon) وكانت قد تقدمت بها فى أول الأمر إلى الوالى، وجاء الجزء الأول منها حول نزاع مالى ونزاع على أملاك بين البنت ووالدها، وبعد أن انتهى هذا النزاع لمصلحة الابنة لم يقبل الأب الهزيمة وقرر أن يستأنف النزاع فى مجال آخر، حيث اتهم الوالد ابنته بالاستخفاف به، ثم اتهم زوجها المدعو (Horion) بأنه قد هدد باستخدام العنف ضده ولذلك طلب الأب أن يُطلق ابنته ويفرّق بينها وبين زوجها، واستند إلى القانون المصرى وما جاء به من تأييد لموقفه[٤٣] وهذا ما دفع ديونيسيا أن تقدم الجزء الثانى من الشكوى وينقسم إلى قسمين:

أولهما: تسرد فيه الأحداث التى دفعتها إلى تقديم هذه الدعوى.
ثانيهما: الحكم بإبقائها فى بيت زوجها. وكان قرار الوالى بأن يتقدم الطرفان كل على حده بدعوى يُوضح فيها الحقائق الكاملة حول القضية. وتقدمت ديونيسيا بالبراهين التى تدحض بها طلب أبيها بأن يأخذها عنوة من بيت زوجها.

يدور الجزء الأول حول حق الوالد فى أن يأخذ ابنته المتزوجة من بيت زوجها رغماً عنها، أما الجزء الثانى فيتعلق بأنه لا يجوز التهرب من المدفوعات المالية بتقديم قسم للمدعى من المدّعى عليه كما حدث من هذا الوالد مع ابنته، والجزء الثالث يتعلق بتسجيل العقود(٤٤).

وفيما يتعلق بالجزء الأول من هذه البردية فكان عبارة عن ثلاثة مقتطفات من مذكرات ὑπομνηματισμοι أو تقارير لموظفين عن الإجراءات القانونية الخاصة بحق الأب فى تطليق ابنته وأخذها من بيت الزوجية بالإضافة إلى وجهة نظر محام. والقضية الأولى(٤٥) عُرضت أمام الوالى (Flavius Titianus) فى عام ١٢٨م وفى هذه القضية أخذ الأب ابنته من بيت الزوجية حيث كان بين الأب والزوج نزاع، ودفع محامى الوالد بأنه يتصرف وفقاً للقانون المصرى، وكان قرار الوالى بأن الزوجة ستبقى مع من تشاء مع أبيها أو مع زوجها. وكانت تفاصيل هذه الشكوى على النحو التالى(٤٦) إن أنطونيوس بن أبوللونيوس تقدم من خلال محاميه بدعوى إلى الوالى فلافيوس تتيانوس فى ٢ يونيو من عام ١٢٨م بشكوى ضد والد زوجته (حماه) الذى أخذ زوجته رغماً عنها وأدى ذلك إلى مرضها حزناً، وقد تعاطف معها الإبستراتيجوس Bassus وأصدر قراره بعلم حرمان أنطونيوس من زوجته إذا ما كان الإثنان يرغبان فى الحياة معاً.-ولكن والد الزوجة رفض تنفيذ القرار وتقدم بدعوى إتهم فيها زوج ابنته بأنه تعدى عليه، وعندما تم استدعاء الطرفين للمثول أمام الإبستراتيجوس للمحاكمة عندئذ دفع الزوج إلى الإبستراتيجوس بقوله إنى لا أرغب فى تطليق زوجتى التى تكن لى كل الحب ودفع محامى الأب بأنه يريد حقه الذى كفله له القانون. وعندئذ أمر الإبستراتيجوس بأنه يجب أن ترجع إلى الزوجة وتسألها عما ترغب فيه. وعندما أجابت "أريد أن أبقى مع زوجى" حكم لها بذلك(٤٧).

والقضية الثانية[٤٨] عُرضت أمام الإبستراتيجوس المسى (Pacoius Felix) بعد ست سنوات من الشكوى الأولى وكانت مشابهة لها تماماً، وكان هذا الحق التعسفى الذى يفرق بين الزوجة وزوجها كان القانون الذى يمنحه للأب واضحاً تماماً ولكن حكم الوالى Titianus فى القضية الأولى كان موضع اعتبار لدى الإبستراتيجوس، ومن ثم تجاهل القانون المصرى، وكان القرار ضد رغبة الأب. وكان حكم الإبستراتيجوس باستمرار العلاقة الزوجية إذا كان الزوجان يرغبان فى العيش سوياً[٤٩].

إذن أنكر الوالى قوامة الأب (ἐξουσία = patria potestas) سواءً على البنت المتزوجة أو على مهرها وكان حكم الوالى "لابد أن تُسأل الزوجة مع من ترغب أن تعيش" ومن الشكوتين السابقتين يتضح أن سلطة الأب على ابنته المتزوجة كانت موجودة ولكن الوالى والإبستراتيجوس خففا من روح هذا القانون وذلك بإصرارها على أن رغبة الزوجة لابد أن تُحترم وتُؤخذ فى الاعتبار أو بمعنى آخر فإن الأب لا يمكنه أن يأخذ ابنته من بيت الزوجية رغماً عنها أو بالقوة.

أما القضية الثالثة[٥٠] فكانت تمثل تقريراً لمحاكمة تمت أمام القاضى الأعظم (Iuridicus) وإن كانت هذه القضية بها الكثير من النقاط الغامضة، ولكن يبدو أن أباً جرد ابنته المتزوجة من مهرها (الدوطة) وأراد أن يأخذها من بيت الزوجية ولكن القاضى الأعظم قضى بأن تبقى الدوطة وربما رفض التفريق بين الزوجة وزوجها وإلا ما كانت "ديونيسيا" قد استشهدت بها. واستشهدت برأى مشرع قانونى بأن البنت المتزوجة لم تعد تخضع لسلطة أبيها ἐξουσία وأن هذه السلطة تصبح غير ذات موضوع بعد الزواج[٥١].

وكان القانون والعرف يضمنان للزوجة الحصول على بائنتها حتى قبل خزانة الدولة (Fiskos) وكانت الدولة تضمن لها ذلك وأن حق التنفيذ (πρωτόπραξια) مكفول لها على أملاك الزوج، وكان من حق الزوجة أن تسترد بائنتها بشكل فورى وعاجل إذا كان الطرد للزوجة قد وقع من جانب الزوج أما فى حالة انتقال الزوجة لبيت أبيها وتركها بيت الزوجية من تلقاء نفسها ἦκουσιως ἀπαλλασσόμεν وبمحض إرادتها فإن رد البائنة وباقى ما لديها من أمتعة (ἡ φερνή) أو (προῖξ) ينبغى أن يتم فى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ

الطلب[٥٢]. وهذا ما دفع إحدى الزوجات بعد أن ساءت العلاقة بينها وبين زوجها إلى أن باعت إرثاً لزوجها دون علمه وذلك أثناء غيابه وانشغاله ببعض الأعمال[٥٣]. وجاء في منشور الوالى تيبريوس يوليوس الإسكندر ٢٨ سبتمبر ٦٨م أن أموال البائنة لا تعتبر ملكاً للزوج بل تظل مملوكة للزوجة التى تستطيع استردادها عند فك عُرى الزواج وأن لها حق التنفيذ الحال المباشر Protopraxia على أموال الزوج يضمن لها الحصول على بائنتها قبل أى دائن بما فيهم الخزانة العامة[٥٤].

ووفقاً للقوانين المصرية فى مصر فى العصر الرومانى كانت سلطة الأب وهى تعنى (القوامة) ἐξουσία على ابنته مدى الحياة، ولكن قبل نهاية القرن الميلادى الاول وخففت حالة الصرامة فى هذا القانون بالأحكام القضائية، وذلك بتقديم الرغبة فى استمرار العلاقة الزوجية على رغبة الأب فى فك عُرى هذا الزواج السعيد وفى هذه الحالة تتحرر الزوجة من السلطة الأبوية، أما المرأة التى تفتقد إلى هذه الحماية مثل المرأة المطلقة أو الأرملة فكانت تبقى أو تعود إلى السلطة الأبوية أى "حضانة أو قوامة والدها"[٥٥]. ونخلص من ذلك إلى أنه كان ينبغى أن يسن الوالى التشريع أولاً وذلك بأن يعلن الوالى حُكما فى القضية ثم يطبق الإبستراتيجوس هذا الحكم فى القضايا التى تُعرض أمامه وإن كان فى ذلك مخالفة للقانون والعرف المصرى.

ب- الوصاية والميراث:

أما فيما يتعلق بقضايا الوصايا والميراث فلدينا قضية[٥٦] تقدم فيها بالدعوى أوريلليوس أبوللونيوس من مواطنى الإسكندرية إلى Vettius Gallianus[٥٧] القائم بأعمال الإبستراتيجوس فى طيبه والنزاع فى هذه الدعوى حول ممتلكات تركها والده فى ديوسبوليس بارفا Diospolis Parva فى الإقليم الطيبى:-

"أنت تدرك أن قراراً إمبراطورياً (Constitutio)[٥٨] يُبطل نية والدى فى الوصية التى تركها ....، ولكن يكون هناك أوصياء إذا أخذ الأبناء حقوقهم كاملة، وأبلغ هذا إلى الدواوين الخاصة بالملكية الفعلية، ونعود إلى الملكية ....، ودفعت ما علىّ للخزانة، سواء أكان ذلك يخص الإيجار أو يتعلق بالجزية السنوية Annona وعلى الرغم من هذا تستمر الديون فى التراكم علىّ، وأعرف أنك تكره المكر والخداع، حيث إن زوجة والدى المدعوة (Oseaus) وبعد موت أبى حصلت على الميراث

بوصية غير قانونية ووضعت يدها عليه واعترض أفراد الأسرة على كل عقود الديـن التى عليها والتى أوردتها مفصّلة بعد فحص طويـل، وتريـد هـذه السـيدة أن تتمتع بالملكية فقط دون أن تتحمل ما عليها من ديون والتزامـات وأن تسـتخدمها كيفما تشاء".

"لذلك فإننى أتقدم بخالص العرفان والجميل إلى سيدنا الإمبراطور أنطونينوس (Antoninus) وإلى عدالتك بأن أحصل على حقـى الشرعى مـن ضيعـة أبـى لأن ذلك لا يعادله شئ للأبناء، وأرفق طيه نسخة من الوصية". المبرمة فى العـام ٢٥ كيهك ٢٩.

وكان رد الإبستريتيجوس: "عندما تبلّغ خصمك بالموضوع تقدم إلىّ بالشكوى تُسلم" وورد فى الأحكام Ta Apokrimata فى البند الثـانى عشـر الأسـطر ٥٢-٥٦، أنه فى كثير من الأحيان كان الإرث محملاً بالأعباء والديـون مما يدفـع الـوارث إلى التخلى عن الأملاك (Possessio Bonorum) كيما ينجو من هذه الأعباء[٥٩] فتصادر هذه الأراضى.

وفـى قضيـة أخـرى[٦٠] ترجـع إلى عـام ١٣٥م تطلـب سـيدة مصريـة تدعـى Chenalexas بأن ترث نصيب أبيها المتوفى فى تقسيم ميراث جدّتها وكان المدّعـى عليهم هم الأحفاد الأخرون لهذه الجدة وهما خـال وابـن خـال المدعيـه، وعُرضـت القضية أمام كاتب ملكى يسمى ميناندر وطلبت المدعية أن تنوب عن أبيها بموجب منحه أو معروف χαρις أعطى بموجبه هادريان المصريين الحق فـى أن يقـوم الفـرع مقام الأصل عند فقده فى الإرث، ولتدعيم حجّتها قدمت جـزءاً مقتبسـاً مـن قـرار سابق أصدره الإبستراتيجوس (Gellius Bassus) فى عـام ١٣٥. وفـى تعليقـه علـى هذه القضية يقول (Renan Katzoff)[٦١] بأنّه لا يمكـن أن يكـون هـؤلاء رومـان لأن القانون الرومانى لم يقر مـيراث الابـن مـن الأم قبـل عصـر مـاركوس أوريلليـوس (١٧٨) ولم يقر قاعدة قيام الولد مقام أمّه عند فقدها فـى الإرث مـن تركـة الجـده حتى عصر جستنيان (٣٨٩)، ولذلك فإنه حتى عصر هادريان كان يحق لكـل مـن الإغريقى والمصرى أن يرث أمّه، وبهذا المنح سمح هادريان للإغريق فقط أن يقـوم الفـرع مقام الأصل فى الإرث من الجده، وأكد هذا القرار الإبستراتيجوس المدعو (Gellius Bassus) وتطلب المدعية أن يمتد هذا الحق فى المنحة إلى المصريين أيضاً[٦٢].

تعكس هذه القضية الازدواجية بل وتعدد القوانين المطبقة فى مصر فى العصر الرومانى وأن ذلك لم يكن بمنأى عن قضايا الميراث فكان القانون المصرى واليونانى يسمح بأن يرث الفرد من أمه، فى حين أن القانون الرومانى لا يسمح بالميراث من الأم قبل عصر أوريلليوس، وكذلك فإن القانون اليونانى كان يجيز للإغريق أن يرثوا من جدتهم أما القانون الرومانى فلم يكن يسمح بذلك قبل عصر جستنيان ولم يكن القانون المصرى يضم تشريعاً بذلك ولكن هادريان أدخل هذا البند فى القانون المصرى.

وإذا كانت القضية تُعرض أمام الكاتب الملكى واستشهدت المدّعية بحكم الإبستراتيجوس فى قضية تتعلق بالميراث أيضاً، وعندما طلب الكاتب الملكى أخذ الرأى والفتوى من الوالى استخدم الأخير حقه التشريعى بأن جعل هذا القرار الإمبراطورى يطبق على المصريين أيضاً ويطبّق كذلك بأثر رجعى، وأن الإبستراتيجوس كان فى الحكم الذى أصدره يستند إلى حكم الوالى فى قضايا سابقه، ومن ثم فلم يكن الإبستراتيجوس بمنأى عن قضايا الميراث والوصايا أما طلبه بأن تتقدم المدّعية إليه بالشكوى مرة أخرى بعدما تخطر خصومها فإن ذلك يرجع إلي أنه في القضايا المدنية. يجب أن يخطر المدعي عليه بالقضية المرفوعة ضده حتي يجهّز المستندات أو العقود التي تثبت حقه ، ومن ثم يكون الإبستراتيجوس علي بينه من الأمر حتى يصدر حكمه ، وكان إبلاغ المتهم يتم بصورة شخصية. بمعني أن يتعهد المدعي بإبلاغه بنفسه ، أو أن يتم الإبلاغ عن طريق الإدارة ، ولدينا بضعة استدعاءات كان الإبستراتيجوس يستدعي المتهم أو المدعي عليه للتحقيق ولم يكن يكلف المدعي بذلك(٦٣).

وفيما يتعلق بالميراث فقد جاء في البند الثامن الأسطر ٢٨-٣٤ من الأحكام Apokrimata

28 π[ρ]όκλω Ἀπολλ[ω]νίου
τοὺς γεγρ(α)μμενους κληρονόμους (καὶ αἱ διαθήκαι
π[ε]πλασθαι λέγωνται) τῆs ν[ο]μῆs οὐκ ἔστιν
δκά[ι]ον ἐκβληθηναι. φροντ[ι] σουσιν δὲ οἱ
τα[σ]δίκας ἐπιτετραμμένοι κλέσαι τοὺς
εὐθυνο[μενους ἔι γε τὸ πράγμά ἔστιν ἐν τῇ
34 τάξεν τῶν διαγνώσεων.

إلي بروكلين بن أبو للونيوس :

"ليس من الإنصاف في شئ أن الورثة المذكور أسماؤهم (في الوصية) يُحرمون من حقهم ونصيبهم في الميراث ، حتي ولو قيل إن الوصية مزورة ، وينبغي علي أولئك الذين يوكل إليهم النظر في هذه القضايا أن يحرصوا علي استدعاء الأشخاص المتهمين حتي وإن كان الأمر لا يزال في دور التحقيق والمحاكمة"(٦٤).

وهذا يعني الفصل بين الشق المدني في القضية وهي ضرورة الحصول علي الإرث أولاً وأنه لا يجوز تعليق هذا الشق دون تنفيذ حتي يُقضي في الشق الجنائي في القضية وهو المتعلق بالتزوير.

جـ- الوصاية(٦٥):

كان تعيين الأوصياء من الأعباء والالتزامات التى كان الناس يسعون إلى التخلص منها ومن همومها ومسئولياتها وكان للإبستراتيجوس دور مهم عند نظر مثل هذه الشكاوى المقدمة إليه بهذا الخصوص ولدينا عدة وثائق تتعلق بهذا الأمر تتعلق البردية الأولى(٦٦) بدعوى رفعها شخص يدعى نيكياس (Nikias) إلى الإبستراتيجوس Statilius Maximus يقول فيها إن كاتب المدينة المدعو (Serenus) عينّه وصياً (Epitropos) على اثنين من الصغار، ويقول صاحب الدعوى أنه لا تربطه أية صلة قرابة بهما من ناحية الأب أو من ناحية الأم، و"حيث إن هذا العبء فيه إرهاق لى فقد تعرضت للمديونية فإذا تفضلت يا سيدى أن تصدر تعليماتك إلى الحاكم الاقليمى بأن يطلب من كاتب المدينة هذا أن يستعيض عنى بشخص آخر ليتولى الوصاية على هؤلاء الصغار، ومن ثم أستطيع أن أتفرغ لمباشرة عملي في زراعة ممتلكاتي وأن أدفع الديون التي تراكمت علي من جراء هذا العبء ، فأنت لا ترضي أن أكون بعيداً وبمنأى عن ممتلكاتي".

وإذا كان هذا المدعي يطلب الإعفاء هنا لأنه لا تربطه صلة قرابه بهؤلاء القصّر وأن هذا العبء قد سبب له خسارة كبيرة فلدينا عدة وثائق أخرى يطلب أصحابها من الإبستراتيجوس الإعفاء من الوصاية لأنهم من سكان أنتينوبوليس ، وفي إحدى هذه الوثائق(٦٧) قدمت الشكوى إلي الإبستراتيجوس المدعو (فيلوتاس) الذى أصدر حكمه بإنه ينبغى إعفاؤه من الوصاية ويُعهد بها إلي من يجب أن يقوم بها ، وذلك

بعد أن عرف أنه من سكان أنتينوبوليس. وفي شكوى أخرى[٦٨] يتقدم صاحبها بالالتماس إلي الإبستراتيجوس المسمى (Julius Lucullus) وهى ترجع إلي عام ١٧٣/١٧٢م) ويطلب صاحبها الإعفاء من الوصاية ، وكان رد الإبستراتيجوس عليه" يجب أن تبلّغ أقارب اليتيم أن طلبك مقبول لدينا" أما القضية الأخرى[٦٩] فعرضت أمام الإبستراتيجوس (Antonios Macro) في الخامس من شهر مارس ١٣٨م وكان طلب الإعفاء يستند إلى أنه من مواطني نتينوبوليس وقضي له الإبستراتيجوس بذلك[٧٠].

(٥) قضايا الدخل :

تندرج هذه القضايا ضمن المسئولية الإدارية للإبستراتيجوس عن أمور الدخل العام للدولة وفي إحدى هذه الوثائق[٧١] كان يتقدم بها ملاك الأراضي فى إحدى القرى بالقرب من كرانس بالشكوى إلي الإبستراتيجوس المسمى (Antonius Colonianus) بأن أولئك المسئولين عن صيانة الجسور والسدود والقنوات كانوا مقصرين وذلك لأسباب غير معروفة، وربما كان ذلك بداعى الإهمال ولم يقوموا بتقديم جذوع الأشجار والنخيل اللازمة لتقوية الجسور والسدود ، وكذلك لم تتم عمليات الصيانة بعد علي الوجه الأكمل ، وإذا لم تتم هذه الإعمال علي وجه السرعة فلابد أن تتعرض الأرض للجفاف وهي تبلغ ١٠ آلاف من الآرورات وبخاصة أن موسم بذر البذور أصبح علي الأبواب[٧٢].

(٦) القضايا الإدارية والإدارية / الجنائية:

لعل من نافلة القول فى هذا المقام أن نذكر بأن الفصل بين السلطات لم يكن معروفاً فى مصر فى العصر الرومانى، ومن ثم تداخلت الاختصاصات. وكانت معظم الشكاوى فى كل الأحوال التى تُعرض أمام الإبستراتيجوس تندرج تحت مسمى القضاء الإدارى، وأن بعضاً من هذه القضايا كان بهما شق جنائي، ولنبدأ بالشق الإدارى.

ففى شكوى موجهه[٧٣] إلى الإبستراتيجوس المسمى Aquilius Capitdinus[٧٤] ويرجع تاريخها إلى عام ١٦٩/١٦١م كان على الشاكى المدعو (Sarapion) أن يسلّم شكواه إلى الإبستراتيجوس حيث تعود إلى الشاكى نسخة من الدعوى مع توقيع

الإبستراتيجوس وتوجيهاته عليها، أما النسخة الثانية فيوقع عليها ويرسلها إلى الإستراتيجوس مع خطاب الإبستراتيجوس، وكان خطاب الإبستراتيجوس على النحو التالى:

"لقد تقدم سرابيون بشكوى إلى، ووقعت على نسخة منها وأرسلتها إليك، لذلك يجب أن تفصل بينه وبين محصل آخر يتهمه سرابيون بالتلاعب، وأرسل إلىّ القرار النهائى ولك كامل السلطة القانونية فى هذا الشأن".

والمهم فى هذه البردية أننا نجد فيها التفويض الذى أعطاه الإبستراتيجوس للإستراتيجوس للفصل فى شكوى مقدمة من محصل ضد زميل له، وهذا يؤكد السلطة القانونية للإبستراتيجوس على الموظفين التابعين له، وأن هذه السلطة لم تكن سلطة تأديبية فقط بل هى سلطة قانونية بدليل أنه فوض موظفاً آخراً للفصل فى الشكوى. وفى هذه الشكوى يطلب الإبستراتيجوس من الإستراتيجوس أن يعد تقريراً عن سبب الشكوى ويقضى برأى فى هذا الموضوع ويرفع الأمر إلى الإبستراتيجوس فى آخر المطاف صاحب الأمر والنهى، أو أن يدلى الإبستراتيجوس برأيه وبأنه قد سوى الخلاف بين الطرفين، وفى بردية أخرى(٧٥) يتقدم أحد مواطنى أنتينوبوليس بالشكوى إلى الإبستراتيجوس المسمى يوليانوس أخيلليوس Julianus Achilleus(٧٦) ويرجع تاريخ الشكوى إلى عام ١٩٤- ضد شخص ما يدعى خايريمون Chairemon وهو المقيم فى كرانس وأن استدعاءا أرسل إلى الأخير للمثول أمام الإبستراتيجوس المذكور، وعقدت جلسة الاستماع بالفعل وتمت والمحاكمة فى أرسينوى حيث إن كرانس تتبعها فى التقسيم الإدارى، وحيث إن المدّعى عليه لم يحضر فإن محامى المدّعى طلب بأن يرسل المدّعى عليه للمحاكمة فى أنتينوبوليس، وعندئذ رد الإبستراتيجوس Achilleus من أى مكان المدّعى عليه؟! وكان الرد من قرية كرانس، وعندئذٍ رد الإبستراتيجوس قائلاً "فليرسل الإستراتيجوس المتهم إلى أنتينوبوليس". أما موضوع الشكوى فهو أن المدّعى أصبح ضحية الابتزاز والأذى.

وليس من الواضح ما إذا كان قرار الإبستراتيجوس فى هذا الشأن قد اتخذ على أساس أن المدّعى من سكان أنتينوبوليس، أو أن المدّعى عليه لم يحضر جلسة الاستماع، وتعد SB I, 5343 الدليل المؤكد على حق سكان أنتينوبوليس فى أن

تُنظر قضاياهم فى أنتينوبوليس، فى حين أن P. Oxy. 486 تشتمل على طلب من المدّعى بتغيير مكان المحاكمة لأن المدّعى عليه لم يحضر جلسة الاستماع = المحكمة الإبتدائية، ومن المفترض أن كلاً من العاملين كان له أثره فى اتخاذ القرار بنقل مكان المحاكمة، حيث طلب المحامى نقل مكان المحاكمة لأن المدّعى عليه لم يحضر من ناحية، واستناداً إلى كون موكله من مواطنى أنتينوبوليس من ناحية أخرى، ولذلك فإن الإبستراتيجوس كان حريصاً على التأكد من أن المدّعى عليه من سكان كرانس قبل أن يتخذ قراره بإرساله للمحاكمة فى أنتينوبوليس.

ومن الملاحظ أيضاً أن الإبستراتيجوس قد رد على هذه الدعوى ووافق على إرسال المدّعى عليه إلى أنتينوبوليس للمحاكمة هناك، وهذا يؤيد ما ذكرناه فيما سبق بأن الشكاوى التى يكون أحد أطرافها من أنتينوبوليس يأخذ الإبستراتيجوس فيها قراراً، أما ما دون ذلك فلم يصلنا رد الإبستراتيجوس أو قراره فيها.

ويقدم[٧٧] Thomas تفسيراً آخراً لقلة ما لدينا من Subscriptions (الفتاوى) التى يصدرها الإبستراتيجوس ويُرجع السبب فى ذلك إلى أن ما لدينا من شكاوى هى عباره عن الصور التى كان يحتفظ بها عادة صاحب الدعوى أما الشكوى الأصلية التى من المفترض أن نجد قرار أو فتوى الإبستراتيجوس عليها فكانت تحفظ فى سجلات الموظفين ولم تصل إلينا. وعلى الرغم من وجاهة هذا الافتراض إلاّ أنه لا يمكن أن يكون من قبيل الصدفة وحدها أن نجد أن القضايا التى كان الإبستراتيجوس يتخذ فيها قراراً كان أحد مواطنى أنتينوبوليس طرفاً فيهما، ومن ثم فإن إفتراض توماس صحيح بشأن القضايا التى لا يكون أحد أطرافها من سكان أنتينوبوليس.

والملاحظ أن هناك كماً هائلاً من القضايا التى كانت تُعرض فى اليوم الواحد فتشير إحدى البرديات[٧٨] إلى جلسة قضائية عقدها الوالى المسمى (S.Aquila) على مدى يومين ونصف (٢٦، ٢٧، ٢٨، من شهر برموده) من عام ٢٠٩م ونظر فيها ١٨٠٤ قضية، وكان الوالى إما أن يصدر حكماً فى نفس الجلسة، أو أن يحيل الموضوع إلى أحد تابعيه للفحص والتحرى، أو يفوض فيه أحد الموظفين للنظر فى القضية برمتها، وكان الوالى يصدر قراراته (فتواه) Subscription فى خلال فترة زمنية معينة بعد الجولة التفتيشية Conventus (بعد شهرين كما تشير البردية) وكانت هذه

الأحكام تُنشر ليطلع عليها الناس فى الإسكندرية وكان صاحب كل دعوى ينسخ الحكم الصادر فى دعواه وغالباً ما كان المحامون يقومون بهذه الإجراءات، وبصفة خاصة حينما يتطلب الأمر نسخة من الحكم من السجلات الرسمية، أما الملاحظ فى هذه البردية فهو أن الوالى (S.Aquila) طلب أن ترسل نسخة من قراراته فى هذه القضايا إلى الفيوم كى تُنشر هناك وأرسل أمراً بهذا الشأن إلى الحاكم الإقليمى لقسمى بوليمون (Polemon) ثيمستيس Themistes المدعو Sarapion كيما يقضى بذلك.

أما فيما يتعلق بما يسمى بالقضاء الإدارى / الجنائى فلدينا عدة قضايا كانت تنظر أمام الإبستراتيجوس ضد موظفى الدولة التابعين له ومن هذه الدعاوى واحدة ترجع إلى عام ١١٥-١١٧[٧٩] وهى بخصوص أرض باعها كاتب ملكى سابق وكانت الأرض مدينة للدولة وأن Ision هذا باع هذه الأرض عندما حكم عليه بالغرامة κατακριματα وذكرنا فيما سبق أن المدّعى كان يختصم السيدة التى باعت له الأرض وهى تعرف أنها مدينة وأنها كانت متواطئة مع الكاتب الملكى عن طريق الغش والتزوير وذلك بمعرفة الموظفين التابعين له، ويطلب المدّعى فى شكواه إلى الإبستراتيجوس بأن يُوزّع الدين على كل المشترين من الكاتب الملكى من البداية. والشق الجنائى الأول فى هذه الدعوى أن الكاتب الملكى وعن طريق الغش والتدليس باع هذه الأرض وهى مدينة للدولة ويعرف أن هذا الأمر يخالف القانون[٨٠].

أما عن الشق الجنائى الثانى فيقول صاحب الدعوى Ophieus بأن الـ Diakritai (هم الموظفون المكلفون بمراجعة الضرائب المفروضة خطأ) قد تعمدوا عن طريق الرشوة والتدليس بأن يتستروا على المشترين من محافظة Antaeopolite وأعدوا قائمة بالمشترين من Krekis و Naboo فقط وحتى هذه القوائم لم تكن صحيحه أيضاً، ولم يطلب المدّعى أى إجراء تجاه هؤلاء الموظفين ولكنه يطلب فقط بأن يعفى من الدين وأن تدفعه السيدة التى إشترى منها.

وخلاصة القول أن الكاتب الملكى عندما باع الأرض لعدة أشخاص كانت هذه الأرض مدينه للدولة ، وأن بعضاً من الذين اشتروا فى أول الأمر قاموا ببيع هذه الأرض مرة أخرى، وكان من بين المشترين فى المرة الثانية صاحب هذه

الدعوى، وعندما تبين أن هذه الأرض مدينة للدولة تم عمل قائمة بأسماء الحائزين لها كى توزّع عليهم هذه الديون وفى هذه القائمة جاء اسم صاحب الدعوى الذى طلب من الإبستراتيجوس بأن يوزّع الدين على الذين اشتروا هذه الأرض من البداية، وعندما طلب الإبستراتيجوس من الحاكم الإقليمى والـ Diakritai (الموظفون المكلفون بمراجعة الضرائب المفروضة خطأ) أن يعدوا قائمة بالأسماء أدرجوا اسم الشاكى مرة أخرى بدلاً من اسم السيدة التى اشترى منها، ويتهم المدّعى الإستراتيجوس ومراجعو الضرائب Diakritai بالغش والتدليس والتزييف وهذا هو الشق الجنائى الثانى فى القضية.

وقد جاء فى شكوى أخرى(٨١) إلى الإبستراتيجوس المسمى يوليون بيترونيانوس (Julius Petronianus) من Pabous كاهن قرية سكنوباى نيسوس (Soknopae Nesus) فى شمال بحيرة قارون من قسم هيراكليديس فى محافظة الفيوم والذى يعمل (Arab Archer) (حارس) فى جمرك المحافظة المشار إليها، يقول إن دعواه التى قدمها بخصوص اختلاس أموال من الخزانة العامة من قبل شخص يدعى Polydeuces الذى يعمل فى نفس الوظيفة (موظف جمارك) منذ أربع سنوات – وهذا مخالف ومحظور – وشخص آخر هو (Harpagathes). "وقد تقدمت إلى المشرفين على النومارخية (Nomarchy) – قسم مالى – بنسخة من سجل العائدات الخاص بالموظف المذكور والذى يقع تحت يدى، وطلبت منهم أن يُجروا تحقيقات عما إذا كانت الضرائب التى تُفرض (كجمارك) قد أضيفت إلى حساب الخزانة أم لا، وعندما اكتشف أحدهم هذا الأمر – وهو Polydeuces – هاجمنى هو وأشخاص آخرون لا أعرف أسماءهم وأوسعونى ضربا ولكماً ولم يكتفوا بذلك بل أخذونى بالقوّة إلى المدير المشرف على الضيعة واتهمونى بالاختلاس زوراً وعدواناً وذلك كى أسلّم لهم السجل الخاص باسم Harpagathes وهذه الواقعة معروفة لدى المشرفين على النومارخيه وفى القسم الإدارى كله، ولهذا أتقدم بهذه الدعوى سائلاً إياك أن ترسل إلى كل منهما لتعرف السبب الذى دفعهم إلى هذا الأذى الذى حل بى، ومن ثم يمكننى أن أقدم الدليل ضدهم وأنال العدل والإنصاف على يديك مرفق طية نسخة من سجل Hapagathes".

ولهذه الشكوى عدة أبعاد نسوقها كما يلى:

أولاً: أما الشق الإدارى فيها وهو المدنى- فيتعلق باستمرار شخص ما فى وظيفة المسئول عن الجمارك - على التجارة الداخلية[٨٢]- لمدة أربع سنوات وهذا مخالف ومحظور، حسبما يقول المدّعى. ذلك أنه قد يصبح معروفاً لدى أصحاب القوافل التى تمر من الجمرك ومن ثم قد يحدث نوع من الغش والتدليس على حساب الخزانة العامة للدولة.

ثانياً: أما الشق الجنائى فى هذه القضية فهو ما يتعلق بجريمة اختلاس للمال العام ووجود القرينة والبرهان على هذه الواقعة ، وأن الموظف المختلس لا يمكن أن يخفى جريمته حيث إن لدى المدّعى نسخة من السجلات المدون فيها بيان تلك الضرائب المفروضة على البضائع لصالح الدولة، وأن الاختلاف بين ما سدده هؤلاء الموظفون وبين السجلات واضح ومن ثم فجريمة الاختلاس ثابتة، وإذا كانا قد حصّلا أكثر مما ينبغى فهى جريمة تربّح من الوظيفة، وإن كانا قد أخذا هذه الأموال كى يخفضا هذه الجمارك فهى جريمة رشوه، وإن كان من الممكن أن تكون كل هذه الأشياء قد حدثت فإن من المرجح أن هذين الموظفين قد حصّلا هذه الأموال ولم يسجلاها فى دفاتر الحكومة فهى جريمة تزوير.

ثالثاً: الشق الجنائى هو الخاص بالعدوان الجسمانى والمتعلق بضرب المدّعى حتى يحول دون أن يرفع الشكوى إلى الإبستراتيجوس، بل من الممكن أن يدخل هذا الأمر ضمن قضايا استغلال النفوذ من جانب موظفى الجمارك.

رابعاً: لم تسعفنا البردية فى الكشف عن رد الإبستراتيجوس أو كيف فصل فيها، ولكن لما كان المتقدم بالشكوى يعمل كاهناً وموظفاً سابقاً فلابد أنه كان على دراية بالقواعد القانونية ويعرف أن مثل هذه القضايا الإدارية/ الجنائية من اختصاص الإبستراتيجوس ومن ثم تقدم بالدعوى إليه لأنه كان ذو سلطة أمنية واسعة.

وفى قضية ثالثة[٨٣] مماثلة لهذا النوع جاء خطاب من موظف كبير لعله الإبستراتيجوس أو الديويكتيس إلى حاكم ديوبوليس فى طيبة: " إنه عند فحص ٢٠٠٠ إردب من القمح - المرسلة على ظهر سفينة من محافظته - تبين أنها قد حدث فيها غش وتدليس وقد أمرت بأخذ عينة (نصف إردب) وبفحصها تبين أن نسبة

الشعير فيها ٢٪ وأن نسبة التراب ٠,٥٪ ولذلك فإنه على مسئوليتك أن تحدد الكمية من الشونة التى شُحنت منها هذه الكمية، وأن مقدار العجز ٥,٧٥ إردب من القمح، ذلك بالإضافة إلى المدفوعات الإضافية والتكاليف.

وتتعلق هذه القضية بحالة الغش والسرقة من جانب أمين المخازن أو الشونة ربما بالاشتراك مع الإستراتيجوس لأنه كان مسئولاً عن التأكد من نظافة القمح وغربلته قبل شحنه وتعيين حراساً للسفينة طوال مدة إبحارها فى النيل إلى الإسكندرية، ويرجّح أن الإبستراتيجوس هو مرسل هذه الرسالة لأنه أكثر معرفة بهذه الأمور من (الديويكتيس) الذى تضاءلت مهامه فى العصر الرومانى.

وفى قضية رابعة ترجع إلى فبراير ١٥٣م[٨٤] "الموقعون أدناه يقسمون بحياة الإمبراطور بأنهم شاهدوا المدعو (Gaius Maevius Apelles) وهو جندى مسرح من فرقة أبيان وهو يُجلد" بالسياط بواسطة حارسين بأمر الإستراتيجوس هيراكس Hierax وكان ذلك فى قرية فيلادلفيا من إقليم أرسينوى، ولذلك فإننا نقسم على أننا شاهدناه وهو يُجلد". وقد وقع على هذه الشهادة سبعة أفراد كلهم من الرومان. ولا نعرف من هذه الشهادة اسم القاضى أو رئيس الجلسة، ولكن إذا كانت هذه القضية يمكن أن تدرج ضمن قضايا استغلال النفوذ من جانب الإستراتيجوس ضد رجل رومانى فلعل الشكوى أو الشهادة كانت أمام محكمة عقدها الإبستراتيجوس وسنعرض بعد قليل لقضية تتعلق بالمواطنة الرومانية حولّها الوالى إلى الإبستراتيجوس وعلى الرغم من هذه السلطة القضائية للإبستراتيجوس إلا أنه لم يكن كامل السلطة القانونية على طول الخط فقد يتجاهل أحد الأطراف قراره[٨٥] وقد يفشل فى حل القضية ثم يعيدها إلى الوالى مرة أخرى[٨٦] وفيما يتعلق بتجاهل قرارات أو أحكام الإبستراتيجوس من قبل أحد أطراف القضية فإن توماس Thomas[٨٧] يؤكد بأن هذا الطرف أو ذاك لم يكن له الحق فى هذا الأمر، وأن مثل هذا التجاهل كان يحدث بالنسبة لقرارات يصدرها الولاة أو كبار الموظفين الماليين، وقد يبرهن هذا الضعف فى قرارات الإبستراتيجوس على مبلغ ضعف سلطته القضائية، وإن كان هذا من قبيل الاستنباط، ولكن الثابت أنه كان يتمتع بسلطة عليا.

ويجب هنا أن نوضّح أن تقسيم الموظفين الذين لهم حق السلطة القضائية إلى فئتين همـا:

(أ) القضاة فى الإسكندرية (وبخاصة الوالى، والقاضى الأعظم).

(ب) القضاة فى الأقاليم (عدد من الموظفين المحليين) فـإن هـذا التقسيم يؤدى إلى نوع من اللبس والتداخل لأنه قائم على أسس تقليدية. ومن ثم فمن الخطأ أن نضع الإبستراتيجوس مع جماعة "القضاة الإقليميين" فى مقابل قضاة الإسكندرية، ويجب أن نؤكد فى هذا المقام على أن الإبستراتيجوس - فى المجال القضائى وفى غيره من المهام- يقف فى مكان وسط بين الوالى من ناحية والإستراتيجوس وغيره من باقى الموظفين من ناحية أخرى، وأنه كان أقرب من الوالى منه إلى الموظفين التابعين له[٨٨].

الفصل الثانى

تداول القضايا بين الوالى والإبستراتيجوس

قضايا متداولة بين الوالى والإبستراتيجوس والعكس بالعكس:

المعروف أن السلطة الإدارية العليا تركزت فى يد الوالى، فكان يعقد محكمة سنوية لفترة من الزمن تخصص لكل قسم من الأقسام الثلاثة التى اختارها الوالى أن تكون مركزاً لنشاطه القضائى والتفتيش على النواحى الإدارية. فاختار الإسكندرية لتكون مركزاً لمناطق غرب الدلتا (وكانت تعقد فى الصيف) والفرما لمناطق شرقى الدلتا (وكانت تعقد فى الخريف) وممفيس بالنسبة للصعيد (وكانت تعقد فى الشتاء). وفى بعض الأحيان كانت تعقد هذه المحكمة فى أرسينوى حاضرة إقليم الفيوم ويقول نافتالى لويس[١] بأن ذلك كان فى أواخر شهر يناير وأوائل شهر فبراير وأن الوالى كان يمكث هناك عادة لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر، أو بقدر ما يحتاجه من الوقت لمراجعة السجلات المالية والمشاكل الإدارية لنحو ٢٠ محافظة تمتد من ممفيس حتى حدود مصر الجنوبية.

ولم يكن هذا الكونفنتس (Conventus) (الجولة التفتيشية الخاصة بالوالى) مقصوراً على الشئون القضائية فقط بل كانت تتضمن عمليات الفحص والمراجعة للسجلات والحسابات الخاصة بالموظفين وعُرفت هذه العملية باسم (Διαλογίσμος). ونظراً لكثرة القضايا المعروضة على الوالى فى تلك الجولة التفتيشية (Convintus) فإنه كان يحيل الكثير منها إلى الموظفين التابعين له للنظر فيها بتفويض أو توكيل من الوالى. وفيما يتعلق بالكونفنتس الذى يُعقد فى الإسكندرية فإن التفويض يكون لكل من للقاضى الأعظم Iuridicus والإيديولوجوس[٢] أما فيما يتعلق بقضايا الخور (χώρα) فكان التوكيل أو التفويض إلى كل من الإبستراتيجوس والإستراتيجوس[٣].

وكان الإبستراتيجوى يحضرون (كل فى إبستراتيجية) الجولة التفتيشية التى يعقدها الوالى، وكان من اختصاص الإبستراتيجوس أن يُعد القضايا التى ستُعرض على الوالى وأن يستدعى المدّعى عليه للحضور وكذلك الشهود فى اليوم الذى ستنظر فيه الدعّوى، وفى إحدى البرديات[٤] وهى ترجع إلى عام ١٣٧م وهى عبارة عن ثلاثة خطابات من الإبستراتيجوس إلى الحاكم الإقليمى فى أرسينوى بأن يُرسل إليه كاتب قرية فيلادلفيا المدعو (Cephalas) المدّعى عليه من قبل البعض، وأن

يرسل معهم الشهود كى يتم عرضهم على الوالى أثناء انعقاد الكونفنتس. ولدينا طلبات استدعاء أخرى كان يرسلها الإبستراتيجوس إلى الأشخاص المعنيين للمثول أمام الكونفنتس (Conventus) للمحاكمة[٥]. وفى كثير من الأحيان يطلب صاحب الدعوى من الإبستراتيجوس أن تنظر دعواه أمام الوالى فى الجولة التفتيشية التى يعقدها[٦]. وفى هذا المقام لابد أن نوضح بأن القضايا التى كانت تعرض على الوالى كان يحدث تفريق بين محكمة δικαστηρίον للإسكندرية وتلك الخاصة بمصر والتى تسمى المنصة (Βήμα) ومثل هذا التمييز لا يمكن أن يتضح فى القضايا التى تعرض أمام الإبستراتيجوس[٧].

أما فيما يتعلق بالكونفنتس (Conventus) فلم يكن يخصص لكل محافظة سوى بضعة أيام فى جدول الجلسات القضائية، وكان حجم العمل المطلوب إنجازه فى هذه الجلسات هائلا فتحمل شكوى مرفوعة من رجل من أكسيرينخوس رقم ملف ١٠٠٩ ويرجع تاريخها إلى عام ٢٠٩ وعندما كان الحاكم الإقليمى فى أرسبنوى تلقى ١٨٠٤ التماسا فى يومين أى ما يتراوح بين ٧٠٠-٧٥٠ التماسا فى اليوم، وكان مكتب الحاكم الإقليمى يبقى مفتوحا لمدة عشر ساعات يوميا ومعنى ذلك أن الالتماسات كانت تقدم بمعدل التماس واحد فى كل دقيقة خلال العشر ساعات[٨]. وفيما يتعلق بالتوكيل الذى يعطيه الوالى للإبستراتيجوس فإن هناك ثلاث نقاط ينبغى أن نوضحها:

١- أن التوقيعات (تأشيرات) التى كان يصدرها الوالى إلى الإستراتيجوس والتى كانت تتضمن تهديدا له إذا لم يقم بعمله كانت مختلفة بشكل أساسى عن تلك التى يكتبها الوالى إلى الإبستراتيجوس.

٢- أن الوالى كان فى القضايا التى يحيلها إلى الإبستراتيجوس كان توقيعه يعنى ليس لدى وقت بسماع هذه القضية، تقدم بالشكوى إلى الإبستراتيجوس.

٣- كان تفويض الوالى للإبستراتيجوس فى القضايا يتم بصورة مستمرة على اعتبار أنه رجل المنطقة وعلى دراية بأحوالها وعلى هذا الأساس كان كثير من القضايا تحول من مكتب الوالى إليه[٩].

ولدينا عدة وثائق تتعلق بمجموعة من القضايا التى رفعها أصحابها إلى الوالى وقام الأخير بدوره فأحالها إلى الإبستراتيجوس للنظر فيها. وفى إحدى هذه

القضايا[١٠] كانت سيدة قد رفعت دعواها إلى الوالى في عام ١٣١م وكان موضوع الشكوى حول ملكية قطعة أرض ولكن الوالى أشار عليها بأن تتقدم بشكواها هذه إلى الإبستراتيجوس، وفى هذه المرة عقد الإبستراتيجوس المحاكمة فى الإسكندرية نظرا لأنه كان موجوداً فيها اذ ذاك .

ولكن ينبغى أن نوضح هنا أن تلك القضية بالذات كانت تخص سيده من أكسيرينخوس وقدمتها إلى إبستراتيجوس الأقاليم السبع والفيوم، وفشل الإبستراتيجوس فى حل هذه القضية ورفعها إلى الوالى مرة أخرى، واستمرت هذه القضية أمام المحاكم طويلاً شأنها فى ذلك شأن معظم القضايا المدنية الأخرى.

وفى دعوى أخرى[١١]رفعها النساجون وخاصة القصّارون والصبّاغون من إقليم أرسينوى إلى الوالى وذلك - حسبما يقولون - بسبب الابتزاز الذى يتعرضون له من صغار موظفى الإدارة حيث طلبوا منهم أن يدفعوا ضرائب أكثر من تلك المقررة عليهم، وأن مثل هذه الأمور تنكر بشكل دائم، وأحال الوالى القضية إلى الإبستراتيجوس المسمى(Crassus)، وفى هذه القضية أصدر الإبستراتيجوس حكماً لصالح القصارين والصباغين، حيث استدعى المحاسب (ἐκλογιστής) الخاص بالمحافظة وطلب منه أن يتحقق من صحة الحسابات المدرجة خلال العشرين عاماً الأخيرة، وعندما كتب تقريراً إلى الإبستراتيجوس بأنه لم تحدث زيادة فى التعريفة المقررة على هؤلاء الصنّاع، قرر الإبستراتيجوس بألا يدفعوا أكثر من الكمية المفروضة، ولكن هذا الحكم لم ينفذ، وتقدموا بالشكوى مرة أخرى إلى الإستراتيجوس الذى لم يفعل شيئا، وتقدموا بالشكوى مرة ثانية إلى الوالى المسمى (Liberalis) الذى أصدر حكماً بأنه ليس عليهم أن يدفعوا تلك الزيادة، وتقدموا بشكوى أخرى إلى القاضى (Severianus) الذي أمر بأن تؤجّل القضية حتى يحضر المحاسب، واستأنف المحاكمة فى اليوم التالى ، والإشارة إلى الإبستراتيجوس هنا تعنى أن القاضى قد سار على درب سلفه الإبستراتيجوس فى إصدار الحكم فى هذه القضية، وإن كان الافتقار إلى القرينة يجعل هذا الحكم ينطوى على بعض المخاطرة.

وهناك عدة ملاحظات حول هذه القضية:

أولاً: أن الأحكام الصادرة بخصوص كثير من القضايا لم تكن تنفذ، أو كان من الصعب تنفيذها، فقد عُرضت هذه القضية فى أول الأمر على الوالى الذى

أحالها بدوره إلى الإبستراتيجوس الذى أصدر حكماً لصالح المدّعين بيد أن هـذا الحكم لم ينفذ أيضاً، حيث إن جباة هذه المكوس عاودوا الكرة والمطالبـة بعـدم دفع الزيادة مرة أخرى ومن ثم تقدموا بالشكوى مـرة أخـرى إلى الـوالى الـذى أصدر حكماً لصالحهم وربما كان ذلك على أساس تقرير أعده الإبستراتيجوس، ولـكن يبدو أن هذا الحكم لم ينفذ أيضاً فعاودوا الشكوى أمـام الإسـتراتيجوس الذى لم يفعل شيئاً. فتقدمـوا بالشـكوى مـرة أخـرى إلى (Severianus) الـذى يحتمل أنه كان والياً أو قاضياً أعظم (Iuridicus) واستمرت القضية من عام ١٦١ إلى عام ١٦٩ وتغير الوالى وتغير الإبستراتيجوس، وتكررت الدعوى على أمـل أن يحصل أصحابها على الإنصاف ذات مرة، وربما كـان أصحـاب الشـكوى كلـما حصلوا على حكم حصل الجبـاة علـى حكـم ينقضـه وعلـى هـذا استمرت القضية هذه الفترة الطويلة من الزمن.

ثانياً: إن الإبستراتيجوس كان فى المرة الأولى مفوّضاً من الوالى وأصـدر حكمـاً، أمـا فى المرة الثانية فأعد تقريراً ورفعه إلى الوالى الذى أصدر الحكم بنفسه، ولعـل القضايا التى كان يحيلها الوالى إلى الإبستراتيجوس كان الأخير يتخذ فيها أحد الإجراءين التالييـــن: أ- إما أن يصدر حكمـــاً فيـها. ب- أو يعـد تقريـراً ويرفعه إلى الوالى.

ثالثـاً: أضـافت هـذه القضيـة بعـداً جديـداً إلى إجـراءات التقـاضى حيـــث أحـــال الإبستراتيجوس القضية إلى خبير مالى لإعداد تقرير عـن الموضـوع ورفعـه إلى المحكمة حتى يكون الحكم على بينة من الأمر والواقع.

وننتقل الآن إلى شكوى أخرى[١٢] كانت مرفوعة إلى الوالى المسـمى Lucius.V. Maecianus وقـد أحالهـا بـدوره إلى الإبسـتراتيجوس المسـمى فيديـوس فاوسـتوس Vedius Faustus وترجع البردية إلى عـام ١٦٢م، أمـا موضـوع الـنزاع فيـها فيتعلـق باتهام مساعد الإستراتيجوس بالغش والتدليس من قبل أخ وأخـت حيـث إنـه فـى عام ١٤٨/١٤٧ حوّل أصحاب الشكوى قطعة مـن الأرض التـى يملكونـها إلى مزرعـة كروم وكان هـذا الإجـراء يتطلـب تصريحـاً أو ترخيصـاً بذلـك[١٣] وأن مبلغـاً دُفـع للخزانة للحصول على هذا الحق، ولكن بعض الإجراءات المتبعة فى هـذا الأمـر لم تنفذ، وبعد ثمان سنوات أمر الوالى المسمى Semperonius Liberalis - أثنـاء جولتـه

التفتيشية فى المحافظة - بأنهم سيكونون عرضة للغرامة إذا لم تكن هذه الإجراءات قد نُفذت خلال شهرين، ويدّعى المتهم وهو مساعد الإستراتيجوس - بأنه أبلغ والد المدّعين وهو المدعو (Diogenes) بهذه الإجراءات وأن الأخير لم ينفذها، ويدفع الأخوان بأن أبيهما قد توفى قبل صدور هذه التعليمات بوقت طويل، ويتهمون مساعد الإستراتيجوس بسوء النية، ثم أحال الوالى تلك القضية إلى الديويكتيس الذى أحالها إلى الإبستراتيجوس وفى ذيل الوثيقة قرار من الإبستراتيجوس بأنه على استعداد لأن يسمع القضية، وربما كان ذلك بعد أن يتم استيفاء الشكل حيث يُبلّغ المدّعى عليه بالتهمة الموجهة ضده، ويجهز عريضة دفاع ومن ثم تنظر القضية.

وفى شكوى أخرى تقدمت بها سيدة من مواطنى أنتينوبوليس تدعى يوليا هيرايس Julia Herais عن طريق والدها إلى الوالى المسمى (Magnus Pactumeius) وذلك فى ٢٧يوليو ١٧٩[١٤] وأحال الوالى بدوره القضية إلى الإبستراتيجوس المسمى T. Claudius Xenophon وكانت هذه السيدة تطلب أن يستمع الإبستراتيجوس إلى شكواها ضد مساعد محصل الضرائب الذى يطالبها بدفع ضرائب عن أرض ملكيه βασιλήκη γῆ غير منتجه Catoecic وأن هذه الأرض ليس عليها ضرائب، وقد أحال الوالى Magnus الشكوى إلى الإبستراتيجوس Xenophon فى المحافظات السبع والفيوم.

وفى شكوى ثالثه[١٥] ترجع إلى ٧مارس من عام ١٦١م وتتعلق بالمواطنة (Status Civitatis) وإستمرت القضية فترة طويلة ونُظرت أمام أكثر من موظف، فكان صاحب الدعوى قد تقدم بها فى أول الأمر إلى الوالى الذى أحالها بدوره إلى الإبستراتيجوس تيبريوس كلاوديوس اكسينيفون (T. Claudius Xenophon) وهو الإبستراتيجوس فى المحافظات السبع والفيوم فى عصر الإمبراطور كومودوس (Commodos) ووردت الإشارة إلى هذا الإبستراتيجوس فى قضية أخرى[١٦] وتاريخ هذه البردية مشكوك فى صحته حيث إن عام إحالة القضية من الوالى إلى الإبستراتيجوس كان عام ١٨٠م، ولا نعرف موضوع الدعوى التى تقدم بها صاحبها إلى الوالى وحصل على توقيعه "تقدم بالشكوى إلى الإبستراتيجوس" وأرفق الدعوى التى عليها توقيع الوالى مع شكوى جديدة إلى الإبستراتيجوس يقول فيها "وحتى

الآن لم يُتخذ أى إجراء ضدَ المتهم، وحيث إن التهمه لاصقه به، وأنا صاحب حق لا مرية فيه، فإنى أرجوك وأتوسل إليك أن أحصل على الإنصاف على يديك". وفى قضية أخرى[١٧] يرجع تاريخها إلى عام ١٩٧م يتقدم شخص يدعى Gemellus بطلب إلى الحاكم الإقليمى يقول فيه أنه تقدم بشكوى إلى الوالى (Aemilius Seturninus) أبلغه فيها بتعدى المدعو Sotas عليه لضعف قوته وقلة حيلته، حيث أراد أن يستولى على أملاكه بالقوة وبطريق الابتزاز وتلقيت توقيعه (أو فتواه) بأن أتقدم بالشكوى إلى سعادة الإبستراتيجوس وبعد موت Sotas قام أخوه Julius بدافع الابتزاز والاغتصاب هو ومن معه بوضع اليد على حقول المدّعى المبذورة حديثا ونثروا التبن فيها ولم يكن هذا فحسب ولكنهم أفسدوا مزرعة الزيتون الخاصة به، وعندما جاء موسم الحصاد عاودوا الكرة بالاعتداء على حقول المدّعى، حيث قام هو وعماله بحصاد جزء من الحقول وجمعوا محصول الأرض، ونقلوها إلى المنزل، وقد تمت هذه التصرفات على مسمع ومرأى من العامة والموظفين ومحصلى الضرائب العينية فى القرية.

أما ما يطلبه صاحب هذه الدعوى فهو أن تحفظ فى ملف خاص حتى يكون له الحق فى أن يعاود الكرة بالشكوى إلى الإبستراتيجوس، وكذلك ليحدد الإيجار العام الواجب للدولة على هذه الأرض حيث أن هؤلاء الأشخاص قاموا بالقوة بحصاد المحصول.

وهناك عدة ملاحظات وتساؤلات على هذه الدعوى:

أولا: لماذا لم يوجه المدعى شكواه فى أول الأمر إلى الإبستراتيجوس مباشرة كما أمره الوالى ؟! يبدو أن هذا الأمر كان مرتبطا بالجولة التفتيشية للإبستراتيجوس أو ربما كان الأخير فى الإسكندرية وأن هذا الأمر كان عاجلا، وأنه كان عليه أن يتقدم بالشكوى قبل مدة معينة حتى لا يسقط حقه فى الشكوى من ناحية وأنه كان بحاجة إلى أن يثبت الواقعة من ناحية أخرى.

ثانيا: إن هذه القضية كانت متعلقة بالدخل - فى شق منها - والمسئولية عنه تضامنية، ومن الواضح أن الأرض التى حصدها هؤلاء المعتدون كانت من أراضى الدولة التى يستأجرها المدعى وأنه كان عليه أن يسدد إيجارها فى آخر العام.

ثالثاً: إن تكرار هذا التعدى على مرأى ومسمع من الموظفين فى القرية يؤكد مدى العجز عن تنفيذ القرارات السابقة من ناحية وتعكس الوجود القوى لمثل هذه الجماعات التى كانت ترهب الموظفين وبالتالى يعفون من الأعباء الإلزامية، ويستولون على أملاك غيرهم دون أن يكبح جماحهم أحد.

وفى شكوى أخرى[١٨] إلى الإبستراتيجوس (Clpurnius Conces) وهى التى قدمها المدعو (Gemelleus). وأرفق معها شكوى كان قد تقدم بها إلى الوالى وأحالها الأخير إلى الإبستراتيجوس وفيها يطلب المدّعى أن يستدعى الإبستراتيجوس مساعد محصل الضرائب المدعو (Kastor) الذى اعتدى على المدّعى ووالدته بحجة جمع الضرائب وحطم لهم أبواب المنزل، وبعد أن قرأ الإبستراتيجوس الدّعوى طلب من الرائد Centurion (قائد المائه) احضار المدّعى عليه على أن يقدم الشاكى نسخة من الشكوى التى قدمها إلى الوالى Q. Aemilius Saturninus وكان رده ينطوى على ما يلى "تقدم بالشكوى إلى سيادة الإبستراتيجوس الذى تتبعه، حيث إن هذا الأمر يدخل فى اختصاصه" "تُعاد الشكوى إلى المدّعى".

وربما كان مضمون هذا التوقيع جاء مخالفاً لما قاله توماس Thomas[١٩] بأنه من المشكوك فيه بأن يكون التوكيل الذى يعطيه الوالى إلى الإبستراتيجوس كان معناه بأن "هذه القضية من اختصاص الإبستراتيجوس" أو بمعنى آخر أن الإبستراتيجوس كانت له مهام واختصاصات فى مجالات محددة مثل الإديولوجوس، ولكن الوالى فى تفويضه إلى الإبستراتيجوس كان يعنى الآتى "ليس لدى وقت لسماع هذه القضية وعليك أن تتقدم بالشكوى إلى الإبستراتيجوس" أما نافتالى لويس N. Lewis[٢٠] فيرى أن الوالى كان ينظر فى القضايا المتعلقة بالجرائم الكبرى فقط ويصدر حكمه فيها بدون حيثيات وكانت أغلب القضايا لا تصل إليه أبداً بل كان مكتبه يعيدها بصورة روتينية إلى الإستراتيجوس أو يسند أمرها إلى محكمة أخرى.

ولعل مثل هذه القضية كانت بطريق الاستثناء حيث كان موضوع الشكوى إلى الوالى بأن مساعد محصل الضرائب أساء إلى المدّعى وإلى والدته حيث حطّم أبواب المنزل الأربعة، وأصبح المنزل مفتوحاً على مصراعيه لكل مجرم على الرغم من أن المدّعى ليس عليه أية ضرائب للخزانة[٢١] .

وفى شكوى أخرى إلى الوالى المسمى Subatianus Aquila جاء الشاكى يطلب بأن يعاقب أولئك الذين تستروا على Serenos - أحد سكان الواحة الصغرى الذى ترك مقر إقامته (Idia) بأن يدفعوا له غرامة كبيرة وفقاً لمرسومين أصدرهما الإمبراطور سبتيميوس سيفيروس وكراكلا فى الإسكندرية فى عام ١٩٩/٢٠٠م وذلك بأن يعود كل فرد إلى محل إقامته وألا يغادره إلا بإذن مسبق، ويطلب المدّعى من الوالى بأن يصدر تعليماته إلى الإبستراتيجوس بأن يتخذ إجراءات حيال هذا الموضوع ولكن بدلاً من أن يحيل الوالى الموضوع إلى الإبستراتيجوس أحاله إلى الإستراتيجوس، ويعلق توماس Thomas[٢٢] على ذلك بقوله "بأن الشخص المشكو فى حقه كان من سكان الواحة الصغرى، وكان الشاكى من أكسيرينخوس، ومن ثم شعر المدّعى بأنه بما أن طرفى النزاع من محافظتين مختلفتين فإن القضية بحاجة إلى أن تسوى بمعرفة الإبستراتيجوس ولكن بلا شك فإن الواحة الصغرى وأكسيرينخوس كانتا من الناحية الإدارية تحت إدارة استراتيجوس واحد، أوربما كان الأمر كذلك إبان الشكوى، أما الصيغة المستخدمة فى إحالة القضية إلى الإبستراتيجوس فهى ὁ κρατίστος ἐπιστρατήγος .

وفى بردية أخرى مهمة[٢٣] يقدم الوالى المسمى (Magnius Felix) تفويضاً صريحاً إلى الإبستراتيجوس ويرسل هذا القرار إلى الحكّام الإقليميين فى المحافظات السبع والفيوم. "لقد عهدت إلى الإبستراتيجوس بالنظر فى القضايا المتعلقة بوظيفتى الجمنازيارخوس - المشرف على الجمنازيوم والأجورونوموس "المشرف على السوق". ومثل هذا التفويض لا لبس فيه ويؤكد من ناحية أخرى على أن الوالى فى إحالته القضية إلى الإبستراتيجوس كان من الجائز أن يقول الوالى فى توقيعه على هذه القضية أنها من اختصاص الإبستراتيجوس فتقدم بالشكوى إليه.

أما الشكوى الأخرى[٢٤] فتقدمت بها سيدة تدعى Artemis إلى الوالى فى عام ٢٨٠م وتطلب حمايته من ظلم وتعسف من قبل المدعو (Syrion) الذى كان يشغل وظيفة أمين شونة الغلال (Dekaprotus)[٢٥] فى القرية، حيث إن زوج هذه السيدة كان يعمل راعياً لقطعان هذا الموظف وبعد وفاة الزوج اقتحم هذا الموظف منزله وأخذ منه (٦٠) من الخراف والماعز الخاصة بالرجل المتوفى، وبدلاً من أن يواسيها فى محنتها فإنه رفض إعادة الممتلكات إلى صاحبها الشرعى. وأحال الوالى القضية

إلى الإبستراتيجوس ليتحرى عنها ويفصل فيها. ويمكن أن نستنبط من هذه البردية ما يلى:

أولاً: أن وظيفة الإبستراتيجوس كانت لا تزال قائمة حتى أواخر القرن الثالث الميلادى أى فى عام (٢٨٠).

ثانياً: أنه الإبستراتيجوس كان له حق الفصل فى القضايا أى (δοκιμαζειν) وذلك بوصفه مفوضاً من الوالى وهذا ينافى ما ذكره Thomas بأن الإبستراتيجوس كانت له السلطة القضائية للفصل فى القضايا طوال القرن الثانى فقط.

ثالثاً: يمكن أن تندرج هذه القضية ضمن القضايا الخاصة باستغلال النفوذ، أو ما يسمى بالقضايا الإدارية/ الجنائية، وكانت إحالتها من الوالى إلى الإبستراتيجوس أمراً منطقياً ذلك أن هذا الموظف (أمين الشونة Dekaprotus) يتبع الإبستراتيجوس من الناحية الادارية ومن ثم كان الأخير أولى بالتحقيق معه.

ولننظر كيف كان الإبستراتيجوس يفصل فى هذه القضية:

جاء فى محضر جلسات قضائية أمام الإبستراتيجوس فى عام ٢٨١/٢٨٠م[٢٦] فى محافظة الفيوم وأثناء انعقاد المحكمة قال المحامى (إيزيدوروس) "لقد ظهرت أرتيمس Artemis أمامك منذ شهرين ومعها طفلاها القصّر وكان ذلك بناءاً على طلب رجال شرطة الوالى الذى أحال القضية إليك، طالبين أن تضع حداً لما تتعرض له، حيث إن شخصاً يدعى (Syrion) وبعد موت والد الأطفال طمع فى الأغنام التى تركها لهم والدهم الذى كان يعمل راعياً، وقد زاد عدد هذه الأغنام حتى وصل إلى ٦٠ رأساً، وعندما طلب منه رجال الشرطة أن يدلّهم على الرعاة الذين عهد إليهم الأب بالأغنام حتى يتسنى معرفة ما إذا كانت هذه المعلومات حقيقية أم لا، كان تصرّف (Syrion) هذا بمقاومة الشرطة، ولذلك نطالب بإحضاره فوراً كى يتنازل عن الأغنام للأطفال "وكان رد محامى المتهم "لقد أرسل (Syrion) فى عمل يتصل بالخزانة، وعندما يعود فسيرد هذه الاتهامات، وكان رد محامى المدّعى "ماذا لو هرب من العدالة؟ فكان الإبستراتيجوس (أوريلليوس هيراكليديس): "إذا تقدمت بشكوى إلى فسأضع حداً لهذا الأمر".

وتتعلق تلك القضية بجنحة سرقة حيث يذكر المحامى فى عريضة الدعوى التى تقدم بها إلى الإبستراتيجوس - متهما المدعى عليه بأنه وراء سرقة أغنام هؤلاء الأطفال بيد أن رد الإبستراتيجوس كان بأن يتقدم إليه بالشكوى مرة أخرى، وإن كان هذا الإجراء غير مفهوم وتكرر فى قضايا أخرى(٢٧) وكان معنى قرار الإبستراتيجوس غير واضح εντευχθεις ορον δωσω فهل يعنى هذا أنه "بعد أن أتسلم شكوى فإننى سأحدد تاريخا (والذى بعده يصبح خصمك سيحاكم غيابيا) أو أن ذلك يعنى "بعد أن أتسلم شكوى فإننى سأتخذ قرارا"

ويفضل توماس Thomas(٢٨) الرأى الثانى حيث إن هناك قرارات مماثلة فى البردى. ولا نعرف لماذا كان الإبستراتيجوس فى حاجة إلى أن يتقدم المدعى بشكوى أخرى ولم يتخذ حكما غيابيا كما هو الحال فى القضايا الأخرى(٢٩) .

والقاعدة القانونية تقول بأنه ليس هناك أحكاما غيابية فى القانون المدنى ذلك أن المدعى عليه أبلغ بشخصه (بمعنى أنه تم العثور عليه وتم إبلاغه شخصيا) أو أبلغ عن الطريق الإدارى سواء عن طريق شيخ القرية أو العمدة أو كان ذلك عن طريق المحضر، أو أرسل إليه الإخطار عن طرق البريد. بعد أن تتم هذه الإجراءات يكون الحكم فى القضية حكما حضوريا حتى وإن لم يحضر المدعى عليه، ولا نعرف ما إذا كانت هذه القاعدة تطبق فى مصر فى العصر الرومانى أم لا.

وننتقل الآن إلى نوعية أخرى من القضايا التى فشل الإبستراتيجوس فى حلها على الرغم من أنها كانت محولة إليه من الوالى بتفويض صريح.

كانت سلطة الإبستراتيجوس القضائية تفوق سلطة الإستراتيجوس بالطبع إلا أنها كانت لا تزال محدودة بالنسبة للوالى بالطبع لذلك كان يحول القضايا التى تتخطى سلطته إلى الوالى. ففى إحدى جلسات محكمة الإبستراتيجوس المسمى فيديوس فاوستوس (Vedius Faustus) وبعد أن استشار مساعده فى المحكمة قال لهمبوكراتيون للحاكم الإقليميى لقسمى ثيميستيس وبوليمون "وفقا لأوامر الوالى المعظم فإن هذا القرار يتخذه هو، وسوف أشرح له الخطوات التى اتخذتها"(٣٠).

وفيما يتعلق بالقضايا التى يرفعها الإبستراتيجوس إلى الوالى فإنه كان يعقد جلسة استماع إلى القضية ثم يحيلها إلى سلطة أعلى دون أن يشير إلى سبب عدم

قدرته على إتخاذ قرار أو حكم فى هذه القضية. فتشير إحدى البرديات[٣١] إلى جلسة استماع عقدها الإبستراتيجوس للقضية ثم رفعها إلى الوالى، ويبدو أن الإبستراتيجوس كان على غير دراية بالحكم الذى يجب أن يتخذه فى هذا الأمر لأن الموضوع كان مستجداً عليه[٣٢] وفى بردية أخرى[٣٣] جلسة استماع وكانت القضية حول نزاع على ملكية أرض بالإضافة إلى اتهام بالقتل عن طريق السم، وأحال الإبستراتيجوس القضية إلى الوالى الذى أعادها إليه مرة أخرى، وربما كان ذلك لعمل المزيد من التحريات والتحقيقات الأولية عن القضية.

الفصل الثالث

تدوال القضايا بين الإبستراتيجوس والإستراتيجوس

القضايا التى يرفعها الإستراتيجوس إلى الإبستراتيجوس والقضايا التى يحيلها الأخير إليه بالتبادل:

كان للإستراتيجوس دور مهم في إجراءات التقاضى في مصر في عصر الرومان ويتمثل هذا الدور فى ثلاثة إجراءات مهمة هي:

أولاً: الاستدعاء بمعنى أنه كان هو المكلف بإحضار المتهمين والشهود للمثول أمام المحكمة سواءً أكانت محكمة الوالى (Conventus) أو محكمة الإبستراتيجوس.

ثانياً: تنفيذ الأحكام. ففى كثير من الشكاوى التى تقدم أصحابها إلى الإبستراتيجوس كان أصحابها يطلبون أن يعطى الأخير تعليماته إلى الإستراتيجوس ليرفع الغبن عنهم بالطريقة التنفيذية المخولة له بحكم عمله الأصلى وبوصفه حاكماً إقليمياً (Strategos).

ثالثاً: النظر فى بعض القضايا: إما بتفويض من الوالى مباشرة أو بتفويض من الإبستراتيجوس وإذا ما فشل فى حل بعض القضايا فإنه كان يحيلها إلى الجولة التفتيشية للوالى (Conventus)، وإما أن يرفعها إلى الإبستراتيجوس.

وفيما يتعلق بعملية استدعاء المتهم للمثول أمام المحكمة فلدينا عدة برديات تضم هذه الإجراءات. ففى إحدها[٣٤] يقول صاحبها - ١١٩م- "إلى أبوللونيوس حاكم القرى السبع Heptakomia (أبوللونوبوليس) من Psenanouphis من قرية Tanuaithis "لقد وقع خلاف بينى وبين المدعو Paechoumis من قرية Teruthis حيث إنه مدان لى بمبلغ ٦٦ دراخمة من الفضة فالرجا أن يُستدعى إلى المجلس القضائى الذى سيعقده الوالى المسمى (Haterios Nepos)". وفى بردية أخرى[٣٥] تتعلق بدعوى شخص للمثول أمام الإبستراتيجوس بناءاً على استدعاء أُرسل إليه ويقول المدّعى بأن لديه نسخة من شكوى عليها توقيع رسمى بأن يقدم استدعاءا آخر إلى المتهم، وأنه إذا لم يظهر هذه المرة فتقدم بشكوى أخرى، ويذكر المدّعى بأنه تقدم بشكوى إلى المحكمة عن طريق المحامى الخاص به، وتم استدعاء المتهم للمرة الثالثة ولم يحضر، ويطلب المدّعى أن يصدر له الحكم غيابياً ووفقاً لتاوبنشلاج Taubenschlag فإن الإجراء التالى بعد ذلك أن ترسل القضية لتُعرض على الوالى ليصدر فيها حكمَه.

وفى بردية أخرى[٣٦] يكلف الإبستراتيجوس الإستراتيجوس فى أن يستدعى المتهمين والشهود ويحدد له موعد الجولة التفتيشية Conventus التى

سيعقدها الوالى ويرجع ذلك إلى عام ١٣٧م. وفى قضية أخرى[٣٧] أصدر الإبستراتيجوس Julianus Achilleus أمره إلى الإستراتيجوس بأن يرسل المتهمين إلى أنتينوبوليس للمحاكمة هناك حيث إنه قد تم استدعاؤهم قبل ذلك ولم يحضروا.

ويتضح مما سبق أن الإجراء القضائى الأول الذى كان يُكلف به الإستراتيجوس هو استدعاء المتهمين والشهود للمثول أمام المحكمة وذلك فى الموعد الذى يحدده الوالى أو الإبستراتيجوس، وهؤلاء المتهمون إما أن يكونوا قد أُطلق سراحهم من الحبس بكفالة مالية أو بضمان شخص ما هو الكفيل وذلك فىالقضايا الجنائية، أما فى القضايا المدنية فكان إبلاغ المدّعى عليه[٣٨] بعريضة الدعوى التى تقدم بها خصمه ضده كان هذا الإجراء يقع فى الغالب على عاتق المدّعى، أو قد يتولاه رجال الإدارة.

وننتقل الآن إلى ذلك الإجراء القضائى الثانى الذى كان يُكلف به الإستراتيجوس حيث كان المرحلة الرئيسية فى تنفيذ الأحكام التى يتخذها الوالى فى المجلس القضائى Conventus أو القرارات التى يتخذها الإبستراتيجوس، وسنعرض فيما يلى لبعض من القضايا التى طلب أصحابها من الإبستراتيجوس أن يصدر تعليماته إلى الإستراتيجوس بأن يتخذ إجراءاً ما.

أما فيما يتعلق بالأعباء الإلزامية فقد كان أصحاب الالتماسات المقدمة إلى الإبستراتيجوس للإعفاء من هذه الأعباء كانوا يطلبون فى التماساتهم أن يصدر الإبستراتيجوس توجيهاته إلى الإستراتيجوس[٣٩] كى يرفع الظلم والغبن عنهم، وكان الوالى يحيل قضايا من هذا النوع إلى الإستراتيجوس أيضاً باعتباره مختصاً فى هذا الأمر، وفى كثير من الأحيان كانت الالتماسات بشأن الإعفاء من الأعباء توجه إلى الإستراتيجوس، فمنها ما يتعلق بالإعفاء من وظيفة كاتب القرية[٤٠] ومنها شكوى ضد كاتب قرية رشح شخصاً غير مؤهل إلى وظيفة إلزامية[٤١] ومنها من يطلب الإعفاء لأنه كلف بعملين إلزامين فى نفس الوقت[٤٢]. أما فى القضايا الأخرى فكان رد الإبستراتيجوس على بعضها ἔντυχε τῶι στρατηγῶι أى تقدم بشكواك إلى الإستراتيجوس، وفى كثير من القضايا كان المدّعى يطلب من الإبستراتيجوس أن يصدر تعليماته إلى الإسترايتجوس بأن يتخذ إجراءاً ما[٤٣].

أما الإجراء القضائى الثالث الذى كان يقوم به الإستراتيجوس فهو النظر فى القضايا وذلك بأن توجه الشكوى إليه مباشرة باعتباره من الموظفين المكلفين بالإعداد للكونفنتس (Conventus). وفيما يتعلق بالقضايا التى تنظر أمام الإستراتيجوس فيقول تاوبنشلاج Taubenschlag[٤٤] بأنها كانت تبدأ بأن يرفع المدّعى شكواه إلى الإستراتيجوس، ويستدعى الأخير المتهم عن طريق موظفى الإدارة المحلية، وأثناء استدعاء المتهم كانت تتم بعض الإجراءات القانونية الأخرى مثل التحفظ على ثروة المتهم.

وورد فى إحدى القضايا[٤٥] أن مزرعة الكروم الخاصة بشخص يدعى (Imuthes) قد قطعت أشجارها وتم معرفة أسماء المتهمين وذلك بشهادة الشهود وتقدم صاحب المزرعة بشكوى فى مذكرة (ὑπομνήμα) إلى الإستراتيجوس الذى أخذ على الفور بزمام الموقف فى يده وأشرك معه قائد شرطة الحى (ἀρχηφοδος) ويبدو أن هذا الأخير قد تم إخطاره بالحادث منذ البداية. وتتعلق هذه الدعوى بعملية نهب وسطو على ممتلكات الآخرين، وحيث إن المتهمين قد اختفوا فأعلن الإستراتيجوس أنهما محرومان من حماية القانون (أهدر دمهما).

وأراد الإستراتيجوس أن ينهى هذه القضية فقام بالتحرى (διαγνώσις) عن طرفىّ القضية ولكنه لم يكن قاضى تحقيقات، وأكد المتهمون أنهم غير مذنبين ولم يكن الإستراتيجوس قادراً على أن يفصل فى القضية، وكل ما كان فى وسعه هو تحويل القضية لتنظر أمام الإبستراتيجوس.

وكان الإستراتيجوس إذا حكم بأن إحدى القضايا تقع فى خارج اختصاصه فإنه يرفعها إلى الإبستراتيجوس ويكون قراره فى هذا الشأن على النحو التالى: إذا كان كما تدعى - الإبستراتيجوس قد حكم فى مثل هذه القضية فأنا أحيل الأمر للحكم بمعرفته، وفى قضايا أخرى يكون رده بأن يُكلف قائد الشرطة فى القرية "كل من الاثنين - المدّعى عليهما ويرحلان مقبوضاً عليهما بمعرفتك للمثول أمام الإبستراتيجوس عندما يقرر هذا الأمر[٤٥] .

وفى شكوى أخرى مرفوعة إلى الإستراتيجوس[٤٦] وهى ترجع إلى عام ١٩٧م تتعلق بجريمة التعدى على ممتلكات واستيلاء على محصول المدّعى، وكان طلب المدّعى من الاستراتيجوس بأن تحفظ الدعوى فى ملف لدى الأخير كإجراء تحفّظى

حتى يتسنى للمدعى أن يعاود الشكوى إلى الإبستراتيجوس ليحدد الإيجار العام الواجب للدولة على هذه الحقول. وكان الإبستراتيجوس يمنح تفويضا للإستراتيجوس للنظر فى بعض القضايا، ففى شكوى ترجع إلى عام ١٦١[٤٧] تقدم بها مساعد المحصل فى أكسيرينخوس إلى الإبستراتيجوس كتب الأخير إلى الإستراتيجوس أن يفصل فى النزاع بين الطرفين وأن يرسل إليه القرار النهائى ، "وأن لك كامل السلطة القضائية لتسوية هذا الموضوع، تُعطى إلى المساعد" "لقد وقعت".

ويشار أيضاً إلى هذا التوكيل فى شكوى[٤٨] تقدمت بها سيدة إلى الإبستراتيجوس سائلة إياه أن يأمر كاتب القرية بأن يفحص شكواها التى تقدمت بها ضد جيرانها الذين تعدوا على أرضها، وأشارت فى شكواها إلى قرار حصلت عليه من الإبستراتيجوس فى جلسة استماع بأنه على كاتب القرية أن يتخذ إجراءاً ما.

وفى شكوى أخرى إلى مجلس البولى (βουλὴ) فى مدينة أنتينوبوليس[٤٩] يطلب صاحبها من المجلس أن يتقدم بالشكوى إلى الإبستراتيجوس حيث إنه رُشح لوظيفة إلزامية تتعلق بزراعة الأرض الملكية βασιλίκη γή فى محافظة بانوبوليس Panopolite ويطلب أن يكتب الإبستراتيجوس إلى الحاكم الإقليمى لهذه المحافظة بأن يسوِّى هذه الشكوى حيث إنه ليس بقانونى أن يفرض أى أعباء إلزامية على مواطنى أنتينوبوليس وذلك فى خارج مدينتهم هذه. وهناك طلبات مماثلة يطلب أصحابها من مجلس البولى βουλὴ أن يكتب إلى الإستراتيجوس بأن يتخذ إجراءاً بإعفاء مواطنى أنتينوبوليس من الأعباء الإلزامية التى كلفوا بها خارج مدينتهم[٥٠] وفى شكوى أخرى[٥١] يطلب صاحبها الإعفاء من وظيفة كاتب القرية.

الاستئناف:

لا نعرف شيئاً عن الظروف والملابسات التى كانت تحيط بحق الاستئناف لدى السلطات العليا، وإن كان من المرجّح أن يكون السبب فى ذلك أى خطأ قانونى، ومن المقبول أن نفترض بأن يكون ذلك الاستئناف ضد حكم أو قرار أصدره موظف صغير يكون أمام موظف أعلى. فمن الطبيعى أن يكون الاستئناف ضد قرارات الإستراتيجوس وغيره من موظفى الإدارة المحلية يكون أمام الإبستراتيجوس

باعتباره رجل الإدارة الأول فى دائرة نفوذه، ويكون الاستئناف ضد أحكام وقرارات الإبستراتيجوس يكون أمام الوالى رأساً.

ولكن يجب أن نوضّح فى هذا المقام أنه:

أ- ليس معنى ذلك أن تقدم المدّعى بشكوى إلى الإبستراتيجوس بعد دعوى تقدم بها إلى الإستراتيجوس فليس معنى هذا أن يكون ذلك بمثابة استئناف ضد حكم أصدره الإبستراتيجوس بل قد يكون رد الإستراتيجوس بأن هذا الأمر من اختصاص صاحب العظمة الإبستراتيجوس (κρατίστος) أو قد يكون ذلك إجراءاً قضائياً لابد من القيام به حتى تصل الشكوى إلى الإبستراتيجوس.

ب- ومن الملاحظ أنه فى كثير من الشكاوى التى كان يتقدم بها أصحابها إلى الإبستراتيجوس مباشرة ويطلبون فيها أن يصدر أمره إلى الإستراتيجوس بأن يتخذ إجراءاً معيناً، ولعل من المفترض فى هذا المقام أنه مع زيادة الظلم وكثرة الشكاوى التى لا يُتخذ فيها أية إجراءات من أى نوع فقد فضّل النّاس أن يتخطوا الإستراتيجوس إلى الإبستراتيجوس وهو الرجل المسئول بصورة مباشرة والذى قد يكون لديهم أمل فى تنفيذ قراراته باعتباره الممثل للسلطة العليا المحلية.

جـ- أما الأمر الثالث ما الذى يجب أن نؤكد عليه، أنه فى ضوء المسئولية التضامنية عن الدخل العام للدولة رأينا قضايا متعددة من نفس النوع تنظر أمام أكثر من موظف بمعنى أنه لم تكن هناك جهات اختصاص يمكن أن يتوجه الشاكى إليها دون غيرها، ومن ثم فإن نظر القضية أمام موظف آخر غير الذى قدمت إليه لا يعنى أن ذلك بمثابة الاستئناف ضد حكم صدر ضده.

د- أما فيما يتعلق بالاستئناف ضد الأحكام والقرارات التى يصدرها الإبستراتيجوس فوجدنا أنه فى كثير من القضايا[٥٢] يتخطى أصحابها الإبستراتيجوس الذى تقدموا إليه بالشكوى فى أول الأمر وتقدموا بها الآن إلى الوالى مباشرة[٥٣]. وهذا أمر طبيعى، وفى قضية أخرى تتعلق بالأعباء الإلزامية الخاصة بعمليات الفحص والتحرى[٥٤] وكانت تنظر أمام جلسة استماع عقدها الإبستراتيجوس، وأضاف Thomas[٥٥] بعض التصويبات على البردية حيث أعطى الوالى حكماً.κεκρικε [ν—] απολυσος وهذا سيجعل المعنى إذا أضفنا

δικαιως أو مرادفاً لها "لقد أعطى الإبستراتيجوس حكماً سليماً" ويعنى ذلك أن استئنافاً قدم إلى الوالى ضد حكم أصدره الإبستراتيجوس وأن الوالى أيد قرار تابعه. ولكن يجب أن نؤكد هنا أن الإبستراتيجوس فى هذه القضية لم يعط حكماً باعتباره مفوضاً أو أرسل إليه توكيل من الوالى ، وهذا يؤكد السلطة القضائية للإبستراتيجوس أنه كان من حقه أن يصدر حكماً نهائياً.

وسوف أعرض هنا بعض الملاحظات التى عنّت لى على دور الإبستراتيجوس القضائى:

أولاً: أن عدد القضايا التى قُدمت إلى الإبستراتيجوس مباشرة كانت أكثر بكثير من تلك التى حولها إليه الوالى أو رفعها إليه الإستراتيجوس.

ثانياً: يظهر من الشكاوى المرفوعة إلى الإبستراتيجوس أنه يمثل نسبة كبيرة من أصحابها يطلبون اتخاذ إجراء معين من خلال الإستراتيجوس ولذلك فليس من المستغرب أن معظم القرارات التى أصدرها الإبستراتيجوس كانت تحيل الشاكى إلى الإستراتيجوس أو أن يكون رده ἔντυχε τῶι στρατηγῷ.

ثالثاً: كانت إحالة القضية من الوالى إلى الإبستراتيجوس تعطيه الصلاحية الكاملة فى أن يجرى التحقيقات اللازمة للقضية وأن يُصدر فيها حكماً نهائياً، وفى هذه الحالة يمكننا القول بأن الإبستراتيجوس كان يعقد محكمة وأصدر حكماً، أما فى الشكاوى التى كانت تنظر أمامه مباشرة فإن الإجراء الذى يتخذه الإبستراتيجوس لا يصل إلى درجة الحكم النهائى الذى تصدره محكمة بل كان قراراً، وفى الغالب الأعم يكون قراراً إدارياً. وإن كان ذلك لا يمنع أن يعقد الإبستراتيجوس محكمة دون تفويض من الوالى[٥٦] .وفى نوع ثالث من القضايا كان يُطلب من الإبستراتيجوس إعداد تقرير عن القضية وأن يرفعه إلى الوالى.

رابعاً: كانت إجراءات التقاضى أمام الإبستراتيجوس تتم على النحو التالى:

أن يتقدم الشاكى بالدعوى إليه فإذا قبلها كان لابد أولاً من استيفاء الشكل وذلك بأن يوقع عليها ويحدد لصاحبها موعداً لجلسة استماع، وخلال هذه الفترة كان على المدّعى أن يُبلغ خصمه بالدّعوى التى قدمها ضده، وكان ذلك يتم بصورة شخصية عن طريق المدّعى نفسه، أو أن يكون الإبلاغ عن طريق أحد موظفى الإدارة المحلية من شيوخ القرى أو الكومارخيس أو غيره، وخلال هذه الفترة

يكون كل طرف قد أعد الحجج والقرائن التى تثبت حقه وذلك إذا كان النزاع مدنياً، وفى هذه الفترة يكون الإبستراتيجوس - عن طريق الحاكم الإقليمي والشرطة - قد قام بعمل التحريات اللازمة عن الموضوع.

خامساً: إذا كانت هناك شائبة بأن القضية فيها شبهه جنائية فإن ذلك يعنى أن يتم القبض على الشخص المتهم ووضعه فى الحبس حتى يُعرض على الإبستراتيجوس، وإذا ما حدد الأخير جلسة استماع لهذه القضية فإنه قد يُطلق سراح المتهم عن طريق وجود كفير ووجود ضامنين يتعهدون بإحضاره إلى المحاكمة فى اليوم الذى يحدده الإبستراتيجوس أو أن يستمر فى الحبس حتى يصدر الحكم فى القضية المتهم فيها.

سادساً: فميا يتعلق بالجولة التفتيشية (Conventus) التى يعقدها الوالى فإنه كان على الإبستراتيجوس أن يجهّز القضايا التى ستُعرض على الوالى فى الكونفنتس، وأنه كان يرسل إشارات إلى مساعديه بهذا الخصوص أو أن يرسل استدعاء للمتهمين والشهود P. Tebt. 411 وفى جلسة الكونفنتس كان الوالى يحيل الكثير من القضايا إلى الإبستراتيجوس للنظر فيها، أو يعطى تفويضاً له وذلك بتوقيعه على الشكوى الموجهه إليه "توجه بالشكوى إلى سيادة الإبستراتيجوس" ἔντυχε τῶι κρατιστῷ ἐπιστρατηγῷ وكان التفويض فى هذه القضايا تفويضاً تاماً.

سابعاً: ليس لدينا ما يدل على أن الإبستراتيجوس كان يرفض سماع قضية ما ولكن فى بعض القضايا كان يؤجلها. تقدم بالشكوى إلى بعد موسم البذر P. Meyer. 8. أو تقدم بالشكوى عندما أكون فى جولة فى المنطقة التى تعيش فيها، أو عندما تبلغ خصمك بالشكوى فإن عليك أن تكتب إلىّ مرة أخرى.

ثامناً: كان فى بعض الأحيان يقوم المدّعى يطلب من الوالى أن يحيل القضية إلى الإبستراتيجوس ليتخذ الأخير فيها إجراءاً أو قراراً (كان ذلك فى قضيتين) ولكن بدلاً من ذلك أحالها الوالى إلى الإستراتيجوس، وفى قضايا أخرى (ثلاث قضايا) يطلب صاحب الدعوى بأن تحال القضية إلى الإستراتيجوس. ولكن الوالى أحالها إلى الإبستراتيجوس.

الخاتمة

وهكذا كانت وظيفة الإبستراتيجيا ركناً أساسياً فى الجهاز الإدارى والاقتصادي فى مصر فى العصرين البطلمى والرومانى، حيث كان هذا الموظف الكبير يمثل همزة الوصل فى القطاع الذى يديره ويقع تحت سلطانه بين الإدارة المركزية فى الإسكندرية وباقى موظفى الإدارة المحلية فى ريف مصر، وكان للإبستراتيجوس منذ ظهور الوظيفة على عهد بطلميوس الخامس-إبيفانيس- نفوذه وسلطانه الواسع فى القسم التى يديره سواء أكان ذلك على موظفى هذه المنطقة أو سكانها، حيث كان الموظفون - التابعون له- يستفتونه فى كل صغيرة وكبيرة مما تتعلق بالإدارة وشئونها المتعددة وخاصة فيما يتعلق بالدخل العام للخزانة، وكان أصحاب الحاجات يخطبون وده من أجل النظر فى الملتمسات التى يقدمونها إليه طلباً لرفع ظلم قد حاق بهم، أو لفض نزاع نشب فيما بينهم وبين موظفى الإدارة المحلية.

وإذا كان الإبستراتيجوس فى العصر البطلمى يُعين من قبل الملك، فإنه فى العصر الرومانى كان يُعين من قبل الإمبراطور، وإن كان قد فقد نفوذه فى الشئون العسكرية، فإنه كان دائم اللقاء والاتصال بالوالى الوالى وكبار موظفى الإدارة الآخرين فى الإسكندرية مثل القاضى الأعظم والإديولوجوس، وكان يحضر للجولة التفتيشية للوالى، وكان له حرسه الخاص المرافق له فى ديوانه والمحيط به فى جولاته.

وخلاصة القول إن مصر فى العصر البطلمى عرفت اثنين من الإبستراتيجوى أحدهما مسئول عن الإقليم الطيبى ἐπιστρατήγος τῆς Θηβαΐδος والثانى مسئول عن باقى الخورا ἐπιστρατήγος τῆς χώρας وأن الأول كان يتبع الثانى ويخضع لسلطانه، وإنه من المحتمل أن تكون وظيفة الإبستراتيجيا فى طيبة كانت تشغل بشكل دورى منذ ظهورها على عهد بطلميوس الخامس (إبيفانيس) ذلك لأن طيبه كانت معقلاً للقلاقل ولا يستقيم أمرها بدون حاكم عسكرى، أما عن وجود بعض سنوات الشغور فى هذه الوظيفة فإن من الممكن إرجاعه إلى الصراع الأسرى داخل الأسرة الحاكمة.

أما وظيفة الإبستراتيجيا فى الخورا فقد يكون من المقبول أن نفترض أنه قد وُجدت فترات شغور فى هذه الوظيفة منذ هيبالوس ١٧٨ق.م. وحتى أصبحت تُشغل بشكل دورى منذ عام ١٣٥ق.م. عندما تولى Boethus - وهو مصرى -

الوظيفة. وقد جمع الإبستراتيجوس فى العصر البطلمى بين السلطتين المدنية والعسكرية، بيد أن هذا الأمر قد اختلف تماماً فى العصر الرومانى حيث أصبحت اختصاصات الإبستراتيجيا مدنية بحتة، وأضاف أغسطس إبستراتيجيه الهيبتانوميا والفيوم فى عام ١٢/١١م وقد تراوح عدد الإبستراتيجوى ما بين ثلاثة فى بداية العصر الرومانى إلى أربعة حتى اختفاء الوظيفة من مصر فى أواخر القرن الثالث وبخاصة بعد إصلاحات دقلديانوس.

وكان الإبستراتيجوس واسع النفوذ وله سلطان فى تعيين الأشخاص الملكفين بالاضطلاع بالأعباء والمهام الإلزامية، سواءً كان ذلك عن طريق القرعة، أو تعيين الأفراد فى وظائف إلزامية يكلفوا بها خارج مقار إقامتهم (idea)، وتعددت الالتماسات المرفوعة إليه والتى يطلب أصحابها الإعفاء من العبء الذى كلفوا به لأى سبب من الأسباب، وكان الإبستراتيجوس يحيل معظم الالتماسات إلى الإستراتيجوس لحلها إلاّ أنه كان يقضى بصورة شخصية فى الالتماسات الخاصة بمواطنى أنتينوبوليس.

وإذا كانت علاقة الإبستراتيجوس بالجيش والشئون العسكرية غير واضحة فإنه كان واسع النفوذ في السلطة الخاصة بحفظ الأمن، وامتد نفوذه إلى الشئون الزراعية وما يتعلق بها من رى ونقل المحاصيل أو بيعها، وكان له دور غير واضح فى الإشراف على الضرائب.

وفيما يتعلق بالقضاء فلم تكن سلطته الإبستراتيجوس مطلقة بل كانت مقننة عن طريق تفويض من الوالى للنظر فى بعض القضايا الخاصة بالأعباء الإلزامية وتحصيل الضرائب وغيرها من القضايا المتعلقة بالدخل ومن الملاحظ فى هذا الصدد نقول الآتى:

أولاً: أن عدد القضايا التى قُدمت إلى الإبستراتيجوس مباشرة كانت أكثر بكثير من تلك التى حولها إليه الوالى أو رفعها إليه الإبستراتيجوس.

ثانياً: يظهر من الشكاوى المرفوعة إلى الإبستراتيجوس أنه نسبة كبيرة من أصحابها يطلبون اتخاذ إجراء معيناً من خلال الإستراتيجوس ولذلك فليس من المستغرب أن معظم القرارات التى أصدرها الإبستراتيجوس كانت تحيل الشاكى إلى الإستراتيجوس أو أن يكون رده ἐντύχε τῶι στρατηγῳ.

ثالثاً: إن إحالة القضية من الوالى إلى الإبستراتيجوس كانت تعطيه الصلاحية الكاملة فى أن يجرى التحقيقات اللازمة للقضية وأن يُصدر فيها حكماً نهائياً، وفي هذه الحالة يمكننا القول بأن الإبستراتيجوس كان يعقد محكمة وأصدر حكماً، أما فى الشكاوى التى كانت تنظر أمامه مباشرة فإن الإجراء الذى يتخذه الإبستراتيجوس لا يصل إلى درجة الحكم النهائى الذى تصدره محكمة بل كان قراراً، وفى الغالب الأعم يكون قراراً إدارياً. وإن كان ذلك لا يمنع أن يعقد الإبستراتيجوس محكمة دون تفويض من الوالى[1] .وفى نوع ثالث من القضايا كان يُطلب من الإبستراتيجوس إعداد تقرير عن القضية وأن يرفعه إلى الوالى.

رابعاً: كانت إجراءات التقاضى أمام الإبستراتيجوس تتم على النحو التالى:
أن يتقدم الشاكى بالدعوى إليه فإذا قبلها كان لابد من استيفاء الشكل وذلك بأن يوقع عليها ويحدد لصاحبها موعداً لجلسة استماع، وخلال هذه الفترة كان على المدّعى أن يُبلّغ خصمه بالدّعوى التى قدمها ضده، وكان ذلك يتم بصورة شخصية عن طريق المدّعى نفسه، أو أن يكون الإبلاغ عن طريق أحد موظفى الإدارة المحلية من شيوخ القرى أو الكومارخيس أو غيره، وخلال هذه الفترة يكون كل طرف من الأطراف المعنية قد أعد الحجج والقرائن التى تثبت حقه وذلك إذا كان النزاع مدنياً، وفى هذه الفترة يكون الإبستراتيجوس - عن طريق الحاكم الإقليمي والشرطة - قد قام بعمل التحريات اللازمة عن هذا الموضوع.

خامساً: إذا كانت هناك شائبة بأن القضية فيها شبهة جنائية فإن ذلك يعنى أن يتم القبض على الشخص المتهم ووضعه فى الحبس حتى يُعرض على الإبستراتيجوس، وإذا ماحدد الأخير جلسة استماع لهذه القضية فإنه قد يُطلق سراح المتهم عن طرق الكفالة ووجود ضامنين يتعهدون بإحضاره إلى المحاكمة فى اليوم الذى يحدده الإبستراتيجوس، أو أن يستمر فى الحبس حتى يصدر الحكم فى القضية المتهم فيها.

سادساً: فيما يتعلق بالجولة التفتيشية (Conventus) التى يعقدها الوالى فإنه كان على الإبستراتيجوس أن يجهّز القضايا التى ستُعرض على الوالى فى

(1) P. Fay. 106.

الكونفنتس، وأنه كان يرسل إشارات إلى مساعديه بهذا الخصوص أو أن يرسل استدعاء للمتهمين والشهود (P. Tebt. 411) وفى الكونفنتس كان الوالى يحيل الكثير من القضايا إلى الإبستراتيجوس للنظر فيها، أو يعطى تفويضاً له وذلك بتوقيعه على الشكوى الموجة إليه توجه بالشكوى إلى سيادة الإبستراتيجوس ἐντύχε τῷ κρατίστῳ ἐπιστρατήγῳ وكان التفويض فى هذه القضايا تفويضاً تاماً.

سابعاً: ليس لدينا ما يدل على أن الإبستراتيجوس كان يرفض سماع قضية ما ولكن فى بعض القضايا كان يؤجلها. تقدم بالشكوى إلى بعد موسم البذر.P.Meyer. 8 أو تقدم بالشكوي عندما أكون فى جولة فى المنطقة التى تعيش فيها، أو عندما تبلغ خصمك بالشكوى فإن عليك أن تكتب إلىّ مرة أخرى.

ثامناً: فى بعض الأحيان كان المدّعى يطلب من الوالى أن يحيل القضية إلى الإبستراتيجوس ليتخذ الأخير فيها إجراءاً أو قراراً (كان ذلك فى قضيتين) ولكن بدلاً من ذلك أحالها الوالى إلى الإستراتيجوس، وفى قضايا أخرى (ثلاث قضايا) يطلب صاحب الدعوى بأن تحال القضية إلى الإستراتيجوس ولكن الوالى أحالها بدوره إلى الإبستراتيجوس.

تاسعاً: أن الإبستراتيجوس كان يفصل فى القضايا التى يكون أحد أطرافها من مواطنى أنتينوبوليس بصفة شخصية، وأنه عندما كان يحيلها إلى الإستراتيجوس فإن ذلك كان لعمل التحقيقات الأولية وعمل التحريات اللازمة عن القضية حتى يكون الحكم على بينة، وأن يرسل تلك التحقيقات مرة أخرى إلى الإبستراتيجوس ليقضى فى الأمر بنفسه.

والحمد لله رب العالمين

الملاحق

قامت الآنسة[١] M. Vandoni بعمل قائمة بأسماء الإبستراتيجوى الذين تولوا هذه الوظيفة فى العصرين اليونانى والرومانى، وقام[٢] J. Bengen بالتعلق والنقد لهذه القائمة وذلك من خلال مجموعة من نقوش فيله، ثم جاء بعد ذلك[٣] L. Mooren وأعد قائمة لهؤلاء الموظفين فى القرن الثانى ق.م. وذلك فى مجلة المجتمع القديم العدد الرابع، وختم توماس[٤] Thomas هذه القوائم بقائمة مختصرة عن هؤلاء الموظفين، ونورد فيما يلى القائمة ثم نعلق عليها.

---

(1) M. Vandoni, Gli epistrategi nell'Egitto greco-romano. Milano. 1971. PP. 5-12.

(2) J. Bengen Les epistrateges de Thebaide sous les derniers Ptolemes. CdE 90 (1970) PP. 369-380.

(3) L. Mooren The Governors General of the Thebaid in the second century B.C. Ancient Society 4 (1973) P. 115-132.

(4)J.D. Thomas, The epistrategos in Ptolemaic and Roman Egypt Part I the Ptolemaic epistrategos. Papy. Colon. Vol. VI 1975 PP: 120-122.

أولاً: قائمة بأسماء الإبستراتيجوى فى العصر البطلمى

م	الإســـم	الألقاب التى حصل عليها	التاريخ	المصدر
١	هيبالوس Hippalos	١) قائد الحرس الخاص وحاكم طيبة Ἀρχησοματοφύλαξ καὶ στρατηγος τὴς θηεβαῖδος. ٢) الصديق المقرب والحاكم العام للخورا των πρωτων φιλων καὶ ἐπιστρατεγωι τὴς χώρας ٣) Ἱππαλου τοῦ τότε προκαθημένου τῆς χώρας ٤) των πρωτων φιλων τοῦ ἐπιστρατηγου καὶ ιερεως Πτολεμαιου Σωτηρος καὶ Πτολεμαιου Ἐπιφανους καὶ Ευχαριστου الصديق المقرب والإبستراتيجوس الكاهن الخاص بعبادة بطلميوس سوتير وبطلميوس ابيفانيس فى بطلمية (المنشأة) فى أسيوط	سبتمبر ١٧٦ ق.م. نوفمبر ١٧٦	P. Tebt. 895 OGIS T 103 2-7.
٢	بويثوس Boethos	١) Ἀρχησοματοφυλαξ καὶ στρατηγος τῆς θηεβαῖδος ٢) الصديق المقرب وحاكم طيبة των πρωτων φιλων καὶ στρατεγος της Θηεβαῖος ٣) Syngenes and Strategos = الإستراتيجوس والصهر الملكى ٤) [του συγγενους] καὶ ἐπιστρατηγου [καὶ στρατηγαυ...] ου της Θηβαιδος	بين١٣٧/١٣٦- ١٣١ق.م. ١٣٩/١٣٥ ق.م. بعد أبريل ١٣٥ ق.م. يوليو ١٣٤ ق.م.	SB I. 4638, I P. Giss. 36.42 P. Amh II 36
٣	B (oethos)	[του συγγενους] και επιστρατηγου [και στρατηγαυ...] ου της Θηβαιδος	١٣٥ - ١٣١ ق.م.	Inscr. Phil. I 15, (4-6)
٤	Boethos	τωι συνγενει καὶ ἐπιστρατηγωι καὶ στρατήγωι τῆς Θηβαῖδος	٢٥ يوليـــو ١٣٤ إلى ٢٩ سبتمبر ١٣٤	UPZ. II 210, 4-7 SBI 4512, 36-7 P. Giss. 37 II 21

م	الاسم	الألقاب التى حصل عليها	التاريخ	المصدر
٥	باوس Paos	τοῦ συγγενοῦς καὶ ἐπι[στρατ]ήγου καὶ στρατήγου τῆς [Θηβ]αΐδος	٢٨ يوليو ١٢٩ ق.م.	UPZ. II 209, 6-8
٦	تيمارخوس (Timar) chos	συγγενὴ βασιλέως Πτολεμαιου Εὐεργέτου καὶ βασιλίσσης κλευπατρας καὶ ἐπιστπατήγου صهر الملك يورجتيس والملكة كليوباترا وأبستراتيجوس	١٢٧ ق.م.	Insc. Delos I 527, 1-4.
٧	أبوللودوروس Apollodoros	τὸν συγγενῆ καὶ τραφεα καὶ τιθηνον Ἀλεξάνδρου τοῦ υἱου τοῦ βασιλέως καὶ ἐπιστράτηγον καὶ πρὸς ταῖς ανακρισεσι	أواخر عصر يورجتيس الثانى	SBI, 1568, 1-4
٨	ديمتريوس I Demetrios	τοῦ συγγενους καὶ ἐπιστπατήγου	فبراير/مارس ١١٧ق.م.	UPZII 162 I 17
٩	ديمتريوس IIDemetrios	ὁ συγγενης καὶ ἐπιστπατήγος καὶ στρατήγος τῆς Θηβαΐδος καὶ γραμματευ[s της συνοδου]	١١٧ ق.م.	Ins. Phil. I 202-4.
١٠	هرموكراتيس Hermokrates	τῶι συγγενει καὶ στρατηγου καὶ ἐπιστρατηωι τῆς Θ[ηβαΐδος]	٢١ أبريل ١١٥	OSIS I 169, 49
١١	فوموس Phommous	τῶι συγγενει καὶ στρατηγου καὶ ἐπιστρατήωι συγγενεῖ καὶ ἐΠιστρατηγωι καὶ στρατηγωι τῆς Θηβαΐδος	١١٥-١١٠ ق.م.	P. Lond. II 401 UPZ II 191, 192, 193
١٢	بطليموس Ptolemaios	τῶι συγγενεῖ καὶ υπομνηματογραφωι καὶ ἐπιστρατηωι	ديسمبر ٩٥ ق.م.	SB III 7259, 36-7
١٣	هيفايستيون Hephaistion	ὁ συγγενης καὶ ἐπιστράτηγος καὶ στρατηγὸς τῆς καὶ Ἰνδικης καὶ Ἐρυθορᾶς θαλάσσης	قبل عام ٦٢ ق.م.	Inscr. Phl I 44

م	الاسم	الألقاب التي حصل عليها	التاريخ	المصدر
١٤	كاليماخوس Kallimachos	ὁ συγγενὴς καὶ ἐπιστπατὴγos καὶ στρατηγos τῆs Ἰνδικηs καὶ Ἐρυθορas θαλάσσηs صهر الملك وإبستراتيجوس وإستراتيجوس طيبه والمشرف على تجارته البحر الأحمر والمحيط الهندي	مايو ٦٢ ق.م.	Inscr. Phil I 52 SB, 8036 = Ancient Socuty (3/14 (1983-84) PP. 161-65
١٥	كاليماخوس Kalimachos	τοῦ συγγενουs καὶ στρατηγου καὶ θηραρχου τῆs Θηβαῖδos καὶ ἐπὶ τήs Ἰνδικηs καὶ Ἐρυθορas θαλάσσηs	فبراير ٥١ ق.م.	Inscr. Phil. I. 56
١٦	كاليماخوس Kallimachos	ὁ συγγενηs καὶ στρατηγos καὶ ἐπιστρατήγos τῆs Θηβαῖδos καὶ ἐπὶ τῆs Ἐρυθρas καὶ Ἰνδικηs θαλάσσηs καὶ ἀρχιπρυτ ανis καὶ γυμνασιάρχos	يوليو ٤٩ ق.م.	SBI 2264, 1-7
١٧	كاليماخوس Kallimachos	τοῦ ἐπιστπρατήγου. τοῦ συγγενουs καὶ ἐπιστρατήγου	مارس ٤٦-٣٩	SBI 3926
١٨	ديونيسيوس Dionysios	τοῦ ἐπιστρατήγου	٣٩ ق.م.	Insc. Phil. I 51-6
١٩	كرونيوس Kronios	ὁ συνγενηs (ἐπιστ[ρατήγos]	بعد عام ٣٩ ق.م.	Insc. Phil. I 51-6

تعليق

١) أشار L. Mooren إلى موظف يدعى نومينيوس (Noumenios) وهــو الـذى تـولى الوظيفــة فــى أبريــل ١٧٠ ق.م. حتــى ١٦٨ ق.م. وأخــذ الألقــــاب التاليـــة (Archisomatophylax and Strategos) ثم أخذ لقب (Homonymous filos) ولم يشر توماس إلى هذا الموظف وكذلك لم تشير إليه M. Vandoni.

٢) فيما يتعلق بالإستراتيجوس المسمى (Boethes) الذى ورد ذكره عند توماس عام ١٣٦/١٣٧ ق.م. ،وأورد ثلاثة أشــخاص بنفس الاسـم تولـوا تلـك الوظيفـة فـإن Mooren يجمعهم فى شخص واحد تولى الوظيفة من عام ١٥٢ حتى عام ١٣٥ ق.م. ويعطيه Mooren خمسة ألقاب.

٣) أما فيما يتعلق بالإستراتيجوس (Paos) فيجعلـه تومـاس منسـوباً إلى عـام ١٢٩ ق.م. فى حين يجعله Mooren فى الفترة من ١٣٦/١٣٧ ق.م.

٤) أورد Mooren اسم موظف يدعى (Lochos) لوخوس كان قد شغل تلك الوظيفة فى الفترة من ١٢٦/١٢٧ ق.م. إلى مارس ١١٧ ق.م. فى حين يورد توماس بدلاً منه تيمارخوس.

٥) فيما يتعلق بالإيستراتيجوس (كاليماخوس) فإن توماس أشار إلى أربعة أشخاص يحملون نفس الإسم وقد شغلوا الوظيفة فى حين يتخذ منـهم Mooren شـخصاً واحداً فقط ١١٠ مايو ٦٢ إلى ١٨ مارس ٣٩.

٦) من الملاحظ أن هناك مصريين قد توليا وظيفة الحاكم العام فى طيبة وهما بوس (Poas) ١٣٠-١٢٩ ق.م. و فومموس (Phommous) وذلك فى الفترة ما بـين ١١٥ إلى ١١٠ ق.م.

فيما يتعلق بالإبستراتيجوس كاليماخوس (Kallimachos) فهو من أسـرة ذات نفوذ قوى فــى طيبـة خـلال القـرن الأول قبـل الميـلاد، واتخذ الألقـاب التالية وهـى حـاكم (Strategos) وحــاكم عــام (Epistrategos) وحــاكم إقليــم طيبــــه (Thebarch)

والمشـــــرف علــــى تجــــارة البحـــر الأحمـــر والمحيـــط الهنـــدى ἐπὶ τῆς Ἐρυθρας καὶ Ἰνδικης Θαλάσσης[1].

وقد أشارت الوثائق التالية إلى نفس هذه الألقاب التى اتخذها كاليماخوس فى Inscr. Philae. I 52, 53 وهذه الوثـائق هـى SB I 3926, SBV 8334, SB I, 2264وتشير SB I 3926 إلى لقبين آخرين هما المعفى من الضرائـب، والمتمتـع بحـق اللجوء والحماية hiera asyla[1] ويرجع ناشر تلـك البرديـة تاريخـها إلى عـام ٧٥/٧٦ ق.م.[٢] . والجدل القائم حول كاليماخوس هذا يتركز حـول تـاريخ توليـه لوظيفـة الإبســتراتيجوس وهـل كـان ذلـك فـى عصـر بطلميـوس الثـانى عشـر أوليتيـس (Auletes) (الزمار) كما تشــير Inscr. Philae I 52, 53، أم كـان ذلـك فـى عصـر كليوباترا السابعة كما تشير Inscr. Philae. 56, 76.

وجاء فى وثيقة أخرى هى SBI, 2264, 1-7 (وترجع إلى عــام ٤٩ ق.م.) لقبـين آخرين لكاليماخوس هما ἀρχιπρυτανις (المشرف العام) ولقـب الجمنازيـارخوس γυμνασιάρχος وذلك بالإضافة إلى الألقاب الأخرى التى سبق ذكرها[٣]

وفى القائمة التى أعدها[٤] L. Mooren عن حكام طيبه اشار إلى كاليمــاخوس وهو الذى شغل الوظيفة فى الفترة من ١١ مايو ٦٢ قام إلى ١٨ مـارس ٣٩ ق.م، أمـا

---

(1) Linda M. Ricketts, "The epistrategos kallimachos and Akoptite Inscription: SBV 8036 Reconsidered. Ancient Society 13/14 (1982/1984) P. 161.

(1) SB I, 3226.

(٢) حول هذا الجدل راجع Jaen Bingen

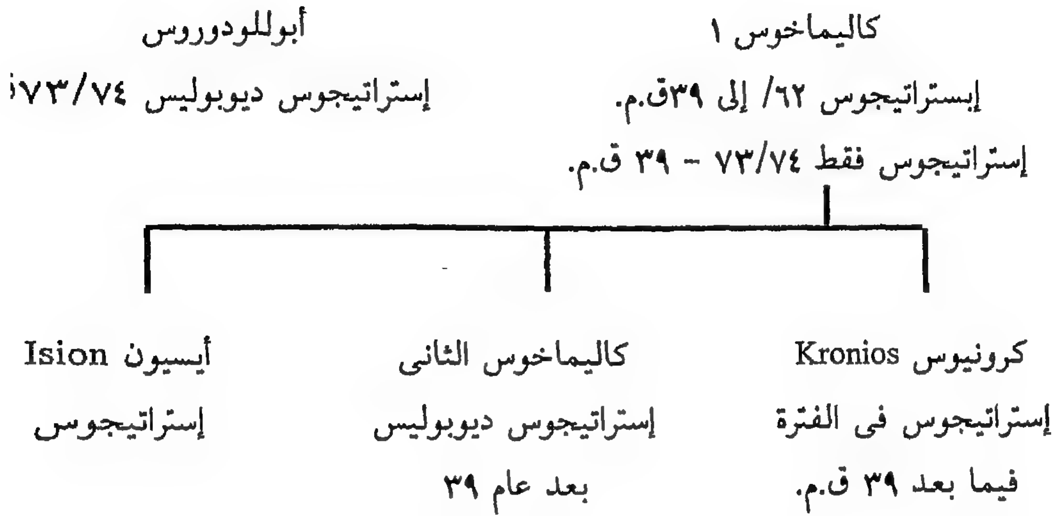
Taen Bingen, "Les epistrateges de Thebaide sous les derniers ptolemees" CdE 90 (1970) PP. 369-380

(٣) إذا كان توماس يرجع بداية حكم أسرة كالمياخوس إلى مايو ٦٢ق.م. فإن النقش الـذى نشرته الآنسة Linda = SBV, 8036 أرجع ذلك إلى عام ٧٣/٧٤ ق.م. وكان حـاكم طيبة مساويا تماما للقلب الحاكم العام لطيبه.

(4) Mooren, "The Governors General of the Thebaid in the Second Century B.C." Ancient Society 4 (1979) P. 115-132.

D.Thomas [1] فجعل من كاليماخوس أربعة أشخاص تولى الاول فى مايو ٦٢ ق.م. وتولى الثانى فى فبراير ٥١ ق.م. والثالث فى يوليو ٤٩ ق.م. والرابع فى مارس ٤٦ إلى ٣٩ ق.م.

أما Linda. M. Ricketts [2] فتوزع عائلة كاليماخوس على النحو التالى:



وفى واقع الأمر فينبغى علينا أن نأخذ بما قالته (Linda) لأن النقش الذى إعتمدت عليه نشرته هى بعد (D. Thomas) بعشر سنوات.

---

(1) Thomas, The epistrategos . Part I. Ptolemaic epistrateogs pp. 121-122.

(2) Linda. op. cit. P. 164.

عن الألقاب الشرفية فى العصر البطلمى راجع:

Leon Mooren, The Aulic Titulature in Ptolemaic Egypt. Introduction and Prosopography. (Brussels. 1975) P. 85FF.

ثانياً: قائمة بأسماء الإبستراتيجوى فى العصر الرومانى

أ) أسماء الإبستراتيجوى فى طيبة

م	اسم الإبستراتيجوس	المصدر	التاريخ	اسم الوالي المعاصر	الإمبراطور
I	بطلميوس بن هيراكليديس[1] Ptolemais Herakleides	I.Phil II 135 IGR	نوفمبر/أكتوبر ٢٠ق.م.		أغسطس ٣٠ ق.م إلـــى ١٤ م
II	كورفيوس فلاكوس Q. Corvius Flaccus	SBI, 962, 7	يناير عام ٤ ق.م.	٨ مارس عام ٧ ق.م. ٤ يونية عـــام ٤ ق.م. C. Tuwanius	
III	ماركوس كلاديوس بوستومـوس Marcus Claudius Postumus	OGIS II 659.3	٦ سبتمبر عام ١ ق.م.	بيدو (Pedo) من ٣ ق.م. إلى قبل ١٠م [2] نفس الفترة Magius Maximus	
IV	باربـاروس Barbarus	IFAO 70(1971) 21	١٤/١٥م	[3] ١١-١٤م Maguis Maximus	
V	كوينتوس فريسيديوس بيدو[4] Q. Fresidius Pedo	SB III 7256	٢٧ أغسطس ٢٣م	Gaius Galerius	تيبريوس ١٤ إلى ٣٧ م
VI	أولوس فولميوس كريسبوس Folmius Crispus	OGIS II 661	بين عام ٣٣ وعام ٣٨	أ. أفيلليوس فلاكوس[5] A. Avillius Flacus	

---

(١) تشير SBV, 7951 إلى بطلميوس على أنه كان أربارخ πτολεμαιου [αραβαρ]χου.

(٢) تشير PSI, 1149 إلى أن Pedo كان الوالى السابق للوالى Magius Maximus ١٤/١١ وفصل بينهما Aquila ١٠/١١، راجع Brunt. JRS 65 (1975) P. 142-3

(٣) إذا أرجعنا النظر كرتين إلى قوائم الولاه فقد نضل ونشقى من إختلاف التواريخ وترتيب هؤلاء الولاة، فهناك من يجعل تولى (Maguis Maximus على فترتين فصل بينهما Julius Aquila راجع Reinmuth, BASP 4 (1967) PP 77-8.

(٤) يؤرخ A. Berard النقش ٢٧ أغسطس ٢٣م وهو الشاهد الوحيد على هذا الإبستراتيجوس ولم يذكره مارتن (Martin) ولكن فاندونى (Vandoni) ذكرته، وكذلك ذكر (1961) Pflaums فى ص ١٠٩١ عمود (١) واسم الوالى كما ورد فى النقش هو جايوس جاليريوس، عن ذلك راجع A. Bernand, Les Parts du Desert. Paris. 1984 p. 122

(٥) هو الوالى رقم (١٥) فى قائمة برانت Brunt op. cit. 143 أثناء حكم الإمبراطور كاليجولا ٣٧-٤١م.

م	اسم الإستراتيجوس	المصدر	التاريخ	اسم الوالى المعاصر	الإمبراطور
VII	تيبريوس يوليوس الإسكندر Tiberius Iulius Alexander	OGIS II 663	٣ أبريل ٤٢ م	ماركوس هيوس Marcus Heius	كلوديوس ٤١-٥٤
VIII	كلاوديوس جيمينوس [1] Claudius Geminus	I. Memnon. 67	قبل عام ٩١م	ميتيوس روفوس Mittius Rufus	دوميتيانوس ٨١-٩٦
IX	كالبورينوس سابينوس Calpurnius Sabineus	SBI, 679	بين عام ٩٨-١٠٠م	بمبيوس بلانتا Pomeius Planta ٩٨-١٠٠م الوالى رقم ٣٨	دوميتان ،
X.	بومبيوس بروكولوس Pompeius Proculus	SBV, 8815, 7-8	أغسطس ١٠٣م	فيبوس ماكسيموس Vibius Maximus ١٠٣-١٠٧	نرفا ٩٦-٩٨،
XI	روستيكوس Rusticus	SBI, 3919 1-2	قبل مارس ١١١م	١١٢/١٠٧ Sulpicius Similis	وتراجان
XII	ناسو Naso	SBI, 3919, 1-2	قبل عام ١١١م		
XIII	أرتوريوس بريسكيللوس Artorius Priscillus	P. Brem. 11 [2]P. Giss. 84 P. Bonn. Inv. 2	ربما فى عام ١١٧م.		٩٨-١١٧

(١) أخذ هذا الإبستراتيجوس لقب αραβαρχησ και επιστρατηγος وإضافة هذا اللقب يدل على أن الإبستراتيجوس كان مسئولاً عن المكوس الجمركية فى طيبة ndre's and Etienne Bernard Les Inscriptions Greques et Latine du Colosse du Memnon. IFAO. 1960. PP.. ولم يرد هذا اللقب فى العصر البطلمى راجع 159-160. وكان هذا الإبستراتيجوس ، فيما يرّجح، قد ذكر فى نقش من الإسكندرية نشره P.M. Fraser and B. Nicholas, "The Funerary Garden of Mousa" JRS 48 (1958) PP. 117-129 ونقش أيضا فى Bulletin Epigraphique. 1959. No. 4988.

(٢) راجع كل من H. Braunert and U. Buke, JJ P. 18 (1974) (39-48) see also J.C. Shelton, ZPE 25 (1977) 178-83.

م	اسم الإبستراتيجوس	المصدر	التاريخ	اسم الوالي المعاصر	الإمبراطور
XIV	فلافيوس فيلوكسينوس Flavius Philoxenus	P. Brem. 6, 37	ربما ١١٧–١١٩	Q., Rammius Martialis	هادريان ١١٧–١٣٨
XV	جاللوس ماريانوس Gallus Marianus	SBT, 1525	ربما ١٣٠	T. Flovius Titianus ٤ يونية ١٢٦ إلى ٢٧ مارس ١٣٣	
XVI	ماركوس آيميليوس باسوس M. Aemilius Bassus	P.OXy. II 237	قبل عام ١٣٥	M. Perronius Mamettinus	
XVII	يوليوس فيديوس أكيلا Iulius Fidius Aquila	OGIS II 700	مايو ١٣٤	٨ أغسطس ١٣٣/إلى ٢٦ مايو ١٣٧	
XVIII	سبتيميوس ماركو Septimius Marco	P. Fay. 106	١٣٨–١٤٢	Avidius Heliodorus 134-42[1]	
XIX	فونتيوس ريستيتوت Fonteius Restitut	O. Bod 1.1413	نوفمبر ١٥٠	L. Munatius Felix ١٧ أبريل ١٥٠ – ٣ سبتمبر ١٥١	أنطونيوس بيوس ١٣٨–١٦٢
XX	يومبريكيوس كابيتولينوس mbricius Capitolinus	SB VIII, 98, 7	نوفمبر / أكتوبر ١٥٨	T. Futius. Victorinus ١٠ يوليو ١٥٩ إلى ٢٠ فبراير ١٦٠	
XXI	أوليوس فاوستينوس Aelius Faustinus	W. Chr. 28, 22-3	أبريل ١٥٩		ماركوس أوريليوس ١٦١–١٨٠
XXII	ترينتيوس الإسكندر Terentius Alexander	SB, 8640.3-4	يوليو / أغسطس ١٦٤	T. Flavius Titianus أغسطس ١٦٤ – يونية ١٦٧	
XXIII	سباتياوس أكويلا [٢]Subatianus Aquila	P.OXY. XXXIV, 2708 (٢)	أبريل ١٦٩	Bassaeus Rufus ١٦٨/١٦٩	

(١) هوالوالى رقم (٤٧) فى قائمة Brunt "The Administration of Roman Egypt" JRS 65 (1975) P. 146.

(2) Jan Quaegebeur, "Subatianus Aquila épistratège de la Thébaïde P. OXP. XXXIV. 2708". CdE 44 (1969) PP. 130-133. أصبح هذا الإبستراتيجوس واليا فى الفترة من ٢٠٦ إلى ٢١١. ef, D.L. Kennedy, "Ti. Claudius Subatianus Aquila "First Prefect of the Mesopotamia" ZPE 36 (1979) pp: 255-262.

م	اسم الإستراتيجوس	المصدر	التاريخ	اسم الوالي المعاصر	الإمبراطور
XXIV	لوكيوس إجناتوليوس سابينوس L. Egnatuleius Sabinus	ILS I 409	١٩٣	L. Mantennius Sabinus	
XXV	أوريليوس ماركوس(١) Aurelius Marcus	P.Brookly n. 24	٢١٣ - ٢١٦	L. Baebius Aurelius	كراكلا ١٩٨-٢١٧
XXVI	فيتيوس جالليانوس(٢) Vettius Gallianus	(٣)P. Mich. Inv.183	ديسمبر ٢١٦/٢١٧م	L. Valerius Datus	
XXVII	سبتيميوس باتروفيلوس Septimius Patrophilus	P. Erlangen. 19	بعد عام ٢١٦/١٧م	L. Valerius Datus ٢١٦/٢١٧	
XXVIII	أنطونيوس تاوروس Antonius Taurus	P. OSLO III 180	بدون تاريخ		
XXIX	لوكيوس أنطونيوس بروكولوس L. Antonius Procolus	SBV 7788	بدون تاريخ		
XXX	يوليوس يوليانوس Iulius Iulianus	P. OXY III 488	قبل ٢١٢م(٤)		

(١) عن هذا الإبستراتيجوس راجع Thomas and Davies, "A new Military Strength on Papyri", JRS 65 (1977) 50-61
(2)R. Rea, PSI. 1444 and Philip the Arabian. CdE 47 (1972) PP. 236-242.
(3) P. Mich. Inv 183 verro = P. Turner 34.
(٤) هناك شخص يحمل نفس الاسم وقد شغل الوظيفة في المحافظات السبع والفيوم وذلك في عام٢٣٥م = رقم ٧٠ في القائمة.

ب) الإبستراتيجوى فى المحافظات السبع والفيوم (Heptanomia)

م	اسم الإستراتيجوس	المصدر	التاريخ	اسم الوالى المعاصر	الإمبراطور
XXXI	جايوس كاموريوس كليمينيس C. Camurius Clemens	ILS. I 2728	بدون تاريخ		تراجان
XXXII	فيليكس كلاوديوس Felix Claudius	P. Ryl. 123 P.Amh II 70	١١٣/١١٧م	Rutilius Lupus[1]	تراجان
XXXIII	يوليوس ماكسميانوس Iulius Maximianus	P.Oxy. XLII, 3025	١١٨	Q. Rammius Martialis (١١٧-١١٩م)	هادريـان ١١٧-١٣٨
XXXIV	جايوس كلاوديوس كوينتيانوس C. Quintianus	P5IX11, 1236 P. Oxy. III486	١٢٨ - أكتوبر ١٣١	T. Flavius Titianus (١٢٦ - ١٣٣)	هادريـان ١١٧-١٣٨
XXXV	يوليوس فاريانوس Iulius Varianus	P. Oxy. 486	١٣١	T. Flavius Titianus (١٢٦ - ١٣٣)	هادريـان ١١٧-١٣٨
XXXVI	جيلليوس باسوس Gellius Bassus	BGU. 19 SBXII, 10928	١٣٤-١٣٥	M. Petronius Mamertinus ١٣٣-١٣٧	هادريـان ١١٧-١٣٨
XXXVII	أنطونيوس ماركو Antonius Marco	P.Mich. Inv. 2922[2]	عام ١٣٨		

(1) Bastianini, op.cit. P. 282.

(2) P. Mich. Inv. 2922 = SB 7558. Republished by H.C. Youtie, ZPE 13 (1974) PP: 241-8.

م	اسم الإستراتيجوس	المصدر	التاريخ	اسم الوالى المعاصر	الإمبراطور
XXXVIII	يوليوس بيترونيـــانوس Ilulius Patronianus	P. Amh II77 . Mil. Vogl,22	١٣٨ - ١٤١	C. Avidius Heliodorus ١٣٧ - ١٤٢	أنطونينوس بيوس ١٣٨ - ١٦١
IXL	مينيكيـــوس كوريلليـــانوس Minicius Covellianus	. Fam. Tebt. 3 P. Oxy. VI 899	١٤٥ إلى ١٤٦/١٤٧	L. Valerius Proculus	
XL	كريسبوس Publius Crispus Marc	P. Lond. II 358 P.Mich. Inv. 255	١٤٧	Pet ronius Honoratus كان فى عمله فى ٢٢ يناير ١٦٠[٢]	
XLI	م. هرينيـــوس فيلوتـــاس M. Herennius Philotas	. Mich. Inv. 2922 P. Fay. 26	يونية ١٤٨ مارس ١٥١	L. Munatius Felix	
XLII	تريبيـــوس بروكولـــوس Trebius Proculus	P. Mayer. 8	أغسطس ١٥١		

[٢] يجعله Bastianini. Opi. Cit. P. 290F فى الحكم فى عام ١٦٠م ، فى حين يجعله Brunt JRS (1975) P. 145 فى الفترة من ١٤٧/١٤٨ ويـــأخذ رقم (٥٠) فى الولاه.

ل	اسم الإستراتيجوس	المصدر	التاريخ	اسم الوالى المعاصر	الإمبراطور
XLIII	... يوس بارمينو ...ius Parmenio	P. Oxy. VI 899	أغسطس ١٥٤	M. Sempronius Lkiberalis ١٥٤ - ١٥٩	أنطونينوس بيوس ١٣٨-١٦١
XLIV	جايوس ستاتيليوس ماكسيموس C. Statilius Maximus	BGUI 340 P. Oxy. III 487	١٥٤ - أبريل ١٥٩		
XLV	فيديوس فاوستوس Vedius Faustus	PSI X, 1100 P. Mich. Inv. 16(	٢٤ ديسمبر ١٦١ إلى ١٥ أبريل ١٦٢	M. Annius Syriacus ١٦١ - ١٦٢	ماركوس أوريلليوس ولوكيوس فيروس (١٦٩-١٧١) ١٦١-١٨٠م
XLVI	فلافيوس جراتيلليانوس Flavius Gratillianus	BGU IV, 1046	٢٨ مايو ١٦٤ إلى ١ ديسمبر ١٦٥	T. Flavius Titianus ١٦٤ -١٦٧	
XLVII	لوكيوس أوفيلليانوس Lucceius Ofellianus	P. Wash. 3 P. Mich. 618, 629 P. Fam. Tebt. 37	١٠ مايو ١٦٦ مارس ١٦٧		
XLVIII	أكويليوس كابيتولينوس A quilius Capitolinus	BGU, 168, 2064 (	نوفمبر ١٦٩/مارس ١٧١	Calvisius Statianus ١٧٠ - ١٧٥(٤)	
XLIX	جايوس يوليوس لوكوللوس C. Iulius Lucullus	Mich. Inv. 2922 (	مايو ١٧٣		

(1) P. Mich. Inv. 160. Published by H.C. Youtie, ZPE 23 (1976) 131-8.
(2) N. Lewis, BGU XI, 2064. ZPE (1970) PP. 25-29
(3) ZPE 13 (1974) P. 240.

(٤) هو الوالى رقم (٦٠) فى قائمة الولاه راجع Brunt, op. cit. P. 146 بمراجعة ميلن Milne رايت من الأصوب الأخذ بقائمة توماس Milne Egypt under the Roma Rule P. 149

م	اسم الإستراتيجوس	المصدر	التاريخ	اسم الوالي المعاصر	الإمبراطور
L	أيميليوس (...) Aemilius (...)	P. Fam. Tebt. 41	٨ مارس ١٧٦	T. Pactumeius Magnus ١٧٦ – ٨ مارس ١٧٩	كومودوس ١٧٦–١٩٢م
LI	فلافيوس (فالينوس) Flavius (Valenus)	P. Ox.y Ind A. 17	مارس ١٧٩		
LII	كلاوديوس اكسينيفون Claudius Xenophon	P. Mich. Inv. 526[1] P. Mich. Inv. 206	يوليو ١٩٨١		
LIII	فيتيوس توربو Vettius Turbo	P. Fam. Tebt. 43 P. Tebt. II 327	مارس ١٨٠ ٢٦ يوليو ١٨٢	De. Veturius Macrinus ٤ يوليو ١٨١ إلى أغسطس ١٨٣	
LIV	إنستانيوس مودراتوس Instanius Moderatus	P. Teb. II 327	أغسطس ١٩١		
LV	أنطونيوس موسخويانوس Antonius Moschianus	P. Teb. II. 327 PSI XIV, 1408	أغسطس ١٩١ يونيو/يوليو ١٩٤	Larciu Memor ١٩٢/١٩٣[2]	
LVI	روتيليوس أخيلليوس Rutilius Achilleus	P. Mich. VI 363 PSI, X. 1103	٢٥ مايو ١٩٤[3]	L. Mantennius Sabinus	سبتيميوس سيفيروس ١٩٣–٢١١م
LVII	يوليوس كوينتيانوس Iulius Quintianus	BGU. I, 15	٢٦ يوليو ١٩٤		
LVIII	كــــالبورنيوس كونيكســــاوس Calpurnius Concessus	P. Teb. 338 P. Mich. VI 425	١٩٦ ١٩٨	Q. Qemilius Saturniunus	
LIX	آريوس فيكور Arrius Victor	P5 I VI 683 P. Mich. VI, 426	٥ نوفمبر ١٩٩ ١٩٩/٢٠٠	Alfenus Apollinaris ١٩٩/٢٠٠	
LX	كلاوديوس الإسكندر Claudius Alexander	P. Oxy. XVIII. 2117 P. Flov. II 278	فبراير ٢٠٣ ٢٤ سبتمبر ٢٠٣	Q. Maecius Laetus الوالي رقم (٧٦) في الفترة ٢٠٠–٢٠٣	

---

(1) P. Mich. Inv. 206 = Yeutic, ZPE 23 (1976) 13-8, P. Mich. Inv. 5262a = Yautic, ZPE 42 (1981) PP. 81-8.
(2) Brunt. Op. Cit. P. 146.
(3) J.R. Rea, ZPE 31 (1978) P. 143 = Rutilius Achilles Epistrategus Heptanomia in A.D. 194 PP. 143-44.

م	اسم الإستراتيجوس	المصدر	التاريخ	اسم الوالي المعاصر	الإمبراطور
LXI	جابنيوس موديستوس Gabinius Modestus	P. Oxy. XLVII, 341. P. Oxy. 1213	٢٠٣-٢٠٦	كلاوديوس يوليانوس [1]	سبتميوس سيفروس ١٩٣-٢١١
LXII	يوليوس سوباتر Iulius Sopater	P. Oxy., 3345 P. Oxy. XII 1459 P. Oxy. 3346	٢٠٨ ٢٢٦ ربما		
LXIII	أنطونيوس كولونيانوس Antonius Colonianus	[2]P. Mich. Inv. 2920 P. Oxy. I, 70	٢١٠/٢١١ ٢١٢	T. Claudius Subatianus Aquila	
LXIV	أوريلليوس هرابيو Aurelius Herapio	P. Oxy. I., 70	٢١٢/٢١٣	L. Baebius Aurelius Iuncinus ٢١٢/ ٢١٣م	سيفيروس الإسكندر ٢٢٢-٢٣٥
LXV	أوريلليوس سابينيانوس Aurelius Sabinianus	P. Grenf. I. 49	٢٢٠/٢٢١		
LXVI	أوريلليــوس ســيفيروس Aurelius Severus	P. Oxy. IX 1202 P. Flor. III 382	٢٢٢م	M. Aedinius Iulianus الوالي رقم (٨٥) في عام ٢٢٢م	
LXVII	ديديوس بالبينوس Didius Balbinus	P.Oxy. XLVII, 3348, 3349	٢٢٩م	Claudius Masculinus ٢٢٩/ ٢٣٠ الوالي رقم (٨٩)	
LXVIII	ســيفيروس فيبيــوس أوريليــــانوس Severus Vibius Aurelianus	SB V 8312	ديسمبر ٢٣١/يناير ٢٣٢	Maevius Honoratianus	
LXIX	هيراكيو Hieracia	P. Flor. I, 58	فبراير ٢٣٤م	ديسمبر/يناير ٢٣١/ ٢٣٢ إلى ٢٣٦م [3]	
LXX	يوليوس يوليانوس Iulius Iulianus	PSI, XII, 1248	ديسمبر ٢٣٥		

(1) Bastianini, OP. Cit. P. 305.
(2) Rublished by H.C. Yautic, ZPE 15 (1974) 149-52.
(3) Brunt. op. cit., P. 147.

م	اسم الإستراتيجوس	المصدر	التاريخ	اسم الوالى المعاصر	الإمبراطور
	————	Pyale. Inv. 1599[1]	٢٣٨-٢٤٤		جورديان الثالث ٢٣٨-٢٤٤
LXXI	كلاوديوس كليوجينيس Claudius Cleogenos	M. Chr. 93	٢٣ أبريل ٢٤١	Annianus	
LXXII	أنطونيوس الإسكندر Antonius Alexander	P. Oxy. VIII, 1119	٢٦ نوفمبر ٢٤٤ إلى يناير	Aurelius Basileus ٢٧ أكتوبر ٢٤٤ إلى أبريل/مايو ٢٤٥	
LXXIII	دوميتيوس الإسكندر Domitius Alexander	SBV 7696	٢٤٧ - ٢٤٩		فيليب العربى ٢٤٤-٢٤٩
LXXIV	أنطونيوس فيتيليانوس Antonius Vitellianus	P. Oxy. XLIII, 3109	بين ٢٥٣ - ٢٥٦	من ٢٥٣-٢٥٩م Magnius Felix	هناك أكثر من امبراطور فى هذه الفترة نذكر منهم فالريانوس ٢٥٢-٢٦٠، كلوديوس الثانى ٢٦٨-٢٧٠ أوريليانوس ٢٧٠-٢٧٥.
LXXV	ميرترودورس (Me) trodorus[2]	P. Oxy. XII, 1502	بيتن ٢٥٦ - ٢٦٥	هناك أكثر من والى فى هذه الفترة	
LXXVI	أوريلليوس تيرو Aurelius Tiro	SPPV 57, 59, 61, 62	٢٦٧ / ٢٦٨	Claudius Firmas	
LXXVII	آيليوس فاوستوس Aelius Faustus	P. Oxy. XVIII, 2130 P. Yale. III 148.	١٦ مارس ٢٦٧	٢٧يوليو ٢٦٤-٢٦٤/٢٦٥ Juvenis Genialis	
LXXVIII	يوليوس كلاوديانوس Iulius Claudianus	P. Yale. Inv. 1529[3]	٢٨٠/٢٨١ذ	١٧ مارس ٢٧٦إلى ١٥ مايو ٢٧٦	

(1) N. Lewis and S.A. Stephans, "Six Fragment from the Yale Collection". ZPE 88 (1991) pp: 172-173.
(2) J.G. Whitehorne, Achecklist of Oxyrhynchite Strategoi, 167-189. ZPE 29 (1978) P. 181..
(3) P. Yale. Inv. 1529 = Published by G.M. Parassoglou, AJP 92 (1971) 662-6.

م	اسم الإستراتيجوس	المصدر	التاريخ	اسم الوالى المعاصر	الإمبراطور
LXXIX	أوريليوس هيراكليدس Aurelius Heraclides	P. Skaon 31	٢٨١/٢٨٠	M. Aurelius	بروبوس ٢٧٦–٢٨٢
LXXIXA	سبتيميوس ديودوروس (Sept)imius Diodorus	P. Oxy. Ind.	أكتوبر / نوفمبر ٢٨٢		
LXXX	ديميتريوس Demetrius	P. Oxy. XII. 1573.	بدون تاريخ	ـــــــ	
جـ) الإبستراتيجوى فى مصر السفلى					
LXXXI	م (تيـــ...) M. Te (...)	CIL XII.. 671	ربما عام ٩٠	٨٩–٩٢/٩١ Mettius Rufus [1]	تراجان
LXXXII	أيميليوس باسوس M. Aemilius Bassus[2]	P. Oxy. II 237	ربما ١٢٨	T. Flavius Titianus	هادريان ١١٧–١٣٨
LXXXIII	باكونيوس فيلكس Paconius Felix	P. Oxy. II 237	أكتوبر ١٣٣	Q. Baienus B Lassianus	
LXXXIV	أوريليوس أياسو Aurilius Aaso	OGI SII 708	٤ يناير ٢٨١	M. Aurelius	

---

(1) Bastianini, op. cit. P. 277.

(٢) يقول ناشر البردية بأن هذا الإبستراتيجوس غير معروف فى برديات أو وثائق أخرى، وكان يعلن (Milne) قد أدرجه ضمن الإبستراتيجوى فى الهيبتانوميا يونية ١٢٨م فى حين أنه كان يتولى الوظيفة فى مصر السفلى.

د) الأسماء التالية غير محدد أماكن توليها لوظيفة

م	اسم الإبستراتيجوس	المصدر	التاريخ	اسم الوالي المعاصر	الإمبراطور
LXXXV	راجونيوس كلر Ragonius Celer[1]	SBV 8449	٤٠/٣٩	C. Vitrasius Pollio	جاليجولا ٣٧-٤١
LXXXVI	كوينتــوس ســانكوينيوس Quintus Saquinius	. Oxy. XLVI, 327	القرن الأول		هادريان
LXXXVII	باركاربيس Parcarpes	. Colon. Inv. 507	١٣٤/١٣٣	Petronius Mamertinus[1]	
LXXXVIII	أنطونيوس بوســتوموس Antonius Postumus	PSI. 1698	يناير/فبراير ١٦٣	M. Anhius Syriacus ١٦١-١٦٣	ماركوس أوريليوس ١٦١-١٨٠
LXXXIX	فلافنيــوس هيروديــانوس Flavius Herodianus	SBV 8269	يناير ١٨٨	M. Aurelius Verianus	كومودوس ١٧٦-١٩٢
XC	أبوللونيوس Apollonius	. Colon. Inv. 507	بدون تاريخ		
XCI	مصر السفلى	P. Yale III 141	١٨-١٩		
XCII	طيبه	I. Memnon, 79	٣ مايو ١٤٠		
XCIII	طيبه	SBI, 305	١٥ أبريل ٢١٠		
XCIV	هيبتا نوميا	P. Vindob. 3.	بدون تاريخ		

(١) ذكره Milne بوصفه ابستراتيجوس الدلتا وأعطاه تاريخ ٣٩/٤٠م عصر كاليجولا Milne, op. cit. p. 17 ويلاحظ خلو الجداول من عصر كلوديوس وحتى عصر دومتيان وذلك في المناطق الثلاث.

(2) Bastianini, op. cit. P

تواريخ الولاة الواردة في هذه القائمة حسب ما جاء عند كل من :

P.A. Brunt, "The Administration of Roman Egypt". JRS. 65 (1975) pp. 124-147.

O.Reinmuth, "Aworking List of Prefects of Egypt.30BC-299A.D.". BASP 4 (1967) PP.76-128.

G.Bastianini,

Lista dei prefeti D'Egitto dal 30 a 299p Agginntefe Correnzioni. ZPE 17(19750 pp. 263-328 and ZPE 3891980) 75-89.

أما تواريخ الاستراتيجوى فهي مثبته حسب ماذكره D.Thomas,

The epistrategos in ptolemaic and Roman Egypt. part II The Roman Edistrategos. Durham. 1982. pp. 185-192.

Mariangela Vandoni, Gli Epistrategi nelli'Egitto Greco-Romno. Milano. 1970. B.Eta Romana.

وقد استعنت بالكتاب التالى فى إعطاء التواريخ للوثائق التى ذكرت بدون تاريخ عند توماس

Andres et Etienne, Bernard, Les Inscriptions Greques et Latine du Colosse du Memnon. IFAO (1960).

أسماء تم استبعادها من قائمة الإستراتيجية

أيليوس مامرتينوس (Aelius Mamertinus) الذى وردت الإشارة إليه في P.Strs.57 175 A.d جعله مارتن (Martin) إبستراتيجوس في الهيبتانوميا واتفقت معه M.Vandoni ص ٣٨ رقم ٤ . أما Thomas فذكر في مؤتمر البردى الخامس عشر Actes XV P. 137. n-4 خلص إلي أن مامرتينوس كان dioiketes وأرجع البردية إلي ما بعد هادريان وهكذا يجب استبعاد هذا الاسم من القائمة.

٢) أوريليوس أمونيوس Aurelius Ammonius في P.Oxy.IX 1191 وترجع إلي عام ٢٨٠م ، واتفق Martin,Archiv 6(1920) P.218, Thomas. op.cit. P. 216 في شغل Ammonius لوظيفة الإبستراتيجوس في نفس الفترة . وكان يوليوس كلاوديانوس Iulius Claudianus إبستراتيجوس في نفس العام وفي نفس المنطقة. وعلي ذلك ينبغى استبعاده Ammonius من قائمة الإبستراتيجوى.

٣) تيتيوس سرينيانوس Titius Serenianusالمشار إليه P.Mich IX 531 حيث أشار الناشر إلي أنه إبستراتيجوس . ولكن هذه القراءة كانت خاطئة. حيث أعاد P.j.parsons, CdE 49 (1974) P.136 نشر البردية وصحح القراءة بأن الإشارة في هذه البردية كانت للمدير المالي Procurator Ulpius Serenianus.

٤) أولبيوس كلر (Ulp)ius Celer المشار إليه في P.Ryl.IV 608 حيث أشار الناس إلي أنه إستراتيجوس طيبه ولكن R.Rea,CdE 43(1960) p.373 أعاد قراءة البردية وأشار إلي أن Ulpius كان مهندسا وبذلك انتفت عنه صفة الإبستراتيجية .

٥) أولبيوس سريذ...Ulpius seren وهو المشار إليه في P.Cornell. 47 حيث أشار الناشر إلي أن Ulpius Seren- كان إبستراتيجوس ولكن هذا الأمر أصبح من الصعب قبوله بعد إعادة نشر البردية مرة أخرى بواسطة.P.J.Parsons, CdE 49 (1974) 135-57

٦) فاليريوس ماكسيموس (Valerius Maximus) وهو المشار إليه في BGU II 462 التي ترجع إلى عصر الإمبراطور بيوس (Pius) وأشار اليه Pflaum على أنه إبستراتيجوس ولكن M. Vandoni تنبهت إلى أنه هو نفسه Statilims Maxinus وأنهما شخص واحد وليس شخصين (وهو إستراتيجوس).

٧) كراسوس Crassus المشار إليه فى P. Tebt.II 287 على أنه إبسترتيموس ولكن Bastianini, op.cit. p. 293.5 جعله وزيراً للمالية (dioiketes) ومن ثم وجب استبعاده من القائمة.

٨) جيرونتيوس Gerontius وهو المشار إليه فى P.Cornell. 52 فهو مسئول عن تعيينات خاصة بالأعباء الإلزامية ومن ثم اقترض الناشر أنه إبستراتيجوس ولكن N. Lewis, BASP8 (1971) p.16 أشار الى Gerontius على أنه استراتيجوس فى الفيوم فى بداية القرن الرابع.

٩) هرمياس Hermias المشار إليه فى BGU.I, 106 ٢٧ مايو ١٩٩ وحسب الناشر فإنه

Κορνικουλαριωι επιτροπου Ερμιου επιστρατηγου επιτροπσου Ερμιου

ولكن القراءة الحديثة للعالم الأمريكى youtie, I. P.282 كانت تنفى عنه هذه الصفة.

١٠) ماسكولينوس (Masculinus) P.Amh. II, 67. 232 A.D حيث ذكر الناشر أنه ربما كان إبستراتيجوس ولكن هذا الإفتراض أصبح غير ذى موضع الآن حيث أن Masculinus هذا كان واليا عام ٢٣٠م هو الوالى رقم (٨٨) Claudius Masculinus

فى الفترة من ٢٢٩/٢٣٠م Brunt. JRS 65 (1975)p. 147 وكذلك Bastianini, ZPE 5 (1975) p.309

١١) باولينوس Paulinus المشار إليه فى P.Amh. II. 137 وترجع هذه الوثيقة الى عام ٢٨٨/٢٨٩، ولكن Vandoni, op. cit. p. 46 أشارت الى أنه كان استراتيجوس وليس إبستراتيجوس. .

١٢) كوينتوس Quintus BIFAO 70 (1971) p.34 فى عصر أوريليوس وذكر الناشر أنه كان إبستراتيجوس طيبة ولكن Bastianini, p. 297 ذكر بأن الإشارة كانت إلى Q. Baienus Blassianu الوالى فى الفترة من (١٦٠-١٦٩). عن هذه الأسماء راجع Thomas, The epistrategos II.pp. 215-18

أسماء يحتمل أن تكون أصحابها قد شغلوا وظيفة الإبستراتيجيا فى وقت ما

١) أنطونيوس أيليانوس Antonius Aelianus وهو المشار إليه فى P. Oxy. IV, 708 بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٨٨، وهذه البردية تحتوى على أمرين صادرين من Aelianus إلى حاكم محافظة ديوبوليس Diopolite فى طيبه، ووصفه الناشر بأنه إبستراتيجوس طيبه، وكان الموضوع متعلقاً بإرسال شحنة قمح معيبة من المحافظة إلى الإسكندرية، وإن كانت الوثائق الأخرى لم تشر إلى دور للإبستراتيجوس فى هذا الشأن.

٢) أوريليوس مركوريوس (Aurelius Mercurius) المشار إليه فى P. Oxy XIX, 2228 وأشار بومان إلى أن Mercurius ربما كان إبستراتيجوس Bowmann, BASP 6 (1969) PP. 35-40.

٣) أوريليوس ثيوكريتوس (Aurelius Theocritus) المشار إليه فى P. Gen. 1 ٩ يونيه ٢١٣ وهى تحوى خطاباً من Theocritus إلى حكّام أرسنوى بشأن شخص يدعى Titanianus وهو مُكرّم من قبل الإمبراطور أنطونيتوس.

٤) ب. فلامنيوس فيروس P. Flavius Verus ومشار إليه فى BIFAO 73 (1973) 183-9 ٢٩ أغسطس ٢٨م.

٥)ماينيوس أجريبا Maenius Agrippa وجاءت الإشارة إليه فى بردى Oxy. XLIII, 3093, 3094 وترجع إلى عام ٢١٧/٢١٨ ويقول الناشر أنه ربما كان قاضياً أعظم Iuridicus أو ربما كان إبستراتيجوس.

٦) ماركيوس هرموجينيس (Marcius Hermogenes) وهو المشار إليه فى P. Aberd. 16 فيفترض الناشر أن Hermogenes كان والياً ولكن حيث أن البردية تتعلق

بأعمال إلزامية فافترض أن الوالى ترك مثل هذه الأمور إلى الإبستراتيجوس وربما كان كبيراً الكهنة Archierus قد شغل منصباً رفيعاً إيذيولوجوس Idios Logos.

٧) بلاوتيوس إتالوس (Plantius Italus) P. Oxy. III 474 وترجع إلى عام ١٨٤م من المحتمل أن يكون إبستراتيجوس أو ديويكتيس.

٨) اسكوتيوس اسكليبيودوتوس (Scutius Asclerpiodotus) وقد أشير إليه فى P. Tebt. II 569. وأعاد توماس نشر البردية فى بحث فى مؤتمر البردى الخامس عشرة Thomas, Actes XV, PP. 132-40 ويفترض توماس أن Asclepiodotus هذا كان إبستراتيجوس الهيبتانوميا المديريات السبع وقائماً بأعمال إبستراتيجوس فى الجزء الشرقى من الدلتا.

٩) سبتيميوس Septimius المشار إليه P. Flor. I, 88 وترجع تلك الوثيقة إلى عام ٢٥٣ وافترض الناشر أنه الوالى المعروف فى عام ٢١٥ ولكن تمت قراءة البردية مرة أخرى ZPE 27 (1977) 118-20 وتم التأكد من أن التاريخ هو ٢٥٣، وحيث أن والى فى هذه الفترة كان معروفاً فلذلك أصبح فمن المحتمل أن يكون Setimius إبستراتيجوس.

١٠) سرفايوس أفريكانوس (Servaeus Africanus) وهو المشار إليه فى P. Oxy. I, 58 وترجع إلى عام ١٨٨، ويقول الناشر أنه ربما كان واليا أوإبستراتيجوس، ولكن فى P. Oxy. XII, 1409 ترد الإشتارة إلى S. Africanus على أنه ديويكتيس.

١١) ترونيوس Tru(nnius) وهو المشار إليه P. Wash. Uni. Inv. 134 وترجع إلى عام ١٨٠ وتورد البردية قائمة بأسماء أشخاص تعهدوا بالقيام بعمليات الفحص والتحرى Eiskrsis, epikrisis وتستخدم البردية الفعل εικο[νιοδθαι] وهو يستخدم للدلالة على أعمال الإبستراتيجوس، ومن المحتمل أن يكون Trunnius إبستراتيجوس فى المحافظات السبع ولكن يوجد إبستراتيجوس آخر فى نفس الفترة.

١٢) فاليريوس تيتانيانوس(Valerius Titanianus) وهو المشار إليه فى P. Oxy. XVII, 2107, ٥ نوفمبر ٢٦٢م، ويقول الناشر أنه ربما كان Titanianus إبستراتيجوس فى المحافظات السبع، ولكن SB 7464 تشير إلى أنه كان له نفوذ عسكريا.

١٣) فرناسيوس فاكوندوس (Vernasius Facundus,) وهو المشار إليه BGU III 786 وترجع إلى عام ١٢٨م، وكان (Facundus) يشغل منصب ديويكتيس فى عام ١٦١ كما تشير P. Oxy. VII, 1032 وربما أصبح واليا فميا بعد، وتشير Nelson, BASP 9

49-52 (1972) إلا أن (Facundus) فى BGU III, 786 لم يكن ديويكتيس ولكنه ربما كان إبستراتيجوس فى المحافظات السبع والفيوم.

١٤) لوكيوس (Lucius) BGU IV, 1138 وترجع إلى عام ١٩/١٨ ق.م. وهى شكوى موجهة إلى موظف كبير، ولكن موقعة كان غير معروف، وهناك من يرى أنه كان والياً أو ربما كان إبستراتيجوس.

١٥) نيكانور Nikanor ومشار إليه فى SBI, 5805 من الإمبراطور كلوديوس وربما كان إبستراتيجوساً غير معروف.

١٦) سابينوس Sabinus، ومشار إليه فى P. Oxford. 5 وقام الناشر بتصويب السطر الثالث على النحو التالى επιστρατηγοs Επτα Νομ[ων وربما كان هذا التصويب صحيحاً وربما ترجع البردية إلى برديات القرن الثالث.

١٧) سرفيليوس Servillius ومشار إليه فى P. Ryl. II 78 وترجع إلى ٢٥ مايو ١٥٧، ويفترض الناشر أن Servillius كان إبستراتيجوس فى مصر السفلى، وأنه كان يعين أشخاصاً فى وظيفة إلزامية تتعلق بمحصلى الغرامات وهم πακτορεs.

١٨) تيبر [..] [..] Tiber ومشار إليه فى SPPV 57 التى ترجع إلى عصر جالينيوس Gallienius سبتمبر ٢٦٧ ويقول الناشر أن تيبريوس ربما كان إبستراتيجوس ويضعه توماس بين الإبستراتيجوس رقم ٦٧ ورقم ٧٧.

١٩) اكسينوكراتيس Xeinokrates وقد وردت الإشارة إليه فى W. Chr. 28 فى عام ١٥٩ وهى نسخه من خطاب من (Aelius Faustinus) إبستراتيجوس طيبة وهذا يتعلق بالاعتراض على تعيين فى وظيفة إلزامية، وحيث أن الإبستراتيجوس يقوم بتعيين المحصلين عن طريق القرعة فإن من المفترض أن يكون (Xeinokrates) اكسينوكراتيس إبستراتيجوس، ولكن نعرف أن Umbricius (Capitolinus) كان إبستراتيجوس فى طيبة فى ديسمبر ١٥٨م مما يجعل من الصعب أن نضع (Xeinokrates) بينه وبين (Faustinus) الذى كان فى عمله فى ٢٩ أبريل ١٥٥. وكان ميلن قد أشار إليه فى ص٤٩.

٢٠) [..] ربوس اسم مبتور [rbus] فى BGU III, 871 بدون تاريخ، ويفترض الناشر أنها شكوى من الفيوم، وأن البردية ترجع إلى القرن الثانى، ولدينا إبستراتيجوس هو Vettius Turbo وهو رقم ٥٣ فى القائمة، ومن ثم يكون

تصويب البردية هناك افتراض أن الاسم هو (Superbus) وأنه كان موظفاً مهماً[1] Φυεττιω Το]υρβω τωι κρατιστω [επιστρατηγω .

ويلاحظ من القائمة ما يلى:-

١) عدم وجود إبستراتيجوى فى طيبة فى الفترة من عصر الإمبراطور كلوديوس (٥٤/٤١) - الإبستراتيجوس الوحيد فى عصره هو تيبريوس يوليوس الاسكندر أبريل ٤٢م - إلى عصر دوميتيان (٨١-٩٦) الإبستراتيجوس الوحيد فى عصره فى طيبة غير محدد التاريخ (قبل عام ٩١).

٢) عدم ذكر تواريخ محددة للإبستراتيجوى فى طيبة بعد عصر كراكلا ٢١٧م.

٣) عدم ذكر أى اسم للإبستراتيجوى فى المحافظات السبع Heptanomia وكذلك فى مصر السفلى قبل عصر هادريان ١١٧-١٣٨.

٤) أن تواريخ الإبستراتيجوى استمرت حتى عام ٢٨٢م وهو الإبستراتيجوس سبتيميوس ديودوروس Septimius Diodorus.

٥) قلة عدد الإبستراتيجوى فى مصر السفلى بشكل عام.

وفيما يتعلق بعدم ذكر الإبستراتيجوى فى الهيبتانوميا Heptanomia قبل عصر هادريان فإن ذلك لا يقوم دليلا على عدم وجود الوظيفة فى هذه المنطقة، فمن المعروف أن أغسطس كان قد أنشأ إبستراتيجية الهيبتانوميا فى عام ١٢/١١م. بيد أن قلة الدليل الوثائقى هو من قبيل الصدفة فحسب، أما فى الدلتا فإن قلة الإبستراتيجوى المذكورين من ناحية، وعدم ذكر أسماء لهم قبل عصر هادريان من ناحية أخرى يرجع إلى قلة الأوراق البردية التى تم اكتشافها فى الدلتا، وذلك لطبيعة الأرض الطينية فى الدلتا التى تأكل مثل هذه الأشياء.

(1) Guido Bastianin, "Lista Dei Prefeti D'Egitto Del 30a Al 299p Aggiunte E Lorrenzioni". ZPE 38 (1980) PP. 75-89.

حواشي الباب الأول
الفصل الأول

(١) قام الوزير سوسيبيوس (Sosibius) بتكوين فيلق (Phalanx) مصري من المشاة (٢٠ ألف) كسب بهم النصر للملك بطلميوس الرابع (فيلوباتور) فى معركة رفح ٢٢ يونية عام ٢١٧ ق.م.، وبعد هذا النصر أخذ المصريون يشعرون بكيانهم، وأخذوا يطالبون بحقوقهم المهدرة، وحمل هذا النصر فى طياته تذمر المصريين، وقد صحت عزيمتهم على أن ينفضوا عن كاهلهم فكرة سيئة أسبغها عليهم "هيرودوت" وهى أنهم οι μαχιμοι وهو لفظ فيه إحتقار وازدراء فأولئك يرتدون السراويل المهلهلة ويحملون العصى والبلط.

G.T. Griffith, The Mercenaries of the Hellenistic World, Cambridge 1939. PP: 108-141, Specially. P. 122.

(٢) إبراهيم نصحى تاريخ مصر فى عصر البطالمة. ط ١٩٨٦ حـ ٤. ص ١٨٩.

(3) V: Martin, Les Epistrateges. Geneva. 1911. PP: 10-11.

(4) Ibid. P. 12.

(5) J.D. Thomas, The epistrategos in Ptolemaic and Roman Egypt. Part I. The Ptolemaic episrrategos. Pap., Colon., Vols VI. Opledin 1975. P. 127.

(6) H. Gauthier, Les Nomes d'Egypte depuis Herodote Jusqu a la conquate Arabe "Bulletin de L'institut d'Egypte. Tome. XVI (1933-34) P. 156.

(7) J. Ball, Egypt in the Classical Geographers. 1942. P. 77.

(8) P. Revenue Laws. XXI.

(9) Thomas. op. cit. PP: 125-126.

(10) J.D. Thomas, The Theban Administration. JEA (1964) P. 139-

(11) Van't Dack, Recherches sur l'Administration du Nome dans La Thebaide au Temps des Lagides Aegyptus (1949) PP: 3-44.

(١٢) الإشارة الوحيدة على وجود استراتيجوس يحكم محافظة واحدة فى طيبة جاءت فى SB, 9036 حيث ظهر أبوللودوروس حاكما لمقاطعة ديوبوليس، لمزيد من المعلومات عن هذا الأمر راجع

(13) L. Mooren, On the Jurisdiction of the Nome Strategoi in Ptolemaic Egypt. Atti XVII. Napoli. 1984. PP. 1217-1225.

(14) Thomas, JEA(1964) pp: 139-143

(15) P. Tebt. 778. 178 B.C and 895 176.B.C

(١٦) أعاد T. Skeat نشر هذه البردية "Epistrategos Hippalos". AFP 12 (1936) PP. 40-3 وخلص إلى أن الإبستراتيجوس كان مسئولا عن مصر كلها، راجع UPZ. I 110. 11. 164-195. من الفعل προκαθημεν أو الفعل προκειμαι بمعنى يترأس، أو يأتى فى مقدمة الموظفين.

(17) Thomas, Plolemaic Epistraregos. P. 31.

(18) Van't Dack, "Note Concernant L'epistrategie Ptolemaique",. Aegyptus 32 (1952) PP: 437 - 450.

) L. Mooren, "The Governors General of the Thebaid in the Second Century B.C. II" Ancient Society. 4 (1973) P. 117.

) Mariangela Vandoni, Gli Epistrategi nell'Egitto Greco-Romano. Milano. 1970. PP: 5-12.

(٢١) هناك مآخذ أخرى على قائمة Vandoni قدمها Jean Bingen فى مقاله تحت عنوان "Les èpistrateges de Thebaide sous les derniers ptolémeés". CdE 90 (1970) PP: 369-380.

) J.D. Thomas, The Ptolemaic Epistrategos PP. 16-18.

) L. Rickeits, "The epistrategos Kallimachos and Akoptite Inscription: SB, 8036 Reconsidered". Anc. Soc. 13/14 (1982/1983) pp. 161-165.

) Thomas, The Roman Epistrategos.II Opledin. 1982. pp. 30-31.

) Van't Dack, "L'Evolution de L'Epistrategie dans la Thebaide Au Ier Siecle. Av. J.C." Studia Hellenistica 29 (1988) 287-302.

) L. Mooren, On the Jurisdiction of the Nome Strategoi in Ptolemaic Egypt. Att. XVII. Naples. 1984. PP: 1217-1

) Thomas, The Prolemaic epistrategos. pp. 87-91.

) L. Mooren, CdE51 (1976) PP. 202-207.

حيث قدم Mooren عرضاً لكتاب توماس عن الإبستراتيجوس فى العصر البطلمى وكـان لـه بعض الملاحظات حول هذا الموضوع، وأيد رأى Van't Dact الذى عرضناه فيما سبق.

) P. Amh. 36. 135 B.C.

) Thomas. op. cit. p. 53.

) L. Mooren, "The Governors General of the Thebaid in the Second Century B.C" (II) Ancient Society 5 (1974) P. 138.

) Thomas. op. cit. P. 25.

) T. Skeat. P. London. VII. 2188.

) P.london. 2188 P. 274

(٣٥) وردت الإشارة إلى هيبالوس فى UPZ I 110 11. 164-165 على النحو التالى

παλου του τοτε προκαθημενου της χωρας

) Zaki Aly, "The Judicial System at work in Ptolemaic Egypt. Law Courts" Societe Royale d' Archeologie. Alexandrie. (1943 -4) PP: 57-71.

) P. Paris. 5

) P. Tebt. III 778. B.C. 178.

) P. Tebt. III 895. B.C. 175.

) T. Skeat, "The Epistrategos Hippalus". AFP 12 (1936) PP: 40-3.

) Epimeletes أى المسئول الإدارى وإن كانت مسئوليته عن الشئون المالية

) P. Gren. I. 42

(٤٣) عن الألقاب الشرفية راجع

L. Mooren, The Aulic Titulature in Ptolemaic Egypt. Introduction and Prosopography. Bruseels. 1975. PP. 85-6FF.

(٤٤) بعد مناقشة مستفيضة لهذه البردية يقول L. Mooren فى مقالة المنشور فى Ancient Society 5 (1974) P. 146 أننا يمكننا أن نضيف بكل ثقـة الإستراتيجوس المشـار إليـه P. Gren 422 إلى حكام طيبة وأنه كان يأخذ لقب αρχισωματοφυλακι وأنه تولى الوظيفة فى عـام ١٦٨ ق.م. ويجعله مطابقا لــ Hieronymos الذى شغل الوظيفة فى عصر فيلوميتور وذلك حتى عـام ١٦٤ ق.م.

(45) Linda M.Ricketts, The epistrategos Kallimachos and Akoptite Inscription: SBV. 8036. Reconsidered. Ancient Society 13/14 (1982/1983) P. 162.

(46) Thomas, op. cit. P. 71.

(٤٧) فيما يتعلق بوضع مصر فإن A.K. Bowman يـرى أن مصـر كـانت إيالـه رومانيـة ذات طـابع خاص وذلك نظرا لطبيعتها الجغرافية والإدارية والإقتصادية. عن ذلك راجع:

"Papyri and Roman Imperial History". JRS 66 (1976) P: 161.

مازال وضع مصر على عهد الإمبراطور أغسطس من المسائل الشـائكة وهـل كـانت إيالـه επαρχια يتولى إدارتها Επαρχos أو ηγεμον وأنها لم تكن ولاية على حد قول اسـترابون Provincia كغيرهـا من الولايات مثل بلاد الغال وشمال أفريقيا، وكلمة eparchia=επι+αρχη تـدل ضمنـا علـى نوعيـة هذا الحكم الذى إختاره أغسطس وفى أثر أنقره المسطر على معبد مكرس لأغسـطس (Res Gestae Divi Augusti) وكذلك على لوحين برونزيين مقامين فى سـوق رومـا Roman Forum جـاء سـطر واحد عن مصر باللغتين اللاتينية واليونانية

Aegyptum Imperco populi Romani adicci Αιγυπτον δημου Ρωμαιων ηγεμονιαι προσεθηκα

والفعل προστιθημι بمعنى يضع، على أن أغسطس يتهم بأنه لم يكن صادقا فميـا قالـه وأنـه كـان مضـللا، وأنه اعتبر مصر إرثا خالصا وضعه فى جعبته، لذلك وصفها إسترابون بأنها كـانت eparchia ولم يقل أنها ولاية Provincia ذلك أنه كان معاصرا لأغسطس ولم يشأ أن يخالف النظام الذى وضعه.

(48) A.K. Bowman and Rathbane, "Cities and Administration in Roman Egypt". JRS 82 (1992) P. 107-127 Specialy PP. 110.

(٤٩) م. رستوفتزف. تاريخ الإمبراطورية الرومانية الإجتماعى والإقتصادى. ترجمة زكى علـى ومحمد سليم سالم. القاهرة ١٩٥٧ جـ١ ص ٣٦٧.

(٥٠) عن الوالى راجع:

Oscar. Reinmouth , The Prefect of Egypt: From Augustus to Diocletian. Klio 34. 1935

(٥١) عن القاضى الأعظم (النائب القضائى) راجع

H. Kuliszewski, "The Iuridicus of Alexandereae". JJP 7-8 (1953-4) pp. 187-204.

(٥٢) عن الإيديولوجوس راجع Swarney, Idio Logos of Ptolemaic and Roman Egypt. ASP 7 (1970).

(53) Bowman and Rathbane, JRS 82 (1992) P. 110.

وذلك على عكس ما يقول به توماس Thomas إنه ليس من المقبول أن يكون بطلميوس بن هيراكليديس معينا من قبل البطالمة بل كان من اختيار أغسطس وذلك عام ٢٠ق.م. See. Thomas, The epistrategos. II. P. 50. ويفترض بومان Bowman, op. cit. P. 110. أن بطلميوس هذا كان سكندرياً وأنه شغل الوظيفة فى عام ٢٠ ق.م. وذلك قبل أن تصبح الوظيفة مقصورة على الفرسان الرومان فى عام ٢٠ ق.م. وهناك سكندرى آخر تولى وظيفة الإبستراتيجيا وهو تيبريوس يوليوس الإسكندر ولدينا القليل من المعلومات عن فترة ولايته لهذه الوظيفة فى طيبة.

ففى شتاء ٣٩/٣٨م على عهد الإمبراطور جايوس كاليجولا ٣٨-٤١ ميلادية سافر فيلون (عم تيبريوس) إلى روما على رأس لجنة من خمسة أشخاص لشرح موقف اليهود من الصراع مع السكندريين، وفى نفس العام دخل الإسكندر والد تيبريوس السجن لأسباب غير معروفة، وبعد ذلك ارتد تيبريوس ووالده عن اليهودية فأطلق سراح الإسكندر وأصبح ابنه ماركوس ألبارخ Alabarch (مسئول عن المكوس التجارية) وكان صديقا للإمبراطور كلوديوس Claudius وأصبح تيبريوس إستراتيجوس لمنطقة طيبة وذلك فى الثامن من شهر برمودة من العام الثانى من حكم كلوديوس = ٣ أبريل عام ٤٢م.

ثم أصبح تيبريوس مديراً مالياً Procurater فى بلاد اليهودية Judeae فى عام ٤٤م وذلك حتى عام ٤٨م، ثم أصبح وزير لـ Bello datas = والى سوريا Syriaci فى عام ٦٢، ثم أصبح والياً على مصر عام ٦٦-٦٩م. Viktor Burr, Tiberius Iulius Alexander. Bonn. 1955 PP. 25-33

(54) Thomas. op. cit. P. 15.

(٥٥) أخذ إستراتيجوس طيبة لقب Proc(urator) Agu(usti) ad epistrategium Thebaidos. فكان لقب επιτροπος يقابله باللاتينية Procurator see. Martin, les Epistratege. p. 186. N. 1.

(56) Ibid. P. 56.

(57) J.D. Thomas and R.W. Davies, A new Military Strength Report on Papyri.JRS 67 (1977) P. 61.

(٥٨) لم تكن هذه الخبرة مطلوبة فى كثير من الوظائف عن ذلك راجع:-

(59) J.E.G. Whitehorne, The Role of the Strategia in Roman Egypt. Actes XVI Chico (1981) PP: 419-428.

(٦٠) وضعت الإدارة الرومانية كتيبة عند منطقة موانئ البحر الأحمر، وخاصة برنيقى ذات الأهمية، وكانت هذه الكتيبة مكلفة بحماية المحاجر والمناجم و(ويشرف عليها قائد الجبل) وحماية الطرق الصحراوية بين النيل والبحر الأمر، وتشرف على حماية الآبار وصهاريج المياه فى الطرق الصحراوية.

(61) Thomas, op. cit. pp. 51-52.

(62) V. Burr, op. cit. pp. 25-33.

(٦٣) عن ولايته لمصر راجع G. Chalon, L'Edit de Tiberius Julius Alexander. 1964.

(64) P. Oxy. 2708

(65) Jan Quaegebeur, "Subatianus Aquila, epistratege de La Thebaid (P. Oxy. XXXIV, 2708)" CdE44 (1969) PP: 130 - 133.

(66) Brunt, "The Administration of Roman Egypt". JRS 65 (1975) P. 147.

(67) Thomas, op. cit. p. 56.

(68) Loc. cit. p. 55-56.

(69) Brunt. op. cit. 130.

(70) Thomas. op. cit. 55.

(٧١) يشكك توماس فى تاريخ BGU. 340, P. Stras. 302 ويجعل تولى Maximus للوظيفة فى ٢٤ أغسطس ١٥٦ إلى ٦ مارس/ أبريل ١٥٩م فتكون مدة توليه الوظيفة عامين وسبعة أشهر

(72) See. Thomas. op. cit. P. 188. No. 44

(73) P. Oxy. XLVII. 3345.59

(74) P.Oxy. XII. 1459, 36-8.

(٧٥) كان الوالى تيبريوس يوليوس الإسكندر قد أصدر فى مرسومه الشهير بنـداً بـأن وظيفـة الإستراتيجيا (الحاكم الإقليمى) سيكون شغلها لمدة ثلاثة سنوات فقط، ولا نعرف هل كان هـذا تقليد متبع أم بدعة من مبتكراته، ولكن القرار كان حبراً على ورق.

(76) G. Whitehone, The Role of The strategia in Administrative Continuity in Roman Egypt. Actes XVI Chico. 1981. P. 419.

(77) Thomas, Roman Epistrategos II. PP. 16-17.

(78) Thomas, The Administrative divisions of Egypt. Actes XII = ASP7 (1971) P. 485.

(79) Thomas, Roman Epistrategos. PP: 15-24.

(80) Thomas, A new list of Nomes From Oxyrhynchos. BASP 7 (1969) PP: 397-403.

(٨١) عن وجود إحدى عشرة محافظة فى شرق الدلتا، وإحدى عشرة محافظة فى مصر الوسطى، راجع. J.D. Thomas, Scutus Asclepiodotus and the Epistraregia of Eleven Nome Actes XV. Bruxelles (1979) PP. 132-140.

(82) Thomas, Actes XII = ASP 7 (1971) P. 469.

(83) A.K. Bowman, Some Aspects of the reform of Diocletian in Egypt. Akten. des XIII (1974) PP: 43-51.

(84) T. Skeat, Papyri from Panopolis. §3. The division of Egypt. Dublin 1969. PP. XV-XXI.

(85) A.K. Bowman, Papyri and Roman Imperial History. JRS (1976) P. 161.

(86) P. Yale. 141 118/119 A.D.

(87) M. Chr. 84 28 Acto. 177. A.D.

(88) N. Lewis and S. A. Stephens, Six Fragments from the Yale Collection. P.Yale. Iv. 153 ZPE 88 (1991) PP. 173-74.

(89) Thomas, The Roman Epistrategos. P. 56.

(90) Ibid. PP: 31-39.

(91) Ibid. P. 57.

(92) Thomas and W. Davies, "A new Military Strength Report on Papyri". JRS 67 (1977) P. 56.

(93) A.K. Bowman. Akten des XIII. PP. 43-51.

(94) p. Mich. Inv. 3000, ZPE 110 (1996) p. 184 سأتناول هذه الشكوى فى ص١١١ من الرسالة

(95) N. Lewis, "Notationes Legentis". ZPE 34 (1997) p. 25

(96) P. Oxy. 709.

(97) Thomas, The epistrategos. II PP: 58-59.

(98) BGU. 168; 2064.

(99) P. Gen. 31; P. Brem 36; P. Phil. 4.

(100) P. Oxy. 1119; 1416; 1413; 2563; P. Mich; 425

(١٠١) سنتحدث عن هذا الموضوع فى الفصل الخاص بالقضاء.

(102) Thomas, The epistrategos II. PP. 63.4

(103) A.K. Bowman, JRS 66 (1976) PP: 161-2 CF, Bowman, Akten XIII (1974) PP. 43-51.

(104) P. Oxy. 3031; 416.

(105) Thomas, op. cit. PP: 64-8.

(106) P. Amh. 137; P. Oxy. 1416.

(107) J. Milne, A History of Egypt under Roman Rule. London. 1924. p. 83.

حواشى الفصل الثانى

(١) زكى على. الأعباء. غير منشور. تفضل الأستاذ زكى على بالسماح لى بالاطلاع على هذا البحث غير المنشور.

(٢) عن الخدمات الإلزامية فى مصر فى العصر البطلمى راجع: إبراهيم نصحى، تاريخ مصر تحت حكم البطالمة جـ٣. ص٣٨١-٣٨٥.

(٣) نشر نافتالى لويس العديد من الأبحاث عن الأعباء الإلزامية فى مصر فى العصر الرومانى فى مجلات علمية ومؤتمرات بردى عديدة نذكر منها:

N. Lewis, "Leiturgia Studies". Actes IX. Oslo. 1958 PP: 233-43

, "Exemption from leitourgia in Roman Egypt". Actes X 1964. PP: 69-79 and Actes XI 1966. PP: 508-541.

, "On the starting date of liturgies in Roman Egypt". TAPA 100 (1969) PP: 339-344.

(4) R. Hubner, "Oath of A dike Overseer. P. Oxy. Inv. 50 4B-24 B (3-4) Z PE 24 (1977) P.45.

(5) SB VI, 9050, Col. V, 1-V1, 7.

(6) N. Lewis, "An Early Liturgist". ZPE 31 (1978) P. 141.

(7) Hubner, op. cit. P. 46.

(8) N. Lewis, op. cit. P. 142.

(٩) يريد Hubner أن يجعل من وظيفة المشرف على السدود وظيفة إلزامية فى هذا التاريخ المبكر على اعتبار أنها من الوظائف الهامة فى مصر الرومانية ZPE (1977) P. 46 وكانت وظيفة الإشراف على السدود هى نفسها التى عهد بها إلى الكهنة P. Mich. 233 وعن بداية الأعباء راجع أيضا N. Lewis, "Notationes Legentis; P. Oxy. XLVI, 3273". BASP 23 (1986) PP: 125-130. حيث يرجع بداية الأعباء فى مصر الرومانية إلى ما بعد عصر نيرون وأن تعيين الإبستراتيجوس للأفراد لهذه الوظائف لم يبدأ مع بداية نظام الأعباء. حيث كان يشار إلى هذا الأمر بالكلمة κρατιστος.

(١٠) زكى على . الأعباء . غير منشور.

(١١) نافتالى لويس. مصر الرومانية. ترجمة فوزى مكاوى ١٩٩٤. ص ٢٠٧.

(12) N. Lewis, "The Compulsory Public Services of Roman Egypt". Papyrologica Florentina Vols XI. 1982 P. 86.

(13) SB, 9050

(١٤) يطلب الوالى ميتيوس روفوس Mittius Rufus ٨٩-٩١/٩٢ من الحكام الإقليميين أن يرسلوا إليه ثلاثة أسماء لكل وظيفة إلزامية وأضاف روفوس بأنه يجب ألا يكون المرشحون من أسرة واحدة εκμιος οικιας

(١٥) كانت هذه المسئولية والمخاطرة بتزكية أحد الأفراد لوظيفة إلزامية كان يعبر عنها بالكلمة κινδυνος حيث كان الموظف الذى يرشح شخصا لمنصب ما يضمنه كى يؤدى العمل المكلف به وكانت تصل فى بعض الأحيان أن يقوم هو نفسه بتحمل العبء. وكان الضمان عاما - مسئولية جماعية - كما جرى العرف والعادة κατα το αθος زكى على . الأعباء غير منشور.

(16) E.P.W Wegener, "The Entolal of Mettius Rufus. (P. Vindob. G Inv. 25824 V-VI 7)", Eos. 48 (1956) P. 352.

(17) P.I. Sijesteijn, Known and unknown officials. ZPE 106 (1995) pp: 218-219.

(18) P. Mich. inv. 5299a ZPE 106 (1995) pp. 220

(١٩) لابد أن يكون تعيين هؤلاء الأشخاص يتم بمعرفة الإبستراتيجوس ذلك أن هذه الأعباء كانت تتطلب أن يترك الفرد مقر إقامته والسفر الى خارج المحافظة التى يقيم فيها. وتشير بردية أخرى إلى عملية ترحيل هؤلاء المسجونين للعرض على الوالى
J.H. Oliver, P. yale.inv. 1606 AJP 100 (1979) pp: 543-58

(20) Wegener, op. cit; pp: 350-353

(21) Lewis, Leiturgia Studies. Actes IX. oslo. 1958. 236

(22) N. Lewis, The limited Role of the Epistrategos in Leiturgie Appointments. CdE (1969) P. 339.

(٢٣) فيما يتعلق بمكان الوظيفة التى يكلف بها المعين فإنه كان يفضل أن تشغل الوظيفة فى محل الميلاد (ιδια) أوفى محل إقامته (εφεστιον) أو حيث يمتلكون عقارات γεουαχια عن ذلك راجع Wegener. op. cit. P. 352. ووردت إشارة إلى هذا الأمر فى قرار الوالى تيبريوس يوليوس الإسكندرية عام ٦٨م. وتشير BGU. 15 التى ترجع إلى عام١٩٤م إلى أحكام صدرت عن ولاة سابقين يحرمون تكليف الأفراد بأعباء فى قرى غير قراهم BGU. 15, 11-19 وأن =

= الولاة المتعاقبين قد أصدروا أوامرهم بألاّ يزج بأحد من أداء تكليف ما فى قرية غير قريته، وألا يسمح بنقله إلى قرية أخرى بخلاف ذلك بهدف القيام بأداء عبء من هذا الأعباء.

(24) N. Lewis, The Compulsory Public Services of Roman Egypt. P. 83.

(25) P. Oxy. XLIII. 3025.

(26) P. Phil. 23

(27) P. Oxy. 3025.

(٢٨) تشير P. Tebt. 328 التى ترجع إلى عام ١٩١م إلى أن الإبستراتيجوس Instantius Moderatus كان يشارك فى تعيين المرشحين لوظيفة السيتولوجيا بصورة رئيسية وكان كاتب الحاضرة يشارك فى إعداد قوائم المرشحين.

(29) N. Lewis, "The Compulsory Public Services". P. 86.

(30) N. Lewis, CdE (1969) P. 343.

(31) J.D. Thomas, The episrrategos in Prolemaic and Roman Egypt. II The Roman epistrategos. Papyrologica Coloniensia. 1982. PP: 71-3.

(32) (2) N. Lewis, CdE (1969) P. 341.

(33) Ibid. P. 340.

(34) Thomas. Op. Cit. P. 76.

(35) Oscar Reinmuth, The Praefect of Egypt. PP. 15-18.

(36) Thomas. op. cit. P. 76.

(37) P. Flor. 2. Col; VII.

(38) P. Oxy. 3025.

(39) N. Lewis, The Compulsory Public Services of Roman Egypt. PP: 87-88.

(40) N. Lewis, CdE (1969) P. 342.

(41) Thomas, The Epistrategos II. 75.

(42) P. Fay. 26.

(43) W. Chr. 238.

(44) P. Amh. 114.

(45) P. Oxy. 3025.

(46) BGU. 2282.

(47) Thomas, op. cit. 76.

(48) P. Petaus. 59; 1-11.

(49) P. Petaus. 60.

(50) P. Petaus. 62.

(51) P. Petaus. 65.

(52) N. Lewis, The Complusory Public Services. P. 89.

(53) Ibid. P. 89.

(54) Thomas, The epistrategos II. P. 94.

(٥٥) Kosmetes (مسئول التدريب والنظام) ويشرف على الإجراءات الروتينيــة الخاصــة بتدريــب الشبيبة فى الجمنازيوم، ويخصص له حرس شرفى من اثنين من الشبيبة.

(56) Ibid. PP. 96-98.

(57) H.C. Youtie, P.Mich. Inv. 2895. ZPE 15 (1971) PP. 11-16.

(58) P.Oxy. 1202.

(59) C.A. Nelson, Status decleRations in Roman Egypt". ZPE 19 (1979) PP: 69-73.

(60) P. Wash. Uni. 3.

(٦١) تضم PSI 1225 والتى يرجع تاريخها إلى عام ١٥٦م استمارة عضوية يطلب صاحبها الانضمام للشبيبة ephebes فى حين تشير P. Oxy 2186 والتى يرجع تاريخها إلى عـام ٢٦٠م إلى عملية الفحص والتحرى (επικρισις) للحصول عـلى عضوية الجمنازيوم علـى النحو التـالى προσβ(αινοντων) εις τους εκ του γυμανασιου وكانت استمارة العضوية تلـك مقدمة إلى اثنين مـن الجمنازيـارخوى السـابقين (مديـري معـهد التربيـة) وذلـك لإجراء التحـري οι προς τη επικρισρε وهذا يدل على أن الجمنازيارخوس السابق كان ذا نفوذ حتى بعـد تركه للوظيفة ، وذلك أنه يشارك فى عمليات الفحـص والتحـرى الخاصـة بدخـول الشـبيبة الجمنازيوم، ويبدو أن استخدام هذا النفوذ هو الذى يتحدث عنه الشاكى فـى البرديـة المشـار إليها فى ص ١٠٧ من الرسالة. Taubenschlag, op. cit. p. 640 note. 108

(62) P. Oxy. 1202. A.D. 217.

(63) Marcus. N. Tod,An Ephebic Inscription from Memphis. JEA (1951) PP. 85-99..

(64) P. Oxy. 1185. A.D. 200.

(65) P. Oxy. 2130. A.D. 267.

(٦٦) فيما يختص بالأعباء ولجوء الناس إلى الإبستراتيجوس لكـى يتخلصـوا مـن هـذا العبء الثقيـل فإنهم كانوا متأثرين بالفكرة السائدة منذ عهد البطالمة ، وهى أن الملك قد أصبغ عليـهم منحـة كبرى η μεγιστη φιλονϑ ρωπια على طائفتين هما : أ- المسنون οι πτιοβοτροι ب- غير القادرين وهم οι αδυνατοι ويمن أن نضيف إلى هاتين الفئتين فئـة ثالثـة جـ- الذيـن ليـس لهم النصاب القانونى ποροs وكانت تفرض على القادرين ευποροι انظر P. Columbia.

(67) P. Cairo Isidoros. 13.

(٦٨) لمزيد من المعلومات عن أسباب الإعفاء من الأعباء الإلزامية راجع.
N. Lewis, The Compulsory Public Services of Roman Egypt. Firenze. 1982; Lewis, Exemption from Litourgy in Roman Egypt. Att, dell XI. Napoli. 1966. PP. 508-41 and see also, Wegenr, Eos. XLVIII. P. 352.

(69) Thomas, The epistrategos. II. PP: 85-86.

(70) P. Oxy.3273.

(٧١) هناك شكاوى أخرى يقدمها أصحابها إلى الوالى ويطلبون تصحيح الاسم ورفع العبء ومنها
P. Oxy. 2131 ; P. Mich. 426.

(72) BGU. 15.

(73) SB. 7697

وهناك شكاوى أخرى توجه إلى موظفين آخرين حول نفس الموضوع نذكر منها

P. Petaus. 310; 337; P. Strass. 57.

(74) P. Oslo. 801.

(75) P. Oxy. 3064.

(76) BGU. 908.

(77) BGU. 15.

(78) P. Mich. Inv. 2922 = SBV 7558; Select Papyri II 260 (173 A.D.)

(٧٩) عن هذه البردية راجع أيضاً Youtie, ZPE 13 (1974) PP: 241- 8 وكذلك

A.E.R. Boak, "A Petitioin for Relief from A Guardianship. P. Mich. Inv. No. 2922". JEA 18 (1982) PP: 69-76.

وسنتحدث عن هذه البردية فيما بعد

(80) Chalon, L'Edit de Tiberius Julius Alexander. 1964. p. 183.

(81) PSI. 1243. 208 A.D.

(82) N. Lewis, BGUXI, 2064. ZPE (1970) PP: 25-29.

(٨٣) كانت مدة الثلاث سنوات التى يشغلها الموظف العام فى وظيفته هى المدة التى سعى معظم الولاة أن يثبتوها فى الوظائف العامة، لكن هذا الأمر لم يكن مطبقاً بشكل دائم حيث إنه قد يستمر أحدهم أقل من ذلك (عام) أو أكثر (١٥ عام).

See J.E.G. Whitehorne, "The Role of the Strategia in Administrative continuity in Roman Egypt". Actes XVI. Chico. 1981. PP: 419-428.

(٨٤) تشير P. Flor. 91 إلى التماس من شخص يطلب الإعفاء من الخدمة الإلزامية ويتذرع بأنه لم تتح له فترة كافية يستطيع فيها أن يسترد عافيته بين التكليفين اللذين ألقيا على عاتقه ويطلب فترة السماح التى حددها القانون بثلاث سنوات.

(85) P. Oxy. 2131 = Select Pap., no 290..

(86) BGU. 15.

(٨٧) الأعباء . غير منشور انظر حاشية (١) فى ص ٤٣ من هذا الفصل.

(٨٨) كان الافتراض القائم فى البداية هو أن الخدمات الإلزامية تبدأ فى شهر أمشير، ولكن بعض الوثائق تدل على أن بداية الأعباء كانت مع بداية السنة المصرية (١ توت = ٢٩ أغسطس) ومن ثم فإن افتراض أن شهر أمشير هو بداية الأعباء كلها أصبح غير مقبول ذلك مع الأخذ فى الاعتبار وظيفة βιβλιοφυλακες εγκτησεων التى تبدأ فى منتصف العام.

(89) See. Lewis, "Leitourgia Studies". Actes IX. Oslo. 1958. P. 233.

(90) BGU. 2064. ZPE (1970) PP: 26-7.

(٩١) فيما يتعلق بوظيفة السيتولوجيا فإنها كانت مرتبطة بموسم الحصاد الذى يبدأ فى أواخر التقويم المصرى ومن ثم فإن أمين الشونة كان يتسلم عمله قبل موسم الحصاد ببضعة أشهر ويستمر حتى نهاية الحصاد.

(92) N. Lewis, Actes IX. P. 233.

(93) P. Tebt. 327.

(94) P. Oxy. 899.

(95) G.Chalon, L'Edit de Ti. Julius Alexander. PP. 183-96.

(96) Westermann, The prefect Valerius Eudaemon and the indigent Liturgist. P. Wisc. 23. JEA 40 (1954) PP: 107-111.

(97) P. Fouad. 31; P. Gen. 31

(٩٨) وتولى هذا الإبستراتيجوس وظيفته فى الفترة من ١٤٣/١٤٤ - ١٤٦/١٤٧.

(99) Thomas, The epistrategos. II. P. 88.

(100) P. Leit. 4 A.D. 161.

(101) P. Wisc. II, 81.

(102) Westermann, op. cit. p. 108.

(103) P. Phil. I, 22; 23.

(104) P. Petaus. 10;11.

(105) P. Leit. 52.

(١٠٦) يشار فى هذا المقام إلى أن آخر التماس قدمت إلى الإبستراتيجوس كانت P. Leit. 3 التى ترجع إلى عام ٣١٣م ويتخذ منها نافتالى لويس دليلا على انقطاع صلة الإستراتيجوس بتعيين الأفراد فى الوظائف الإلزامية.

(١٠٧) عن الالتماسات بسبب الفقر راجع

P.Lond. 846. P. Brem 38, P. Oxy. 2131; PSI, 1103, (245, 1243).

(108) P. Leit. 5.

(109) P. Oslo. 81.

(110) Thomas, The epistrategos. II. P. 89.

(111) BGU. 194 = W. Chr. 84.

(112) "Scutus Asclepiodotus and the Epistrategia of Elven Nomes".Actes XV, Bruxelles.1979 P133.

(١١٣) παρακομισθεντι (بمعنى ، تحرى تفتيش أو نقل).

(١١٤) فيما يتعلق بالمرض الذى يعفى من الخدمة الإلزامية فهو المرض العضال الذى لا يرجى شفاؤه، أما الأمراض الطارئة - مثل الأنفلونزا - فلا تعفى من التكليف الإلزامى، وهذا ما رودت الإشارة إليه فى البند ٩ الأسطر ٣٥-٣٩ من الأحكام التى أصدرها الإمبراطور سبتيميوس سيفيروس أثناء زيارته لمصر ١٩٩-٢٠٠م عن ذلك راجع Westerman and Schiller, Apokrimata, Decision of Septimius Severus on Legal Matters. New York. 1954.

(115) PSI. 1103.

(116) P. Mich. 42 cf, J. Rea, "Five Papyrological Notes on imperial Prosopography". CdE (1968) PP: 365-374. Specialy. PP: 370-1.

(117) P. Mich. XI. 618.

(118) P.Mich. Inv. 3000 = ZPE 110 (1996) P. 184 cf, N. Lewis, Notatioincs Legentis. BSAP 34 (1997) P. 24.

(١١٩) كان استخدام كلمة υπρις للدلالة على القضايا التى تتعلق بالغطرسة واستخدام النفوذ والسب والقذف فى حق الاشخاص عن ذلك راجع Taubeschlag, op. cit. P. 445 P. 552 عن موقف قانون الإسكندرية وقانون الريف بخصوصهما.

(120) P. Mich. XI. 618.

(١٢١) المدير Exegetes ويرأس مجموعة من الحكـام الذيـن يشـغلون منصبهم لمدة عام، وهى المجموعة التى أصبحت مع نهاية القرن الثانى إذا لم يكـن قبـل هـذا التـاريخ - تبـدو مثل منظمة أو هيئة أو نقابة وكان له حرس شرف من اثنين من الشبيبة.

(122) Select Papyri. II 260.

(123) P. Oslo. 126. AD. 161.

(124) P. Mich. Inv. 2922.

(١٢٥) قام A.E. Boak بنشر هذه البردية فى عام ١٩٣٢م. Apetition for relief from a Guardianship. P. .M.ich 2922 JEA 18 (1932) pp: 69-76 وأعاد يوتى نشرها فى ZPE 13 (1974) PP: 241-8.

(126) P. Youtie, ZPE 13 (1974) P. 243.

(127) P. Oxy. 1119.

(128) ibid 1 -5

(129) ibid 22-28.

(١٣٠) زكى على . الأعباء. غير منشور.

(131) SB. 9050. IV, 3-4.

(١٣٢) لمزيد من المعلومات عن أسباب الإعفاء راجع:-

N. Lewis, The compulsory Public Services of Roman Egypt. PP. 91-6.

(133) P. Leit. 6. 216/217 A.D.

(١٣٤) من الشكاوى التى وجهت إلى الإستراتيجوس مباشرة P. Aberd. 176; P.Prem, 38 and PSI 1243 وفى البردية الأولى يطلب صاحبها الإعفاء من وظيفـة شـيخ القريـة وفـى الشـكوى الثانية التماس ضد كاتب القرية بسبب اختياره أحد الأفراد لوظيفـة إلزاميـة وفـى الالتمـاس الثالث يطلب صاحبه الإعفاء لأنه مكلف بعبء إلزامى آخر.

(١٣٥) من الشكاوى التى وجهت إلى الإبستراتيجوس فى القرن الثالث:

P. Flor. 382. Ad. 222/223; P. Oxy. 3286 V. A.D. 238 P. Oxy. 1119 A.D. 245; SB 7696 A.D. 205 and P. Oxy. 2130 A.D. 267.

(136) P. Tebt. 411.

(137) P. Oxy. 1438.

(138) P. Corn. 24.

(139) BGU. 432.

(140) BGU. 372.

(141) Taubenschlag, The Law of Greco -Roman Egypt in the light of the Papyri. 1955. P. 542.N. 32.

(142) N. Lewis, μερισμος ανκεχωρηκοτων an aspect of Roman Oppression in Egypt JEA 23 (1937) PP: 63-75.

حواشى الفصل الثالث

(1) J.D. Thomas and R.W. Davies, "A new Military Strength report on Papyrus". JRS 67 (1977) P. 56.

(2) P. Meyer. 20.

(3) S. Davis, "Note Lessicali (P. Med. Inv. P. Davis 21)" Aeg. 57 (1977) PP. 150-163.

(4) P. Mich. IV. 425.

(5) R. Alston, Soldier and Society in Roman Egypt. New York. 1995. PP. 86-7.

(٦) يقدم هذا الكتاب قوائم عديدة بالشكاوى التى توجه إلى الرائد Centurion مباشرة، أو تلك التى كانت تحول إليه من موظف آخر عن تلك القوائم راجع R. Alston. op.cit. PP: 88-91.

(7) J. Sijpesteijn, Compliant to the Epistrategos Vedius Faustus. P. Mich. Inv. 2848 + 3000 ZPE 110 = (1996) PP. 183-87

(٨) كان الجنود المسرحون دائما فى استشكال والحاح، وكان المطلب الأول لهم هوالحصول على المواطنة الرومانية، وكانوا دائما لا يحترمون قرارات الحاكم الإقليمى الذى كان يشكو كثيرا منهم إلى الوالى الذى كان يحيل الأمر إلى الحاكم العام الإبستراتيجوس.

(9) Thomas, The epistrategos II. P. 161.

(10)P. Oxy. XII. 1573.

(١١) كانت الـ Annona Militaris نوع من الضرائب الإضافية تفرض على الأراضى المزروعة حبوبا، وكانت فى الغالب تحصل لمصلحة جنود جيش الاحتلال (Legions) وتشير BGUI, 336 إلى أنها كانت تؤول إلى نطاق السيتولوجوس وذلك فى عام ٢١٦م، أما فى عام ٢٥٣م فكان يكلف بها αποιτη τησ αννωνης وفى عام ٢٦٥ كانت تجمع بواسطة επμεληται. وكانت الأنونا العسكرية Annona Militaris تختلف عن (Annona Urbis). وهى الخراج السنوى الذى كان يرسل إلى روما. عن ذلك راجع S.L. Wallace, Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian, New York. 1937. PP. 24-25.

(12)P. Mich. Inv. 3627

(13)PSI VI, 683.

(14) P. Oxy. XII. 1415.

(15)P. Oxy. 3109.

(١٦) هزم هذا الإمبراطور فى حملته على الفرس وأسره ملك تدمر "وهب اللات".

(17)P. Oxy. XIX. 2228.

(18)A.K. Bowman, "Aurelius Mercurius A. "Ghost" Prefect?" BASP VI (1969) PP. 35-40.

(19)J. Gilliam,"Three Ostraca from Latopolis". BASP. 13 (1976) PP. 55-61.

(20)Thomas, The epistrategos II. P. 166.

(21)P. Tebt. 411.

(22)BGU. 372.

(23)P. Fam. Tebt. 41.

(24)G.M. Parassoglou, "Four Papyri from the Yale collection",. AJP 92 (1971) PP: 653-666.

(25)P. Oxy. 1119.

(26)G.M. Parassoglou, "Four Papyri from the yale collection". AJP 92 (1971) PP. 653-666.

(27)P. Oxy. 1119.

(٢٨) حلت وظيفة δεκαπρωτοι مكان وظيفة أمين شـون الغـلال σιτολογος وذلـك في أواخر القرن الثالث الميلادي.

(29)G.M. Parassogolou, "Four official documents from Roman Egypt",. CdE 98 (1974) PP: 332-41.

(30)H. Youtie, "P. Mich. Inv. 2920 = SBIV, 7361.", ZPE 15 (1970) PP. 149-152.

(31)P. Oxy. L. 3569

(٣٢) هو آخر إيستراتيجوس وردت الإشارة إليه. Thomas, op. cit. p. 191

(33)D.Mich. 617.

(٣٤) η κατασπορα البذر, ο κατασπορευσ, εωσ, المشرف على بذر البذور

(٣٥) ϖερβ, κατασπορεω, κατασπειρωσ يبذر

(36)P. Mich. XI. 618.

(37)N. Lewis and S.A. Stephens, Six Fragments from the yale collection. ZPE 88 (1991) PP. 169-170.

(38)P. Oxy. XII. 1119.

(39)P. Wisc I = P. Lud - BATAVA Vols XVI, No. 34, 31.

(40)P. wisc I, 35.

(41)Thomas, op cit. PP. 174-175.

(42)L.C. Youtie and H.C. Yautie, "Three declaration of uninundated land". ZPE 33 (1979) PP. 193-200.

(43)P. Oxy. XLVII, 3345. A.D. 209.

(44)P. Tebt II 338. A.D. 194-6.

(45)P. Oxy. XVIII, 2181, A.D. 166.

(٤٦) كان موسم الحصاد يبدأ في مصـر مـن ٧ برمـوده Pharmothi حتـى ٣ بؤنـه (٢ أبريل ٢٨ مايو) وكان يمكن نقل المحصول إلى الإسكندرية حتى ٢٣ أبيب = ١٧ يوليـو، أو على أقصى تقدير قبل نهاية شهر أغسطس حيث يصل الفيضان إلى أعلى مستوى له في هذا الشهر.

(47)BGU. 235, P. Leit. 5, P. Petaus. 65; P. Gen. 37.

(48)P. Petaus. 62.

(49)P. Berl. Leihg. 45; P. Petaus. 59.

(50)P. Oxy. 3027 and P. Mich. Inv. 160 = P. Oslo II, 18 Published by H.C. Youtie, ZPE 23 (1976) PP. 131-138.

(51)P. Ahm. 77.

(52)Wallace, Taxation in Roman Egypt. New York 1937. P. 293.

(53)Thomas, The epistrategos. II. P. 164.

(54)N. Lewis and Stephes, ZPE 88 (1991) PP. 172-173.

(55)P. Yale. 140.

(56)P. Oxy. 44.

الباب الثانى
حواشى الفصل الأول

(١) صوفى أبو طالب. "تطبيق القانون الرومانى فى مصر الرومانية"، مجلة القانون والاقتصاد العدد الثالث والرابع. دار الفكر العربى ١٩٥٩ ص ص ٣٥٣-٣٥٤.

(٢) عن الأثر المتبادل بين القانونين المصرى والرومانى راجع صوفى أبو طالب. نفسه ص٣٧٢-٣٨٤.

(٣) عن المحاكم فى مصر البطلمية راجع:-

(4) Zaki Aly, "The Judicial System at work in Ptolemaic Egypt. Law courts". Bul. Societe Royale d'Archeologie. Alexandrie. (1943 - 4) pp: 57-61.

(5) R. Taubenschlag, The law of Greco- Roman Egypt in the Light of papyri: 332 B.C - 640 A.D warszawa. 1955. PP: 538-539..

(6) Tsubenschlag, op. cit.p. 488.

(7) Ibid. p. 539.

(8) R.A. Coles, Reports of Proceeding in Papyri. Papyrologica Bruxellenia 4 (1966) pp. 29-30.

(٩) وهذا الإسلوب كان مرعياً تماماً فى العصر البطلمى وتوجد أمثلة عديدة عليه فى أرشيف زينون.

(10)Thomas, The Epistrategos. II. p. 114

(11)PSI. 1100.2 = SP. 243.

(12)Coles, op. cit. pp. 33-34

(13)P. Mich. 365; p. Tebt. 529; p. Tead. 15; BGU. 194

(14)P. Oxy. 3027; SB. 7601

(15)P. Oxy. 3345; 3364

(16)P. Fam. Tebt. 37;43

(17)P. Oxy. 486

(18)Thomas, op. cit. p. 113

(19)P. Mich. inv. 160 = P. Oslo. II 18 = youtie ZPE 23 (1976) pp. 131 - 132

(20)P. Mich. 529

(21)P. Mich. inv. 160.

(22)P. Oxy. 70

(23)Henri Melaerts, P. Mich, inv. 255: "A Petition to the Epistrategos p. Marcius Crispus"- CdE 66 (1991) pp. 250- 256

(٢٤) وردت إشارات عده إلى هذه الرجل فى البرديات التالية:

. Mich. inv. 160; P. leit. 4; PSI XIII. 1323; P. Wisc I 34, 85,37

(٢٥) راجع ص من الرسالة.

(٢٦) ورد فى مقننة الإيديولوجوس البند ١٠٥ السطر ٢٣٥-٢٣٦

< ρε > 235 των δανισαντων πλεον δ[ραχμ] αιου τοκ[ο]ν το ημισ[υ] τησ [ο]υσια[σ]
236 αναλμβανεται και των δ[ανισα]μενων το τεταρτον.

(٢٧) "من كان يقرض بفائدة يزيد قدرها عن دراخمه واحدة (عن كل مين شهرياً) تصادر نصف إملاكه أو أمواله. أما المقترض فتُصادر ربع أمواله. والدراخمه الواحدة عن كل مين شهرياً كانت تساوى ١٢٪ سنويا باعتبار أن المين الواحد يساوى مائة دراخمة" زكى على. مقننة الأيديولوجوس. القاهرة ١٩٩٨ ص ٢٧١

(٢٨) وحدد Pestman نسبة الفائدة على الدين وذلك فى تعليقه على P. Primer. 19 على النحو التالى:

٢,٥٪ فى أواخر العصر الفرعونى وبداية العصر البطلمى. ٢٪ فى الفترة من ٢٤٩-٢٤٦ق.م. ١٪ فى العصر الرومانى. أما الديون العينية فكانت الفائدة عليها ١٥٠٪. P.W. Pestman, The New Papyroiogical Primer.Leiden. New York. Koln. 1990. No. 19 P. 120.

(٢٩) ورد فى مقننه الإيديولوجوس البند ١٠٥ أن قيمة الفائدة ١٢٪ سنوياً بمعنى دراخمة عن كل مين فى الشهر، أما ما جاء فى البردية من أن الدائن يطلب Stater عن كل مين فإن ذلك يعنى أنه يأخذ فائدة أعلى مـن= = الفائدة المقررة بأربعة أضعاف وكان من غير المسموح ان تتجاوز الفائدة قيمة الدين. زكى على، نفسه ص ص٢٧٢-٢٧٣

(30)P.Mich. inv. 255. p. 256

(31)P. Fam. Tebt. 37

(٣٢) يفترض الناشر أن هؤلاء الإخوه كانوا يستغلوا هذه الأمة بأحد أربع طرق الأولى: أن تعمل عند كل واحد منهم أربعة أشهر متوالية أو متفرقة. الثانية: أن يتولى موظف أمر هذه الأمه على أن يعطى كل أخ من الإخوه الثلاثة مبلغاً محدداً، الثالثة أن يقوم أحد الإخوه باستغلال هذه الأمة لحسابه الخاص على أن يعطى الأخوين الآخرين مبلغاً معيناً. الرابعة: أن تعمل الأمة لمصلحه سادتها مجتمعين فى آن واحد.

(33)P. Oxy. 718

(34)P. Oxy. 486

(35)"P.J. Sijpesteijn, Complaint to the epistrategos Vedius Faustus. P. Mich. inv. 2848 + 3000". ZPE 110 (1996) pp. 183 - 187

(٣٦) عن عائلة جايوس نيجر راجع:

(37)SBXIV, 12087. SBXII, 11103, 11109, 1114

(٣٨) الجندى المسرح بشرف يكنى له بالمصطلح اللاتينى Honeste Missues وترجمها نيجر إلى اليونانية καλως στρατευσαμενος وهذا المصطلح نادرا ما ورد فى البردى. See, Sijpesteijn, op. cit. p. 158.

(٣٩) عن نظرة الرومانى للمصرى راجع:-

(40)N. Lewis, The demise of the Demotic Document: When and Why. JEA 79 (1993) pp: 276-21.

(41)P. Oxy. 488

(42)John Shelton, "P. Bonn. inv. 2 ZPE. (1977) P. 179.

(43)P. Oxy 1562

(44)John Shelton, op. cit. p. 180

(45)N. Lewis, On Paternal Authority in Roman Egypt. RIDA 17 (1970) p. 254

(46)P.Oy. 237. VII, 22-27. 128. A.D; P.oxy. 237 VII, 41-42 P. Oxy. 237 VII, 17-18 and VII, 5: P.Mil-vogl. 229,19-20 140. A.D and BGU. 1578, 8-9.

(47)P.Oxy. 237, 28-29. 128A.D; P. Brem. 39, 8-10 115 A.D; P. Oxy - 237 VII, 12-16. 186A.D; P. oxy. 237 VIII,4 138.A.D

(48)P. Oxy. 237 VII, 12-16. 186 A.D

(49)P. Oxy. 237. P. 147

(50)P. Oxy. 237 VII, 13

(51)P. Oxy. 237 VII, 19-29

(52)PSI. 1326

(53)P.Oxy. 528 = Select papyri: 125

(54)P.Oxy. 237. VII, 29-39

(55)Lewis. RIDA 17 (1970) P. 256

(56)P. Oxy. 237 VII, 39- VIII,2

(57)P. Oxy. 237 VII, 2-7

(٥٨) زكى على. علم البردى تراث مصرى أصيل. القاهرة، ١٩٩٨ ص ص ٢٣٥ - ٢٣٨

(59)ZAKi Aly, Petition to a Strategos. Actes XVI (1980) PP: 239 - 248

(60)BGU. 19 cf, Taubenschlag, The law of Greco-Roman Egypt in the light of papyri. 33213 B.C.- 640 A.D. warszawa. 1955. PP. 121-130

(61)N. Lewis, RIDA 17 (1970) P. 258

(62)D. Thomas, Petition to the Acting - Epistrategos. Greco - Roman Memoirs. No. 68. London. 1981 PP: 148 - 149

(٦٣) تجعله M. Vandoni, Gli Epistrategi. Nell' Egitto greco - romano. 1970 تجعله ابستراتيجوس فى الفترة من ٢٥٠ - ٢٦٠م فى الأقاليم السبع Heptanomia أما توماس فيجعله فى طيبه حيث إن الشكوى قدمت إليه باعتباره قائم بأعمال إبستريتيجوس هذه المنطقة أما تاريخ هذه الشكوى فيرجع إلى عام ٢١٦م See. Thomas, op. cit. P. 152

(٦٤) يرجعه يوتى Youtie إلى العام الرابع من حكم الإمبراطور سيفيروس Severus أما توماس فيجعله فى العام الخامس عشر من حكم كراكلا Caracalla Thomas. op.cit. P. 153.

(65)W.L. Westermann and Schiller, Apokrimata, pp. 88 - 92

(66)BGU 19 = M. Chr. 85

(67)BGU 19 and the law of Representation Succession". ASP 7 (1971) P. 239

(٦٨) كان كل من القانونين اليونـانى والرومـانى يضمـان التشـريع الخـاص بـأن يقـوم الفرع مقام الأصل فى الإرث دون أى تمييز على الإطلاق بين الجنسـين، هـذا مـع بعـض الإستثناءات ، وأن ورثة المتوفى كانوا يأخذون مكانه فى أى ميراث كـان مـن المفـترض أن يؤول إليه وهو على قيد الحياة، أما فى القانون المصرى فإن فكرة الإنابة كانت غير قائمـة تماماً، وأن هادريان هو الذى أدخل هذه الفكرة فى القانون المصرى وهذا مـا سمـح للابـن الأكبر أيضاً أن يأخذ فى إرث جدّية، وكان دافع هادريان من وراء ذلك أن ينشـر القـانون الرومانى، ومن ثم فإن هادريان كان قد منح هذا التشريع للمصريين أيضاً وكـانت زيارتـه لمصر فى عام ١٣٠م Katzoff, op.cit.P. 241

(69)P. Tebt. 4"; P.Mich . 534

(70)Westermann and Schiller , Apokrimata. P. 74

(٧١) كانت الوصاية على القصر فى العصر الرومانى تمتد حتى ١٨ عاماً أما فى العصـر البيزنطى فكانت تمتد إلى ٢٠ أو ٢٥ عاماً

(72)P. Oxy. 487. A.D 156

(73)Select papri 11 260

(74)Yautie, ZPE 13 (1974) PP. 241-248.

(75)Boak, Aapetition for relif from Aguardianship. JEA 18 (1932) pp: 69-79

(٧٦) لمزيد من التفصيل عن هذه القضايا راجع الفصل الثاني

(77)H. Youtie, "P. Mich. inv. 2920 = SBIV. 7361" , ZPE 15 (1974) pp. l49-152

(٧٨) لمزيد من المعلومات عن هذا الأمر راجع الفصل الثالث من الباب الأول.

(79)P. Oxy. 3027

(٨٠) وردت عنه إشارة فى P. Oxy. 2563

(81)P.Mich. 365

(٨٢) تشير البردية إلى إيستراتيجوس كان معروفاً فى المحافظـات السـبع والفيـوم بسـمى يوليانوس أخيلليوس Julinus Achilleus وكانت فترة تولية للوظيفة فيما بين أنطونيـوس موسخيانوس Antonius Mochianus الذى شغل الوظيفة فيما بعد يوليو/ أغسـطس ١٩١م وبين يوليوس كوينتيانوس Quintianus Julius الـذى شـغل الوظيفـة فـى ٢٤ يوليـو ١٩٤ وحيث إننا نعرف أن أخيلليوس Achillieus كان فى الوظيفة فى ٢٥ مايو ١٩٤ فإن ذلك يعنـى أنـه كـان علـى وشـك إنـهاء فـترة توليـه للوظيفـة وأنـه كـان السـلف المباشـر للإيستراتيجوس يوليوس كوينتيانوس Julius Quintianus .

(83)J.D. Thomas, "Subscriptiones to petitions to Officials in Roman Egypt". Studia Hellinistica 27 (1983) "Egypt and the Hellinistic world" PP: 369-382 Specialy P. 372.

(84)P. yale. I. 61

(85)P. Bonn. inv.2. ZPE 25 (1977) PP. 178-183

(86)P. Oxy. 1562

(87)P.Amh. 77. A.D. 139

(٨٨) عن المكوس الجمركية التى تفرض على التجارة الداخلية بين المحافظات راجع:
Wallace, Taxation in Roman Egypt. PP: 268 - 271

(89)P. Oxy. 708. A.D, 188

(90)SB:8523

(91)P. Oxy. 237 VII. 23

(92)SB. 7601; PSI. 1100; P. lond. 358; P. Oxy. 486

(93)Thomas, The epistrategos. II. P. 137

(94)Thomas. op. cit. pp. 141 - 142

حواشى الفصل الثانى

(١) نافتالى لويس. مصر الرومانية، ترجمة فوزى مكاوى. ص٢٢٠.

(٢) لدينا فى P. Oxy. 486 ما يشير إلى أن الإبستراتيجوس نظر وهو فى الإسكندرية فى إحدى القضايا وكان ذلك بتفويض من الوالى فى عام ١٣٠م وسنتحدث عنها فيما بعد.

(3) Varvara Anagnostou - Canas, Juge et Sentence dans L'Egypte Romaine. Paris. 1983. PP.24-5

(4) P.Phil. 4. A.D 137

(5) P. Mich. 534; P. Tebt. 411

(6) Anagostou - Canas, op. cit. P. 26

(7) Thomas, The epistrategos. II. P.131

(٨) لمزيد من التفصيل عن هذا الأمر راجع Sijpestein, "Some Remarks concerning BHMATA and ΔΙΚΑΣΤΗΡΙΑ in Roman Egypt. Studi" Volterra II. PP. 327 - 331

(٩) نافتالى لويس. مصر الرومانية ص٢٢١

(10)Thomas, op. cit. p. 127

(11)P. Oxy. 486. A.D 131

(12)P. Tebt. 287. A.D. 161-169

(13)P. Oxy. 1032 A.D. 162

(١٤) كان هذا الترخيص يصدره وزير المالية بنفسه فى العصر البطلمى عن ذلك راجع
Rostovtzeff, A Large Estate in Egypt in the third century. B.C. Madison. 1922

(15)Lousie. C. youtie, Petition to an Epistrategos= P.Mich. inv 5262a. ZPE 42 (19981) pp: 81-8.

(16)P. Oslo. 80. A.D 161

(17)P. Corn. 14

(18)P. Mich. 423-424.

(19)P. Mich. 425.

(20)The epistrategos. II. P. 127.

(٢١) نافتالى لويس - مصر الرومانية ص٢١٨.

(22)P. Mich. 425.

(23)Thomas, "A Petition to the Prefect of Egypt and related Imperial Edicts". JEA (1975) P. 211.

(24)P. Oxy. 1185. A.D. 200.

(25)P. Ryl. 114.

(٢٦) يذكر Thomas أن وظيفة السيتولوجوس (أمين شونة الغلال) Sitologos قد اختفت من مصر فى الفترة من ٢٤٢-٢٤٦ وحلت مكانها وظيفة Dekaprotus عن ذلك راجع T.D. Thomas,The Introduction of Dekaprotai and Comarches. ZPE 19 (91975) PP. 112-119. لمزيد من المعلومات عن Dekaprotai راجع P. Leit. 16

(27)SP II 260.

(28)P. Oxy. 1408; PSI. 281 وتتضمنان محاكمات خاصة بالديون

(29)BUG. 19. وتتضمن خلافاً حول الميراث

(٣٠) وتتضمن خلافاً بين مجموعة من الأشخاص P. Thead. 15

(31)The epistrategos. II. P. 135.

(32)P. Hamb. 29, SB, 7696, 35-6.

(33)PSI. 1100.

(34)SB. 7601.

(35)Thomas, op.cit. P. 136.

(36)P. Oxy. 486.

(37)A. Boak, A petition addressed to Apollonius, the strategos of Heptakomia. P. Mich. Inv. 6629. Aegyptus 13 (1935) PP. 263-66.

(38)P. Mich. IX. 534.

(39)P. Phil. 4.

(40)P. Mich. 365.

(٤١) عن مساعدة الفرد لنفسه فى إجراءات التقاضى راجع:

(42)R. Taubenschlag Selfhelp in Greco-Roman Egypt. Opera Minora II PP. 135 - 41

(43)BGU IX 2064; P. Oxy. 119; P). Mich 426.

(44)P. Aberd. 176.

(45)P. Brem. 38.

(46)PSI. 1243.

(٤٧) راجع الجزء الخاص بالقضايا التى تنظر أمام الإبستراتيجوس فى الفصل الأول من هذا الباب.

(48)The Law of Greco- Roman Egypt in the light of papyri 332. BC - 642. A.D. warszawa. 1955. P. 544.

(49)p. Oslo. 27

(٥٠) نافتالى لويس. مصر الرومانية. ص٢١٩.

(51)P. Mich. 423 - 424.

(52)P. Oxy. 3027. A.D 161.

(53)P. Ross. Georg. II. 21.

(54)P. Oslo. 126.

(55)BGU. 1022; P.Oxy. 2130, 2131, 1119.

(56)P. Oslo. 81.

(57)P. Flor. 382; P. Lond. 358; P. Oxy. 3094.

(58)P. Oxy. 486; P. Lond. 358; P. Mil. Vogl. 129.

(59)P. Fay. 106, 1-6.

(60)Thomas, The epistrategos. P. 126.

(61)P. Fay. 106.

حواشى الفصل الثالث

(1) A. Boak, A petition addressed to Apollonius, the strategos of Heptakomia. P. Mich. Inv. 6629. Aegyptus 13 (1935) PP. 263-66.

(2) P. Mich. IX. 534.

(3) P. Phil. 4.

(4) P. Mich. 365.

(٥) عن مساعدة الفرد لنفسه فى إجراءات التقاضى راجع:

R. Taubenschlag Selfhelp in Greco-Roman Egypt. Opera Minora II PP. 135 - 41

(6) BGU IX 2064; P. Oxy. 119; P). Mich 426.

(7) P. Aberd. 176.

(8) P. Brem. 38.

(9) PSI. 1243.

(١٠) راجع الجزء الخاص بالقضايا التى تنظر أمام الإبستراتيجوس فى الفصل الأول من هذا الباب.

(11)R. Taubenschlag, The Law of Greco- Roman Egypt in the light of papyri 332. BC - 642. A.D. warszawa. 1955. P. 544.

(12)p. Oslo. 27

(١٣) نافتالى لويس. مصر الرومانية. ص٢١٩.

(14)P. Mich. 423 - 424.

(15)P. Oxy. 3027. A.D 161.

(16)P. Ross. Georg. II. 21.

(17)P. Oslo. 126.

(18)BGU. 1022; P.Oxy. 2130, 2131, 1119.

(19)P. Oslo. 81.

(20)P. Flor. 382; P. Lond. 358; P. Oxy. 3094.

(21)P. Oxy. 486; P. Lond. 358; P. Mil. Vogl. 129.

(22) P. Fay. 106, 1-6.

(23)Thomas, The epistrategos. P. 126.

(24)P. Fay. 106.

المصادر والمراجع

أولاً المصادر البردية:

BGU =-Aeguyptische Urkunden aus den K. niglichen (later Staatlichen) Museen zu Berlin, Griechische Urkunden. Berlin.

I, 1895. Nos. 1-361.

II, 1898. Nos. 362-696.

IV, 1912. Nos. 1013-1209.

V, Der Gnomon des Idios Logos. Erster Teil: Der Text, ed. W. Schubart. 1919. Zweiter Teil.

XI, Urkunden remischer Zeit, ed. H. Maehler. Pt. I, 1966; Pt. II,1968. Nos. 2012-2131.

XV, Financial and Administrative Documents from Roman Egypt, ed. C.A. Nelson. 1983. Nos. 2458-2557.

Gründz.Mitt.

= L.Mitteis and U. Wilcken. Grundzuge und Chrestomathie der Papyruskunde, II Bd. Juristische Teil, I Halfte Grundzuge, by Mitteis. Leipzig/Berlin 1912.

Gründz. Wilck.

L.Mitteis and U. Wilcken. Grundzuge und Chrestomathie der Papyruskunde, Ibd. Historische Teil. I Halfte Grundzuge, by Wilcken. Leipzig/Berlin 1912.[MF2. 120-121 (with Chrestomathie).

P. Aberd.

= Catalogue of Greek and Latin Papyri and Ostraca in the Possession of the University of Aberdeen, ed. E.G. Turner. Aberdeen 1939. (Aberdeen Univ. Studies 116). Nos. 1-2, 7-72, 104-197 are papyri; nos. 3-6, 73-103 are ostraca.

P. Amh.

= The Amherst Papyri, Being an Account of the Greek Papyri in the Collection of the Right Hon. Lord Amherst of Hackney, FS.A. at Didlington Hall, Norfolk, ed. B.P. Grenfell and A.S. Hunt. London.

I, The Ascension of Isaiah and Other Theological Fragments. 1900. Nos. 1-9.

II, Classical Fragments and Documents of the Ptolemaic, Roman and Byzantine Periods. 1901. Nos. 10-201.

P. Ant.

= The Antinoopolis Papyri. London.

I, ed. C.H. Roberts. 1950. (Egypt Exploration Society, Graeco-Roman Memoirs 28). Nos. 7-50 (nos. 1-6 are in Shrothand Manuals).

II, ed. J.W.B. Barns and H. Zilliacus. 1960. (Egypt Exploration Society, Graeco-Roman Memoirs 37). Nos. 51-110.

III, ed. J.W.B. Barns and H. Zilliacus. 1967. (Egypt Exploration Society, Graeco-Roman Memoirs 47). Nos. 111-214.

P. Batav.

= Textes grecs, demotiques et bilingues, ed. E. Boswinkel and P.W. Pestman, Leiden 1978. (Pap. Lugd. Bat. XIX). Nos. 1-2, 26-28, 42-48 Demotic; 3, 5, 25, 29-32, 40-41 bilingual (Greek and Demotic); 4, 6-24, 33-39 Greek. Nos. 1-24 are papyri, 25-28 ostraca, 29-39 linen, 40-48 mummy labels. (o.e. EJB).

P.Berl. Leihg.

= Berliner Leigabe griechischer Papyri.

I, ed. T. Kalen and the Greek Seminar at Uppsala. Uppsala 1932. ((Uppsala Universitets rsskirift 1932, Filosofi, Sprokvetenskap och Historiska Vetenskaper 1). Nos. 1-25.

II, aus dem Nachlass T.Kalens ed. A. Tomsin. Uppsala 1977. (Studia Graeca Upsaliensia XII). Nos. 26-46.

P.Bon.

= Papyri Bononienses, ed. O. Montevecchi. Milan 1953. (Pubblicazioni dell'Universita Cattolica del Sacro Cuore, N.S. 42). Nos. 1-49; no. 50 contains a mummy ticket and a parchment.

P. Brem.

= Die Bremer Papyri, ed. U. Wilcken. Berlin 1936. (Abh Berlin 1936, 2). Nos. 1-83 Greek; no. 84 Coptic. Rp. in U. Wilcken, Berliner Akademieschriften zur alten Geschichte und Papyruskunde II, pp. 193-368. Leipzing 1970.

Pap. Brux.

= XVI-XIX, Actes du Xve Congres International de Papyrologie, ed. J. Bingen and G. Nachtergael.

P. Cair. Goodsp.

= Greek Papyri from the Cairo Museum, ed. E.J. Goodspeed. Chicago 1902. (University of Chicago, Decennial Publications, from Vol. V). Includes twelve papyri from the collection of the Rev. J.R. Alexander (now in the collection of Westminster College) and three of Goodspeed's, all are numbered consecutively. Nos. 1-30. See also P. Chic. and P.Kar. Goodsp. For the Goodspeed papyrus collection see ZPE 16 91975) 27-32.

P. Cair. Isid.

= The Archive of Aurelius Isidorus in the Egyptian Museum, Cairo, and the University of Michigan, ed. A.e.R. Boak and H.C. Youtie. Ann Arbor 1960. Nos. 1-146. (MF 1.28).

Pap. Colon.

= VI, The Epistrategos in Ptolemaic and Roman Egypt, by J.D. Thomas. Part I: The Ptolemaic Epistrategos. 1975. Part II: The Roman Epistrategos. 1982.

XVIII, See P. Wash. Univ. II.

P. Col.

= Columbia Papyri.

II, Tax Lists and Transportaition Receipts from Theadelphia, ed. W.L. Westermann and C.W. Keyes. new York 1932. No. 1 recto (Rp. CG).

P. Corn.

= Greek Papyri in the Library of Cornell University, ed. W.L. Westermann and C.J. Kraemer, Jr. New York 1926. Nos. 1-55.

P. Eleph.

= Aegyptische Urkunden aus den k, niglichen Museen in Berlin: Griechische Urkunden, Sonderheft. Elephantine-Papyri, ed. O. Rubensohn, Berlin 1907.Nos. 1-32 and 3 fragments.

P. Fam. Tebt.

= A Family Archive from Tebtunis, ed. B.A. Van Groningen. Leiden 1950. (Pap. Lugd. Bat. VI). Nos. 1-55.

P. Fay.

= Fayum Towns and their Papyri, ed. B.P. Grenfell, A.S. Hunt and D.G. Hogarth. London 1900. (Egypt Exploration Society, Graeco-Roman Memoirs 3). Nos. 1-366 Papyri; ostraca (numbered separately) 1-50.

P. Flor.

= Papiri greco-egizii, Papiri Fiorentini (Supplementi Filologico-Storici ai Monumenti Antichi). Milan.

I, Documenti puybblici e privati dell'eta romana e bizantina, ed. G. Vitelli. 1906. Nos. 1-105.

II, Papiri letterari ed epistolari, ed. D. Comparetti. 1908-1991. Nos. 106-278.

III, Documenti e testi letterarii dell'eta romana e bizantina, ed. G. Vitelli. 1915. Nos. 279-391.

P. Fouad

= Les Papyrus Fouad I, ed. A. Bataille, O. Gueraud, P. Jouguet, N. Lewis, H. Marrou, J. Scherer and W.G. Waddell. Cairo 1939. (Publ. Soc. Fouad III). Nos. 1-89, 45 is Latin.

P.Gen.

= Les Papyrus de Geneve.

I, ed. J. Nicole. Geneva 1986-1906. Nos. 1-81. Outside this numeration, Nicole published other papyri in Textes *grecs inedits de la Collection papyrologique de Geneve* (Geneva 1909), nos. I-VI; the docume natary texts IV and V are reprinted as SB I 15-17 (15 republished with additions as BGU XIII 2216) and I 1, respectively.

II, ed. Cl. Wehrli. Geneva 1986. Nos. 82-117. (o.e. Bible. Pub. Univ.)

P. Giss.

= Griechiche Papyri im Museum des oberhessischen Geschichtsveresins zu Giessen, ed. O. Eger, E. Kornemann, and P.M. Meyer. Leipzig-Berlin 1910-1912. Pt. I, nos. 1-35 (1910); Pt. II, nos. 36-57 (1910); Pt. III, nos. 58-126 (1912).

P. Giss Univ.

= Mitteilngen aus der Papyrussammlung der Giessener Universitatsbibliothek. Giessen.

=

= I, Griechische Papyrusurkunden aus ptolemaischer und r mischer Zeit, ed. H. Kling. 1924. Nos. 1-16. (Schriften der hessischen Hochschulen, Universitat Giessen 1924, 4).

II, Ein Bruchstück des Origenes unber Genesis I, 28, ed. 'P. Glaue. 1928. No. 17. (Schriften 1928, 1).

III, Griechische Privatbriefe, ed. H. Buttner. 1931. Nos. 18-33. (Schriften 1931, 3).

P. Grenf. I

= *An Alexandrian Erotic Fragment and other Greek Papyri. Chiefly Ptolemaic, ed. B.P. Grenfell. Oxford 1896. Nos. 1-70.*

II, New Classical Fragments and Other Greek and Latin Papyri, ed. B. P. Grenfell and A.S. Hunt. Oxford 1897. Nos. 1-113.

P. Gron.

= *Papyri Groninganae; Griechische Papyri der Universitatsbibliothek zu Groningen nebst zwei Papyri der Universitatsbibliothek zu Amsterdam*, ed. A.G.Roos. Amsterdam 1933.

(Verhandelingen der Koninklijke Akademie van Wetenschappen t e Amsterdam, Afdeeling Letterkunde, Nieuwe Reeks, Deel 32, No. 4) Nos. 1-22. The two Amsterdam papyri at the end should be cited as P. Gron. Amst. 1-2.

P. Hamb. I

= Griechische Papyrusurkunden der Hamburger Staats- und Universitatsbibliothek I (in 3 parts), ed. P.M. Meyer. Leipzig-Berling 1911-1924. Pt. I, nos. 1-23: pt. II, nos. 24-56; pt. III, nos. 57-117. Vols II 1954, Vols III, 1984.

P. IFAO

= *Papyrus grecs de l'Institut Francais d'Archeologie Orientale.* Cairo. (Institue Francais d'Archeologie Orientale du Caire. Bibliotheque d'Etude).

I, ed. J. Schwartz. 1971,. Nos. 1-40. (Bibl. 54).

II, ed. G. Wagner. 1971. Nos. 1-50 (Bibl. 55).

III, ed. J. Schwartz an dG. Wagner. 1975. Nos. 1-54. (Bibl. 56).

P. Laur.

= Dai Papiri della Biblioteca Mediceal Laurenziana, Florence.

III, ed. R. Pintaudi. 1979. Nos. 51-125. (Pap. Flor. V).

P. Leit.

= Leitourgia Papyri, ed. N. Lewis. Philadelphia 1963. (Transactions of the American Philosophical Society N.S. 53, pt. 9). Nos. 1-16. Texts reprinted as SB VIII 10192-10208.

P. Lond.

= Greek Papyri in the British Museum. London. At present 7 vols. (Vol. VI continues the numerical sequence of the London papyri,but forms a separate publication regarded as vol. VI only retroactively. Up to the end of vol. III, texts are usually cited by volume no., serial no. and page). There are seqparate atlases of plates to vols. I-III.

I, ed, F.G. Kenyon, 1893. Nos. 1-138.

II, ed. F.G. Kenyon. 1898. Nos. 139-484.

III, ed. F.G. Kenyon and H.I. Bell. 1907. Nos. 485-1331.

VII, The Zenon Archive, ed. T.C. Skeat. 1974. Nos. 1930-2193.

P. Meyer

= Griechische Texte aus Aegypten. I, Papyri des Neutestamentlichen Seminars der Universitبt Berlirr, II, Ostraka der Sammlung Deissmann, ed. P.M. Meyer. Berlin 1916. Papyri no. 1-45; for ostraca nos. 1-92, see O. Deiss. (II, Ostraca and Tablets). (RP. CG).

P. Mich.

= Michigan Papyri. At present 16 vols. Each volume has a subtitle of its own. The numerical sequence of volumes as a single series was not established until Vol. II. From 1933 to 1980.

P.Mil. Vogl.

= I, Papiri della R. Universita di Milano, ed. A. Vogliano. Milan 1937. Sometimes called P. Mil. R. Univ., PRIMI or P.R.U.M., to distinguish this from the series of P.Mil. Reprint Milan 1966 with same title as Vols. II-IV. Nos. 1-28. Texts of nos. 23-28 reprinted in SB Beiheft II, 1961.

II, Papiri della Universita degli Studi di Milano, ed. by many collaborators. Milan 1961. Nos. 29-110.

P. Oslo

=Papyri Osloenses. Oslo.

I, Magical Papyri, ed. S. Eiterm. 1925. Nos. 1-6.

II, ed. S. Eitrem and L. Amundsen. 1931. Nos. 7-64.

III, ed. S. Eitrem and L. Amundsen. 1986. Nos. 65-200.

P. Oxf.

= Some Oxford Papyri, ed. E.P. Wegener. Leiden 1942 (text), 1948 (Plates). (Pap. Lugd. Bat. IIIA and IIIB). Nos. 1-19.

P. Oxy.

= The Oxyrhynchus Papyri. Published by the Egypt Exploration Society in Graeco-Roman Memoirs. London. The number in Parentheses at the end of each entry is the number in this series. Earlier vols. Carry the heading of Egypt Exploration Fund, Greco-Roman Branch; even after the title change numbers were not assigned to the volumes until the 1950s.. The system followed here is that adopted retroactively by the EES.Vol. I 1898 to Vol. 59 1992.

P. Panop.

= Urkunden aus Panopolis, ed. L.C. Youtie, D.Hagedorn, H.C. Youtie. Bonn 1980. Nos. 1-31. Reprint without plates of original publication in three articles in ZPE 7 91971) 1-40; 8 (1971) 207-34; and 10 (1973) 101-70, from which texts reprinted as SB XII 10968-10981, 10992-10996, 11213-11224.

P. Panop. Beatty

= Papyri from Panopolis in the Chester Beatty Library Dublin, ed. T.C. Skeat. Dublin 1964. Nos. 1-2. (Chester Beatty Monographs I).

Paris

= Notices et textes des papyrus du Musee du Louvre et de la Bibliotheque Imperiale (Notices et extraits des manuscrits de la Bibliotheque Imperiale et autres bibliotheques 18.2), ed. A.J. Letronne, W.Brunet de Presle and E. Egger. Paris 1865. Separate Volume of plates. Papyri no. 1-71, Mostly republsihed in UPZ; ostraca nos. 1-13, mostly republished in WO II; 8 mummy labels.

P. Petaus

= Das Archiv des Petaus, ed. U. Hagedorn, D. Hagedorn, L.C. Youtie and H.C. Youtie. Cologne / Opladen 1969. Nos. 1-127. (Pap. Colon. IV).

P. Phil.

= Payrus de Philadelphie, ed. J.Scherer. Cairo 1947. Nos. 1-35. (Publ. Soc.Fouad VII).

P.Ryl.

= *Catalogue of the Greek and Latin Papyri in the John Rylands Library, Manchester. Manchester. I, Literary Texts,* ed. A.S. Hunt. 1911. Nos. 1-61.

II, Documents of the Ptolemaic and Roman Periods, ed. J. de M. Johnson, V. Martin and A.S. Hunt. 1915. Nos. 62-456. (o.e. JRL)

IV, Documents of the Ptolemaic, Roman and Byzantine Perioids, ed.C.H. Roberts and E.G. Turner. 1952. Nos. 552-717.

R.Rev.

= Revenue Laws of Ptolemy Philadelphus, ed. B.P. Grenfell. Oxford 1896. Reedited by J. bingen in SB Beiheft I, 1952.

P. Ross. Georg.

= Papyri rossischer und georgischer Sammlungen. Tiflis.

PSI

= Pairi greci e latini (Pubblicazioni della Societa Italiana per la ricerca dei papiri greci e latini in Egitto). florence. The first eleven volumes were edited by a number of persons under the general direction of G.Vitelli and M. Norsa. A list of reeditions of documentary texts is given by P. Pruneti in Pap. Flor. XIX. 2, p. 475-502. Vol. I 1912 Vol. XIV 1957.

P. Tebt.

= The Tebtunis Papyri.

I, ed. B.P. Grenfell, A.S. Hunt and J.G. Smyly. London 1902. (Univ. of California Publications, Graeco-Roman Archaeology Vol. I; Egypt Exploration Society, Graeco-Roman Memoirs 4). Nos. 1-2654.

II, ed. B.P. Grenfell and A.S. Hunt. London 1907. (Univ. of California Publications, Graeco-Roman Archaeology Vol. II). Reprint 1970. (Egypt Exploration Society, Graeco-Roman Memoirs 52). Nos. 265-689. Ostraca (numbered separately) 1-20.

= III, Pt. I, ed. A.S. Hunt and J.G. Smyly, assisted by B.P. Grenfell, E.Lobel and M. Rostovtzeff. London 1933. (Univ. of California Publications, Graeco-Roman Archaeology vol. III; Egypt Exploration Society, Graeco-Roman Memoirs 23). Nos. 690-825.

III, pt. II, ed. A.S. Hunt, J.G. Smyly and C.C. Edgar, London 1938. (Univ. of California Publications, Graeco-Roman Archaeology Vol. IV; Egypt Exploration Society, Graeco-Roman Meoirs 25). Nos. 826-1093.

IV, ed. J.G. Keenan and J.C. Shelton. London 1976. (Egypt Exploration Society, Graeco-Roman Memoirs 69). Nos. 1094-1150.

P. Thead.

= Papyrus de Theadelphie, ed. P. Jouguet. Paris. 1911. Nos. 1-61, all reedited in P. Sakaon.

P. Wash. Univ.

= Washington University Papyri I, ed. V.B. Schuman. Missoula 1980. (Am. Stud. Pap. XVII). Nos. 1-61.

II, Papyri from the Washington University Collection. St. Louis. Missouri, Part II, ed. K. Maresch and Z.M. Packman. Nos. 62-108. Opladen 1990. (Pap. Colon.k XVIII).

P. Wisc.

= The Wisconsin Papyri, ed. P.J. Sijpesteijn.

I,. Leiden 1967. Nos. 1-37. (Pap. Lugd. Bat. XVI).

II, Zutphen 1977. Nos. 38-87. (Stud. Amst. XI).

P. Wurzb.

= Mitteilungen aus der Wurzburger Papyrussammlung, ed, U. Wilcken. Berlin 1934. (AbhBerlin 1933, 6). Nos. 1-22. Rp. in U. Wilcken, Berliner Akademieschriften zur Alten Geschichte und Papyruskunde II, pp. 43-164. Leipzig 1970.

P. Yale.

= Yale Papyri in the Beinecke Rare Book and Manuscript Library.

I, ed. J.F. Oates, A.E. Samuel and C.B. Welles. New Haven and Toronto 1967. (Am. Stud, Pap. II). Nos. 1-85.

II, ed. S.A. Stephens. Chico 1985. (Am. Stud. Pap. XXIV). Nos. 86-136.

SB

= Sammelbuch griechischer Urkunden aus Aegypten. ed. by F. Preisigke in 1915, continued by F. Bilabel F. Kiessling, and H.-A. Rupprecht).. 1 , 1913 - Part 19 (1994).

Sel.Pap.

= Select Papyri (The Loeb Classical Library). London and Cambridge.

I, Private Affairs. ed. A.S. Hunt and C.C. Edgar. 1932. Nos. 1-200.

II, Official Documents, ed. A.S. Hunt and C.C. Edgar. 1934. Nos. 201-434.

UPZ

= Urkunden der Ptolemäerzeit (oltere Funde), ed.U. Wilcken

I, Papyri aus Unterägypten. Berlin - Leipzig 1927. Nos. 1-150.

II, Papyri aus Oberägypten. Berlin 1935-1957. Nos. 151-229.

II- OSTRACA AND INSCRIPTIONS

Bul. Epiraphique, J. Robert and L. Robert, Bulletin E[pigrpahique. 1959.

I. Memnon

=André et Étienne Bernand, Les Inscritptions Grecques et Latines du Colosse du Memnon.

O.Bodl

= J.G.Tait, Greek Ostraca in the Bodleian Library.

OGIS

= W. Dittenberger, Orientis Graeci Inscriptioness Selectae. 2 vols. Leipzig. 1903-1905. IFAO, 1960.

ثالثا المراجع الأجنبية

Anagnostou-Canas, Juge et Sentence dans L'Egypte Romaine. Paris. (These pour le Doctorat d' Etak). 1983.

Alston, R. Soldier and Society in Roman Egypt. London and New York 1995.

Ball, J. Egypt in the Classical Geographers. Cairo 1942.

Bingen, J. "Les Epistratéges de Thébaide sous les derniers Ptolémées". CdE 90 (1970) pp: 369-380.

Bastianini, G. "Lista dei prefeti d'Egitto del 30 ª Al 299 P Aggiunte" ZPE 17 (1975) pp: 263-328 and 38 (1980) pp: 75-89.

Bernand, A. Les Ports du Desert. Paris. 1984.

Boak, A.E.R. "Apetition for Relief from A Guardianship P. Mich. Inv. 292". JEA 18 (1932) pp: 69-76.

="A petition addressed to Appolonios, the strategos of Hepatakomia = P. Mich. Inv. 6622". Aeg 13 (1935) pp: 263-266.

Bowman, A.K. "Aurelius Mercurius-A "Ghost" Prefect?" BASP VI (1969) PP: 35-40.

= "Some Aspects of the reform of Diocletian in Egypt. Akten XIII (1974) pp: 43-51.

= "Papyri and Roman Imperial History". JRS 66 (1976) pp: 153-173.

Bowman, A.K. and Rathbane, "Cities and Administration in Roman Egypt. JRS" 82 (1992) pp: 107-127.

Brunt, "The Administration of Roman Egypt". JRS LXV (1975) pp: 124-146.

Coles, R.A. Reports of Proceeding in Papyri. Pap. Brux. 4 (1966)

="Prosopographical lists: A BriefNote".ZPE 16 (1975) p. 278.

Chalon, G. L'Edit de Tiberius Julius Alexander. Paris 1964.

Cockle, W.E.H. "State Archives in Graeco-Roman Egypt From 30 B.C. to the riegn of Septimius Severus". JEA 70 (1984) pp: 106-122.

Daris, D. "Note lessicali (P. Med. Inv. 4-P. Daris 21)" Aegyptus 57 (1977) PP: 160-163.

P.M. Fraser and B. Nicholas, "The Funerary Garden of Mousa" JRS48 (1958) pp 117-129.

Gautheir, H. "Les Nomes d'Egypte depuis Herodote Jusqu á la Conquete Arabe". "Bulletin de L'Institute d'Egypte. Tome XVI (1933-4).

Gilliam, J.F. "Three Ostraca from Latopolis". BASP 13 (1976)pp:55-61.

Griffith, G.T. The Mercenaries of the Hellenistic world. Cambridge. 1939

Henri Melaerts, "P. Mich-Inv. 255: A Petition to the Epistrategos P. Macrius Crispus. CdE 66 (1991) PP. 250-256.

Horace L. Jones, The Geography of Strabo. Book 17 Cambridge 1949.

Hubner, R. Oath of Adike Overseev. P.Oxy. Inv. 50. 4B-24B (3-4) ZPE 24 (1977) PP: 43-53.

Kuliszewski, H. The Iuridicus of Alexandereae. JJP. 7-8 (1953-4) PP: 187-204.

Katzoff, R. BGU 19 and the law of Representation in succession. ASP. 7 (1971) PP: 239-42.

Kennedy, D.L. Ti-Caludius Subatianus Aquila "First Prefect of Mesopotamia. ZPE 36 (1979) PP: 255-262.

Lewis, N. μερισμος ανκεχωρηκοτων an aspect of Roman oppression in Egypt. JEA 23 (1937) PP: 63-75.

=Leitourgia studies. Actex IX Oslo. (1958) PP: 233-43.

=Exemption from leitourgia in Roman Egypt. I. Actes X (1964) PP: 697.

=The limited Role of the epistrategos in leiturgie Appointments. CdE (1969) PP: 339-344.

=On the starting date of liturgies in Roman Egypt. TAPA 100 (1969) PP: 339-344.

=On Paternal Authority in Roman Egypt. RIDA 17 (1970) PP: 251-258.

=BGU XI, 2064. ZPE (1970) PP: 25-29.

=P. Yale. Inv. 1606 RIDA (1972) PP: 5-12.

= "An early Liturgist". ZPE 31 91978) PP: 141-142.

=The Compulsory Public Services of Roman Egypt. Papyrologica Florenting vols XI. 1982 (Firente)

="Notationes legentis ; p. oxy. 3273 BASP 23 (1986) PP : 125-130

="The demise of the Demotic Document : when and why" JEA 72 (1993) PP: 276-281.

="On Judicial Appeals in Roman Egypt". BASP 33 (1995) PP : 174-177.

="Un Nouveau Texte sur la Juridiction du Prefet d'Egypte". BASP 33 (1995) PP : 157-167.

="Exemption From leitourgia roman Egypt". II Actes XI (1966) PP : 508-541.

= "Notationes Legentis". BASP 34 (1997) PP. 21-33.

Lewis, N. and Stephens, S.A. ="Six Fragments From the Yale Coilection". ZPE 88 (1991) pp : 169-174.

Louise,C.Y. ="Petition to An epistrategos =p.Mich. inv. 5262 a". ZPE 42 (1981) pp : 81-88.

Linda, R.="The epistrategos Kallimachos and Akoptite Inscription : S.B, 8036 Reconsidered". Anc. Soc. 13/14 (1982/1983) pp : 161-165.

Marcus N. Tod., =An Ephebic Inscription from Memphis. JEA (1951) PP: 86-99.

Martin V . =Les Epistrateges. Geneva. 1911.

Mariangela Vandoni, =Gli Epistratogi Nell'Egitto Greco-Romano Milono. 1970. B. Etá Romana.

Milne, J. = A History of Egypt under the RomanRule. London 1924.

Mooren, L. ="The Governors General of the Thebaid in The second Century B.C.I". Anc Soc. 4 (1973) 115-132.

="The Governors General of thebaid in the second centary B.C (II) "Ancient Society (1974) pp : a38-152.

=The Aulic titulature in ptolemaic Egypt. Introduction and prosopography. Brussels. 1975.

=CDE 51 (1976) pp : 202-207.

عرض للكتاب Thomaasعن الاستراتيجحوس في العصر البطلمي الجزء الأول.

="On the Jurisdiction of the Nome Strategoi in ptolemaic Egypt". Atti XVII.,Naples 1984 pp : 1217-1224.

Nelson, C.A. ="Status decerations in Roman Egypt". ASP 19 (1979).

Oliver, J.H. "P.yale-inv.1606" AJP 100 (1979) pp : 543-558.

Parássoglou, G.M . ="Four Papyri From the Yale Collection" AJP 92 (1971) PP : 653-666.

="Four official documents from Roman Egypt"-CdE 98 (1974) pp:332-41.

="Pyale.inv 3o8". Hellenica 27 (1974) pp; 243-5.

Parsons, P.J. Ulpius Serenianus-CdE 49 (1974). pp : 136 - 157.

Pestman, P. W. =The New Papyrological Primer, leiden. Koln. 1990.

Pflaum, H.C. Les Carrieres Procuratoriennes equestres, I.III (1960-1)

Quaegebeur, J. = Subatianus Aguila épistratege de la Thébaide (P.Oxy XXXIV, 2708).CdE 44 (1969) pp :130-133.

Rostovtzeff, M. =A large Estate in Egypt in the third Century B.C. Madison. 1922.

Reinmouth, O. =The Prefect of Egypt From Augustus to Diocletiam. (Klio 34) 1935.

=Aworking list of Prefect of Egypt 30 B.C-299 AD. BASP (1967) pp : 76- 128.

Rea, J . Five Papyrological Notes on Jmperial Prosopography. CdE. 86 (1968) 365-374.

=PSIXIV 1444 and philip the Arabian CdE 47 (1972) pp : 236-242.

=Rutilius Achilles, Epistrategos Heptanomia in A.D. 194, ZPE 31 (1978) pp ; 143-144.

Skeat. T, =The Epistrategos Hippalus AFP 12 (1936) PP: 42-3.

=Papyri from Panopolis. § 3. The division of Egypt. Dublin 1969. PP. XV-XXI.

=P.Tebt 895 AFP 12 (1926) PP: 49-3

Swarny, =Idios logos of ptolemaic and Roman Egypt. ASP 7 (1970).

Shelton, J.C. P.Bonn inv. ZPE 25 (1977) PP: 178 - 83.

Sijpesteijin, P.J.=Known and Unknown officials ZPE 106 (1995) PP: 204 - 31.

=Complaint to the Epistrategos Vedius Faustus. P.Mich - inv - 2848 + 3000 - ZPE 110 (1996) PP: 183 - 187.

=Some Remarks Concerning BHMATA and ΔΙΚΑΣΤΗΡΙΑ in Roman Egypt. Studi vollerra II PP: 327 - 331.

Taubenschlag,R. =The Law of Greco-Roman Egypt in the light of papyri. 332 B.C.-640 A.D. Warszawa 1955.

=Selfhelp in Greco-Roman Egypt Opera. Minara II. pp. 135-141.

Thomas, J.D, =The Theban Administrativre district in Roman Egypt. JEA (1964) PP: 139 - 143.

=Anew list of Nomes From Oxyrhynchos. BASP (1969) PP: 397 - 403.

=The Administrative divisions of Egypt. Actes XII ASP 7; 1971) PP: 465 - 469.

=The Introduction of Dekaprotoi and Comarchs - ZPE 19(1975) PP: 112 - 19.

=Apetition to the Prefect of Egypt and Related Imperial Edicts - JEA (1975) PP: 201 - 221.

=Scutus Asclepiodotus and the Epistrategia of Eleven nome - Actes XV Bruxelles (1979) PP: 132 - 40.

=Petition to the Acting - Epistrategos - Greco- Roman Memoirs -No - 68.London (1981) PP: 148 - 154.

=The epistrategos in Ptolemaic and Roman Egypt. Part I, The Ptolemaic epistrategos. 1975. Part II The Roman Epistrategos. Papyrologica coloniensia. Vols VII.opledin. 1982.

=Subscriptiones to Petitions to officials in Roman Egypt. Studia Hellinistica. 27(1983) pp : 369-82.

Thomas, J.D. and Dabies, R.W =Anew Mititary strength report on popyri- JRS 67(1977) pp : 50-61.

=P.Brooklyn Mus. 24. JRS 67 (1977) 50-61

Thomas, J.D. and clarysse,w. =Aprojected visit of severus Alexander to Egypt Anc-Soc. 8 (1977) pp : 195-207.

Van't Dack, =Recherches sur L'Administration du nome dans la Thebaide au temps des lagides. Aeg. (1949) PP. 3-44.

=Note concernant L'epistrategie Ptolemaique Aeg-32 (1952) PP. 437-450.

=Encore L'Enigme de L'Epistrategie Ptolemaique-studia Hellensitica 29 (1988) PP. 303-313.

=L'Evalutioin de L'Epistrategie dans La Thebaide Autersiecle A, V.J.-C. Studia Hellenistica 29 (1988) PP. 288-302.

Viktor Burr, Tiberius Iulius Alexander. Bonn 1955.

Wallace, =Taxation in Egypt From Augustus to Diocletian. New. York 1937.

Wegener, E.P. =The Entolal of Mettius Rufus. (P. vindob. G. Inv.. 25824 V-VI 7); Eos. vols 48 (1956). PP: 331-353

Whitehorne, J.G. =Achecklist of Oxyrhynchite Strategoi. ZPE 29 (1978) PP: 167-189.

=The Role of the Strategia in Adminstrative continuity in Roman Roman Egypt. Actes XVI Chico (1981) PP: 419-428.

Westermann, W.L. =The Prefect Valerius Eudaemon and the indigent Liturgist. P. Wisch. 23 JEA 40 (1954) PP: 107-111.

Westermann & Schiller =Apokrimata. Decisions of Septimius Severus on Legal Matters. new York. 1954.

Youtie, H.C. =P. Mich. Inv. 2895 ZPE 15 (1971) PP: 11-15

=P. Mich. Inv.2922 = SB V7558 ZPE 13 (1974) PP: 241-248.

=P. Mich. Inv. 2895 = SB 7427 ZPE 15 (1974) PP. H. 16.

=P. Mich. Inv. 2920 = SB IV 7361 ZPE 15 (1974) PP:149-52.

=P. Mich. Inv. 160 +P.Oslo II 18 ZPE 23 (1976) PP:131-8.

=P. Mich. Inv. 71: Arrangement Regarding inheritance. ZPE 27 (1977) PP: 121-137.

=P. Mich. Inv. 148 verso, ZPE 27 (1977) PP. 124-37.

=Scriptionculae, Amesterdam 1971-5.

=Scriptionculae, Bonn, 1981-2.

Youtie, L.C. & Youtie, H.C. =Three declarations of uninundated Land, ZPE 33 (1979) PP: 193-200.

ZAKi Aly, =The Judicial system at work in ptolimaic Egypt. Law Courts, Societe Royale, d' Archeologie-Alexandrie. 1943-4 PP: 57-71.

=Ptition to A strategos. Actes XVI. (1981) PP: 239-248.

ثالثا المراجع العربية

١- إبراهيم نصحى، تاريخ مصر تحت حكم البطالمة. أربعة أجزاء. القاهرة ١٩٧٩.

٢- زكى على. علم البردى تراث مصرى أصيل. القاهرة ١٩٩٨.
الأعباء. غير منشور.
= مقننة الإيديولوجوس. القاهرة ١٩٩٨.

٣- صوفى أبو طالب: تطبيق القانون الرومانى فى مصر الرومانية. مجلة القانون والإقتصاد. العدد الثالث والرابع. دار الفكر العربى ١٩٥٩، ص ص ٣٥٣-٤١١.

الكتب المترجمة:

١- نافتالى لويس. مصر الرومانية، ترجمة فوزى مكاوى، الهيئة العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٤.

٢- م. روستفنزف. تاريخ الإمبراطورية الرومانية الإجتماعى والإقتصادى، ترجمة زكى على، محمد سليم سالم، القاهرة ١٩٥٧.

رقم الإيداع ٩٩/١٧١٣٢

الترقيم الدولى 7 - 025 - 322 - 977

دار روتابرينت للطباعة ت: ٣٥٥٢٣٦٢ - ٣٥٥٠٦٩٤
٥٣ شارع نوبار - باب اللوق



الإدارة والقانون فى مصر الرومانية

دراسة لوظيفة الإبستراتيجيا



د. الحسين أحمد عبد الله



للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية

FOR HUMAN AND SOCIAL STUDIES